
يا كبيكج يا كبيكج يا كبيكج

هذا كتاب ملا جامي

بسم الله الرحمن الرحيم تمم بالخير

بحاي كتاب

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله وأصحابه المتأدبين بآدابه
اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق
والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه وأسكنه
بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمطتها في سمط التحرير



المفهوم للمولى الاعظم ضياء الدين يوسف [illegible]

موجبا لسائر اللواحق والتابع وتسميتها بالفوائد الضيائية لانه

لما جمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين

من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت نعم الوكيل اعلم

ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته بحمد الله سبحانه بان

جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتاب

ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى يصدر على سننها او لانه

ولكن عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون الشيخ اقطع لجواز انه اتى به

ونحو ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث

في هذا الكتاب عن احوالهما فلا بد من تعريفهما ليكون بحثه على بصيرة و

قدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام و [illegible]

جزءا [illegible] فقال الكلمة [illegible] الكلام مشتقان من الكلم بسكون

اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض

الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال شعر جر

احات السنان لها التئام ولا يلتام ما جرح اللسان الكلم بكسر

اللام جنس [illegible] جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب

وإنما كان اللفظ ... جنس الكلمة والقول ... جنس بعيد

وقيل جمع لكنه ... المقاصد او الكلم الطيب باول

بتبعض الكلم والكلام فيها للجنس لا للوحدة ولا منافاة بينهما

لجواز اتصاف الكل بالوحدة والواحد بالجنسية بان يقال هذا الجسم

واحد ودال الواحد جسم ويمكن حملها على المعهود الخارجي بارادة

الكلم المذكورة في ألسنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال

اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة

ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به

الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا

واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب او

ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما

عبر عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجرى عليه

احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والحروف لفظ حقيقة لانه قد

يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله داخلة فيه

اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلم بهذا الجنس كلمات الملائكة

والجن والدوال الاربع وهي الخطوط ~~...~~

والعقود والنصب والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة

الى قيد



وقيد بخرجها او ما قال لفظا ولم يقل لفظه لانه لم يخصص الوضع و
المطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وجمع
الوضع تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء
الاول فهم منه الشيء الثاني فيخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم
منه معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد
متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح و
لا يبعد ان يقال ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها
اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار
قيد زائد لغة المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى
المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف اسم مفعول كمرمى ولما كان
ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مستغنى عنه يخرج به المهملات
والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا
ويخرج حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء
المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى
فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء آخر فكيف يصدق عليه
انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون



لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء
الالفاظ المركبة كلفظة الخبر والجملة فكيف يكون موضوعا لمعنى مفرد قلنا
هي الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس
الى الالفاظ الموضوعة بازاء معانيها مفردة وقد اجيب عن الاشكال
بانه ليس لهذا اللفظ وضع بالقصد بازاء لفظ اخر مفردا
كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظة الاسم و
والفعل والخبر والجملة ونحوها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض
بامثال الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان
الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس
هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد هو اما مجرور على انه
صفة لمعنى ومعناه ح بالاول في اللفظ على مفرد وفيه ايهام ان اللفظ
موضوع لمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان اتصاف
بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يترك صفة مجرورا
يترك في مثل والتركيب قبل الوضع فتعلق قبلا او مرفوع على انه
صفة للفظ ومعناه ح في الاول جزء جزء معناه ولا بد من
بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه



في تركيب الحرف والاسم وفي تركيب الفعل والاسم الذي هو
المنوي فيه او غيره الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في
نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير باعتبار لفظ
الموصول قال المص في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل
على معنى في نفسه يرجع الى معنى وما دل على معنى باعتبار في نفسه
وباعتبار انه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه ولذلك قيل الحرف
ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره
في نفسه انتهى كلامه وتحصيله ما ذكره بعض المحققين حيث قال
كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو
مدرك قصدا ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه
ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء
منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات
كان مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه
اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول
لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة
اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم
والفعل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا

وجعله آلة لتعرف حال ما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح
ان يكون محكوما عليه به ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه خصوصه
بخصوصه ولا ان يحمل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان
لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من
جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلة
والآلة لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا
ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما
عليها وبها واما الجزئيات فلا بد في كل منها ان يكون متعلقا مقصودا ليمكن ان
يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر
متعلقاتها لكونها آلة لملاحظة احوالها وهذا هو المراد
بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا فاعلم
ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة
المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه بغير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها
لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في
نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية
فمعنى هذا الكلام الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى
ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وههنا

الخا بكون



الا يكون على طبق ما سبق ووجه الحصر في نسبة المعنى في نفس الكلمة
ويحتمل ان يرجع الى المعنى تشبيها على صيغة اه وقت قول الشارح ولكن
عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى يلائم
مسبوقيتها بالدلالة على اعتبار نسبة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم
المحشي هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل
حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة نحو ذو واولو
وكلا وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة
بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها تعقل تعقلا تاما اجمالا وتفصيلا في غير
حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها
مضافة الى المتعلقات المخصوصة لافادة الغرض من وضعها لزم ذكرها
نعم هذه الخصوصيات لا دخل لها في اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة
في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف وما كان
النفوذ الاعلى معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان
ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم من لفظ الفعل اخرجه
بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة
في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى قبل الصفة

الاولى

الاول خرج بالحرف عن حد الكلمة وبالثانية الاسم والمراد بعدم

الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء

الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء

كان النقل صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او

غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن

قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا

نحو صه فانه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا

وعليك زيدا اذ ليس شيء منها الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع

الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد

لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع فانه

على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال مقترن بها من حيث

معنيين من الازمنة الثلاثة فيدل بها واحد معين [illegible]

بعضها ولا يقدح في الدلالة على معين الدلالة الى ما [illegible]

تقسيم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه [illegible] الدلالة

من الارادة [illegible] عن بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض

خواصه ليزيد زيادة معرفته به فقال ومن خواصه [illegible]



بصيغة جمع الكثرة على أكثرها وجمع القلة [illegible] على تقدير تكثيره بعض [illegible]
وهي جمع خالية وخالصة الشيء بالخفض [illegible] ولا يوجد في غيره وهي بالرفع [illegible]
جمع انفراد [illegible] أي خالصة [illegible] الكاتب بالقوة للإنسان [illegible]
[illegible] الكاتب بالفعل [illegible] فمن خواص الاسم دخول اللام أي لام التعريف ولو
[illegible] حرف التعريف لكان [illegible] يعني قول ابن [illegible] فما [illegible]
لم يعرف [illegible] في اختيار اللام إشارة إلى أن المختار عند
[illegible] سيبويه [illegible] وإنما التعريف اللام وحدها [illegible]
[illegible] همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن وأما الخليل فعنده [illegible]
[illegible] الهمزة المفتوحة [illegible] اللام
[illegible] همزة الاستفهام وإنما اختص [illegible] التعريف
بالكلام لأنه للتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة و[illegible]
[illegible] المستقل والفعل [illegible] لا مطابقة [illegible] إلى حد
ليست شاملة لجميع أفراد الاسم فإن حرف التعريف لا يدخل على المضمر
و[illegible] أسماء الإشارة وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص الخمس
المذكورة ههنا وغيرها دخول الجر وإنما اختص دخول الجر بالاسم
لأنه أثر حرف الجر في المجرور به لفظا أو في المجرور به تقديرا
[illegible] الإضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا أو تقديرا

يختص بالاسم لانه لا اقتضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغى ان يدخل
الاسم المقتضى معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهى فرع
للمعنوية فينبغى ان لا يخالف الاصل بان يختص بما لا يختص به الاصل
يختص به الاصل اعنى الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل و
منها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجىء في اخر
الكتاب معرفته ان شاء الله تعالى وبيان اقسامه على وجه يظهر وجه
اختصاص ما عدا التنوين الترنم ووجه عدم اختصاص تنوين
الترنم به ومنها الاسناد اليه وهو بالرفع عطفا على الدخول
لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول المذكور في الاول
او ملتبسا بالاخر وكلاهما ممتنعان في الاسناد وكذا في
الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هو
بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو
جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اى كون الشيء
مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم
اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف
واما الاضافة بمعنى كون الشيء مضافا فلان الفعل و
الجملة قد يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين

صدقهم



صدقهم وقد يقال هذا ايضا وان المحدث مو يوم تنفع الصادقين
فالاضافة تتقدر بحرف الجر مطلقا بحيث يختص بالاسم وانما قيد ماه
بقولنا يتقدر بحرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان
مررت [illegible] بهذا الاختلاف وتوجيهه
وجب من يوف او لا بانه ما يكتب اخوه الحرف الذي الحق اي
غير تقدم الشيء [illegible] فينبغي ان يوفق [illegible] ما عرف به الجمهور
ويفسر ما ذكره من جملة احكام [illegible] الحصر [illegible] حكم
اي من جملة احكام الموجب وما [illegible] من حيث هو
موجب من الحق اي الى الحرف الذي هو افاد الموجب بان
يتبدل حرف بحرف [illegible] حقيقة او حكما [illegible] او ابدال الحرف
[illegible] بان يتبدل [illegible] او حكما او [illegible] فكان
[illegible] باختلاف الوصل بسبب اختلاف الوصل [illegible]
على [illegible] بان يحصل بعض [illegible] خلاف [illegible] البعض الاخر وانما خصص
اختلافها [illegible] ينتقض [illegible]
واي [illegible] فان [illegible]
الحصر [illegible] ان [illegible]
[illegible]



فان مررت مضافا الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو
اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخ اما ان يكون مركبا
مع غيره او لا والاول اما ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا اعني المركب
الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب
والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم
من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق
معه عامله قيد خرج به زيد وقائم وهو لا في قولك زيد قائم وقائم
هو لاء وغلام الخ فليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة
كقولك با تا زيد عمرو وبكر وخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيب
يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من
قبيل المبنيات عند المص الذي لم يشبه الحكم بيانه مناسبة
مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل
في البناء وقال الاخفش بيانه وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف و
بهذا القيد خرج مثل هو لاء في قولك قام هو لاء لكونه مشابها
للمبني الاصل كما يجيء بيانه ان شاء الله تعالى واعلم ان صاحب الكشاف
جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة
وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت



فان ذلك لا يحصل الا باجزاء الاعراب على اخر الكلم بعد التركيب
بل مع الوقت احصلا حاما عبر العلامة وجود العلاقة لا استحقاق
الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام امام عبد القاهر
وفي المعرب مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل وبهذا
اخذ التراكيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الكلم
معربا فلم يعتبره احد ولذلك قالوا لم يعرب الكلمة في موضعه واما
لان الوضع على الصحيح هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف
آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف
به احوال اواخر الكلم في التركيب ليتم متبع لغة العرب والنوع
حكمها باستماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن
النحو والاعاجم لم يعرفوا بها في موضعه اصطلاحاتهم بالمقصود من
النحو مثلا ان يعرف انما المتفق آخر في كلامهم ليجعل آخر مختلفا فيجعل
كلامهم موافقة متقدمة على معرفة انما المختلف آخره فلو كان معرفة
المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وموقوفة به وجب ان يعرف
اولا بانه ما اختلف آخره بمعرفة انه ما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء
على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به المصنف ويجعل ما عرفوه به من
جملة احكامه كما فعله المصنف حيث جعله حكمه اي من جملة احكام المعرب

وآثاره المترتبة عليه من حيث هو هو بل ان يختلف آخره اي الحرف
الذي هو آخر المعرب اما بان يتبدل حرفا بحرف او حقيقة او حكما
اذا كان اعرابه بالحروف وصفة بان يتبدل صفة بصفة اي
حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب
الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعضها خلاف ما يعمل البعض الآخر واما
خصوصا اختلافها بكونها في العمل [illegible] يقتضي مثل قولنا ان زيدا معرب
واي ضربت زيدا وان جاءني زيد فان العامل في زيد في هذه الصور
مختلف بالنسبة والتثنية الخبرية مع ان آخره لم يختلف باختلافه
لفظا وتقديرا انتقل التعريف لما ان المختلف لفظا آخره او تقديره او على
المقدرة ان المختلف اختلاف لفظا او تقديرا والاختلاف لفظا كما
في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك
جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى [illegible] الغلبة
الياء الى [illegible] الاعراب تقديرا والاختلاف اللفظي والتقديري
اعم من ان يكون حقيقة او حكما اشرنا اليه بمثل قولنا مررت
باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين [illegible] جاءني فقد
اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخره حقيقة بل حكما فان فتحة
احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال



في التثنية والجمع فان آخر المعرب في امثال الصور يختلف باختلاف
العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف بالاواخر المعر
ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة المذكورة سابقا
بمعنى الاصح مع ما يوا... ويترتب عليه الاعراب بل اذا كان حدوث
الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف
حكم آخر فلو لم يعرض احد الحكمين في الاختلاف دفعة فان المعرب
احكاما كثيرة لم يذكر هنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل على
الامران هذا الحكم مما يكون من خواصه الشاملة الاعراب ما اي
حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب
ذاتا وصفة به اي بتلك الحركة او الحرف وهي من اذ با الموصولة
الحركة او الحرف فما يرد العامل والمقتضي واو ايجب على عمومها حجابا
وحجابا بالسببية المفهومة ... مع قاله فان المتبادر من
السبب السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة
وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لان المعرب عبارة ... لكن
اختلاف نوع الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل
حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القيد ... حد الاعراب بعض
ومنها لكن الصواب ان يثبت على طريقة خلاف وضع الاعراب

فعلم انه قوله ايذانا بالمعاني [illegible] هو كناية اراد بهذا المعنى حيث
قال ليس هذا اسم تام الحد لانه خارج من الحد واللام في ليدل
متعلق بامر خارج عن الحد يعني مخرج الاعراب المفهوم من فحوى
الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله
اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف او بسبب الاختلاف
على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة عليه اي الكلم
الفاعل عليه اي على المعرب متعلق بمعتورة على تضمين معنى
الورود والاستيلاء [illegible] الشيء وتعاوروه اذا تداولوه
او تولى واحدة بعد واحدة [illegible] على سبيل المناوبة
والمداولة لا على سبيل الاجتماع [illegible] المعاني
المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها
ينبغي ان تكون علاماتها [illegible] كذلك [illegible] اختلاف وآخر المعرب
موضع اصل الاعراب لدلالته على تلك المعاني [illegible] وضع يجب
يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب
في آخر الاسم المعرب لان [illegible] الاسم يدل على ذات المسمى والاعراب
على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن [illegible] الموصوف
فالاولى ان يكون الدال عليها [illegible] متأخرا عن الدال عليه

ماخوذ



ناخذ ذو اربه واو او فيه كان الاعراب بوضع الواو في التثنية او

عرفتها بعيدة اذ قد نسيا ان تكون المعرفة للطلب فعلوا معناه

وازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد الالتباس بعض المعاني ببعض الخ

وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلاثة رفع ونصب وجر من الاسماء

الثلاثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات

البنائية اصطلاحا لاختلاف الفتح والفتحة والكسرة فانها تستعمل في

الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية قليلا فالرفع حركة

كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة

او حكما لتشبيه الملحقات بها كالمبتدأ والخبر وخبرها والنصب

حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة

او حكما لتشبيه الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة

اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بمعناها

مصدرا لم يجئ الا لكاف الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية و

المفعولية وانما خص الرفع بالفاعلية والنصب بالمفعولية لان الرفع

ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف

والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير وقلما لم يبق الا الجر

علامة غير الجر بلا انه الفاعل لفظا كان او تقديرا بانه

المقتضية

أي يحصل المعنى المقتضي أي معنى من المعاني المقتضية ثم العرب

للإعراب ففي جاءني زيد جاء عامل إذ به يحصل معنى الفاعلية في زيد

فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل إذ به حصل معنى

المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل

إذ به حصل معنى الإضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف

أي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد

والجمع المكسر المنصرف أي الذي لم يسلم بناء الواحد فيه

سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالإعراب في هذين القسمين

من الكلم هو الأصل وجه كون هذا هو الأصل أن الأصل في الإعراب

أن يكون بالحركة والإعراب فيهما بالحركة فقط وكان الإعراب بالحركة

هو الأصل أن يكون بالحركات الثلاث في أحوال الثلاثة فالإعراب فيهما

بالحركات الثلاث في أحوال والإعراب فيهما بالضمة رفعا أي حالة

الرفع والفتحة نصبا أي حالة النصب والكسرة جرا أي حالة الجر فتقول

نحو رفعا ونصبا وجرا اسم الظرفية تقدير [illegible]

والمصدرية فالتمثيل للأول من جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت

برجال القسم الثالث من جاءتني طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة

جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالألف والتاء واحترز به عن المكسر

فانه



فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه
تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم
فان النصب فيه تابع للجر كمسلمين ذكره نحو جاءني مسلمات ورأيت مسلمات
ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر
فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد
اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب
زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن
ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الكلمات
الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي ولامه
ها اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله
ذوو وانما اضيف ذو الى اسم الجنس دون الكاف لانه لا يضاف
الا الى اسماء الاجناس فالواو في هذه الكلمات الستة بالواو
رفعا والالف نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال
كونها مكبرة او مضافة الى غير ياء المتكلم نحو جاءني اخوك ورأيت اخاك
ومررت باخيك وهو حينئذ المثنى والمجموع مناسب باعراب التثنية
والجمع وتمامه يبحث فيه من القعاد بين الكناية بالاملة مفادة

مثلا او كانت مكبرة وموحدة ولم يكن مضافة اصلا او جاز
بالحركات نحو جاء زيد ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون
مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء
المتكلم فحكمها حكم سائر الاسماء المضافة الى الياء ولم يكتف في هذه
الشروط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها مضافة الى
الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا
اعراب المثنى والجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض
الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة
تامة وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها
المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد لوجود حرف صالح
للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر
الاسماء الاخر كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب
اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق
به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا
حال كون كلا وكلتا مضافا الى المضمر وانما قيد بذلك
لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي
الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف

بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا صح

فروعي



نظرا الى جهة كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل
نظرا الى جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل
لكن يكون حركاته تقديرية لان اخره الف تسقط بالتقاء
الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين واذا اضيف
الى المضمر الذي هو الفرع نظرا الى جانب معناه الذي هو الفرع واعرب
بالحروف التي هي الفرع كجاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما
قد يكون اعرابه بالحروف لكونه مضافا الى المضمر واثنان وكذا اثنتان
واثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية
ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح
ما قبلها نصبا وجرا الرابع جمع المذكر السالم واولو بمعنى صاحب
المشكل [illegible] وهو الجمع بالواو رفعا والنون او بالياء والنون
فيدخل فيه نحو سنين وارضين وعالم لكن واحده مذكر [illegible]
بالجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون
واخواتها اي نظائرها الى التسع وهي ثلاثون الى تسعين وليس
عشرون جمع عشرة والا لصح اطلاق عشرين
على ثلاثين لانه ثلاثة مقادير العشرة واطلاق ثمانين على التسعة
لانها ثلاثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي

ومررت بكلا الرجلين

الا الفاظا تدل على معان مختلفة ولا تعين في الجمع بالكون رفعا والياء
نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع سلامته والجمع مع سلامته بالحرف
لانهما فرع للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة
التثنية والجمع فناسب ان يجعل كذلك اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرع
له لان الاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف
وكان حروف الاعراب ثلثة وانواعهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع
فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو
خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو فعل بالمجموع بقي المثنى بلا
اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه
الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع
في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا
وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا
ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل
الكسرة وقلة الجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة
النصب والجر لوقوع كل واحد منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من
تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما اخذ يشرع
في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذي اشير

ليكون اعرابهما نحو

الى



الى التقسيم اليهما فيما سبق ولما كان التقديري قسمين للفظي
اشار اليه ولانه يتبين ان اللفظي فيما عداه فقال التقديري
اي تقدير الاعراب فيما اي الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب
فيه ... ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي
هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كاخر الاسم المعرب بالحركة
الذي في اخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ
كالعصا بلا التنوين او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين
فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم
المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل
ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة الياء قبل دخول العامل امتنع ان
يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله متوافقة ... او مخالفة لها فيما
ذهب اليه بعض من اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر
اللفظي غير مرضي مطلقا اي في احوال الثلثة يعني كون الاعراب
تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع
الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على
تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل
ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب

لم يقل وكما مثاله وفي الاسم المفرد ... قيل ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم ... لو قيل بالحركة لفظا لكان اولى ليخرج مثل عصاي فان تعذر فيه قبل الاضافة عبد الغفور

قابلا للحركة الاعرابية وتمكن كون ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان
كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة
بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي فقدر اي في
حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على
الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على نحو كالقاضي يعني تقدير الاعراب
للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف
نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا
يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر
نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي سقط النون بالاضافة فاجتمع الواو
والياء والسابق منهما بالسكون فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في
اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالة النصب
والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء الموقعة
الفا باء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلثة في
مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما
اسقط حروف الاعراب عن اللفظ لالتقاء الساكنين لم يبق
الاعراب لفظيا بل صار تقديريا واللفظي الاعراب الملفوظ به لفظا

فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر ما تقدر فيه الاعراب او اشعر
وكما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف او غير المنصرف وكان غير المنصرف
اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس العرب
التقديري واللفظي عرّف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف
ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع شرا
ئطها فيه اثنان من تسع وذكر من علل تسع او علة واحدة منها
اي من تلك العلل التسع تقوم تلك العلة الواحدة مقامهما
اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما ثم بيّن العلل
التسع مجموعة في ضمن البيتين من الشعر لتكون التسع للكل واضحة
فقال وابيات الحكم على العلل التسع بكل واحد من بيت الاشعر وذلك
المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والعدول في عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة
على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا
القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى
ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقبلها الف فاعل الظرف
اعني من قبلها او مبتدا وخبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم
من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما

بالالف والنون الزائدتين ولو صعر الالف فاعلا لقوله زائدا والظرف
متعلق بالزيادة والرين باضافة الالف قبل النون اشتراكهما
في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم
زيادتهما جميعا ونحوه كما اذا قلت جائني زيد راكبا وقبله
اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه
عليه في هذا الوصف هذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل محصورة
انظم تقريب لهالك الحفظ لان حفظ المنظم اسهل او القول
بان كل واحد من الامور التسع علة قوله تقريب لا يخفى اذ العلة
في الحقيقة اثنتان معنوية لا واحد او القول بانها تسع
تقريب لهالك العربي لان في عددها خلافا فقال بعضهم
انها تسعة وقال بعضهم انها اثنتان وقال بعضهم انها
احد عشر ولكن القول بانها تسعة تقريب لهالك ما هو الصواب
من هذه الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل الخمسة على ترتيب ذكرها
في البيت فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة
مثال للتأنيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا
للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التأنيث اللفظي والمعنوي وابراهيم
مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال للتركيب وعمران مثال

كالالف والنون واحمد مثال الوزن الفعل وحكمه اى حكم غير
المنصرف الاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين
او علة واحدة منها تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين
وذلك لانه بكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل
فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان لوجود علتين بشبهة
لا الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل والثاني بها اشتقاقه من
المصدر فيمنع منه الاعراب المختص بالاسم بالجر والتنوين الذي
هو علامة التمكن وانما قلنا اى لكل علة فرعية لان [illegible] العدل صح
فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث
فرع التذكير لانك تقول قائم ثم تقول قائمة والتعريف فرع
التنكير لانك تقول رجل ثم تقول الرجل والعجمة في كلام العرب
فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه اخر والجمع
فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان
فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل
في كل نوع ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه
هذا الوزن كان فرعا لوزن الاصلي ويجوز اى لا يمتنع سواء
كان اضطراريا او غير ضروري صرفه اى صرفه جعله في حكم المنصرف بادخال

الكسر والتنوين فيه لا يجعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف وعند الكلم
ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وبادخال
الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف
معناه اللغوي لا الاصطلاحي والصحيح ان صرفه راجع الى حكمه
للضرورة اي لضرورة الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع
غير المنصرف في الشعر كثيرا اما يقع من منع صرفه انكسار
بخروجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله
صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا
اما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته
يتضوع فانه لو منع نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن
يقع زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان
قلت للاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف
يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات
اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة
الواقعة لرعاية القافية فكما في قصيدة سلام على خير الانام
وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف
رؤوف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد بفتح الدال لا يخل بالوزن ولكنه

يخل



76

مخل بالقافية فان صرف البردى في سائر الابيات المذكورة الدال

المكسورة او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل

التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات

امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا

واغلالا حيث صرف سلاسلا للتناسب المنصرف الذي يليه اعني

اغلالا فصار سلاسلا واغلالا لاجتماع الجموع غير المنصرف في الذي صرف

والمنصرف الذي صرف غير المنصرف للتناسب وما يقوم مقامهما اي

العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع

علتان تكرران تامت كل واحد منهما مقام علتين لتكرارهما

احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه

الجمعية حقيقة كالكلاب والاساور والاناعيم او حكما كالجموع الموا

فقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح

والثاني منهما التأنيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الالف

التأنيث المقصورة والممدودة اي كل واحد منهما كحبلى وحمراء

لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقان منها اصلا فلا يقال

في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث آخر

فصار التأنيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب

الاصل الوضعي فانهما وضعت عارضة بين المذكر والمؤنث
فلم يعرض اللزوم العارض كالعلمية مثلا لم يعق قوة اللزوم الوضعي
فالعدل مقصود ممتنع للمفعول اي كون الاسم معدولا خروجه
الخروج الاسم اي كونه خارجا عن صيغته الاصلية اي عن صيغته
التي تقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها
ولا يخفى عليك ان صيغة المصادر ليست صيغة المشتقات
فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها
وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة
باقية والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذ
ف منه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز فيد ودم فان
المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم
دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة لا ولى ولا يتخذ وان كان بعضه مغايرة
بمعنى كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى
داخلة تحته فخرج منه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة
فلا نسلم انها خرجة عن الصيغة الاصلية حتى الظاهر حشر
اقوس وانيب من جموع الشاذة ليست بخرجة عن سواء القياس
فيهما اعني اقواس وانيابا بل الجمع القوس وانياب ابتداء على

اقوس



17

اقوس وانيب على خلاف القياس من جمع القلة بعد جمعهما
او لا على الاقوس وانياب اخراج اقوس وانيب شاهدا كذلك
الشارحين قد جوّز بعض الاعلام تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا
كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه وحينئذ يمكن ان يقال
المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه
فيحصل بتعريفه بهذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فح
لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات
واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر
وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية
والعلمية واحتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار
الا العدل اعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عداهم من
هذه الامثلة فجعلوها غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن
لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل المحكوم
للعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ تحقق
الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة
يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل عنه فوجوده
محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيه فوجوده

فيفرض له الاصل لتحقق العدل باخراجه من ذلك الاصل فانقسام
العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك
الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول من ذلك
الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فمع هذا
فهو محقق معناه خروجا كاملا عن اصل محقق يدل عليه
دليل غير منع الصرف كثلاث ومثلث والدليل على اصلهما
ان في معناهما تكررا دون لفظهما والاصل انه اذا كان
المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة
ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحكم
في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف
وفيما وراءها الى عشار ومعشر اختلاف والاصح مجيئها
والسبب في منع الصرف ثلاث ومثلث واخواتهما العدل والوصف
لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية
في ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما واخر جمع اخرى مؤنث آخر
وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل
الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة
او بكلمة من حيث لم يستعمل بواحدة منها علم انه معدول عن الآخر

فقال

78

فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر وقال
بعضهم انه معدول عن آخر من اي عن آخر من وقال العالم ظلمة هو
يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء
او اضافة اخرى مثلها كجرة دو بو حبيدة وقيل وهاتيم تيم عدي
وليس في آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن الا
خر الاخرين وجمع جمع جمعا مؤنث اجمع وكذلك كتع
وبتع وبصع وقياس فعلاء ... افعل ان كانت
صفة ان يجمع على فُعْل كحمر او على فعل وان كانت اسما ان
يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراوات او على صحارى او صحر اوات
فاصلها اما جمع او جمالي او جمعاوات واذا اعتبر اخراجها
عن واحد منها تحقق العدل في هذه السببين فيها العدل
التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب
لكثرة الاسماء وآخر اجمع وآخواته احد السببين وزن الفعل والاخر
الصفة الاصلية وعلى ما ذكرناه لا يرد الجموع الشاذة كانيب
وآفوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيها كالانياب
والافواس كيف ولو اعتبر جمعها اذ لا على انياب وافواس
فلا شذوذ فيها لجمعية ولا قاعدة للاسم الممتزج ليلزم من خروج لغيرها

الشذوذ فحسن ان لا يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبيين
الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا ان وجد جا كالبناء
اصل مقدر مفروض بلا وجود الداعي الى تقديره وهو منع الصرف
لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم
يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل وكما
توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما
سبيل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما
عامر وزافر فعدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام
في المعدول عن فاطمة واراد به كل ما هو على وزن فعال
علماً للاعيان المؤنثة في غير ذوات الراء في لغة بني تميم
فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا لها على ذوات الراء
في اعلام المؤنث مثل حضار وظفار فانها مبنية وليس فيهما الا
السببان العلمية والتأنيث والسببان لا يوجبان البناء
فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيهما العدل
لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداهما مما جاء على وزنها من غير الراء
ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين
لمنع الصرف العلمية والتأنيث فاعتبر العدل فيه لما هو المحذ

على نظائره



على نظائرها لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال في كرات
ها قطام ... ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل
سبب منع الصرف وانما قال في الصحيح لان الحجازيين يبنونه
فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين
منهم لم يجعلوا اخوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا
حاجة الى اعتبار العدل فيهما لتحصيل سبب البناء وتحمل حاملا
ها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات
مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة له
بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت
مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع
في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب
العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرض له الوصفية
كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي
من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة
موصوفة بالاربعية وهذا المعنى وصفي عرضي اي الاستعمال
لا اصلية بحسب اصل الوضع فالمعتبر في سبب منع الصرف
هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعروضه فلذلك قال

قال المص شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف
ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون
وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع
في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه
فلا تضره بان تخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة غلبة الاسمية
الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده
بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود
كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في
الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم منه الى قرينة
فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم
مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع
في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم
مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صار اسمين للحية
الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض
وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة
اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت من الوصفية
بغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف ولم يعتبر استعمالها

ف



في معانيها الاصلية ابصا بالكلية فالمانع من الصرف
في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل
واما عند التسمية لها في معانيها الاصلية فلا اشكال
في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل
الحاد ضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفية
لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث وكذلك
منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر [illegible] لطاير
خيلان على زعم وصفيته بتوهم اشتقاقه من الخال
ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكو
نها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية
مطلقا لا في الاصل فلا يخفى ان الاصوب الكلام
العرف التي تأنيث اللفظي اي الحاصل بالتاء ولا بالالف
فانه لا شرط له اشتراطه في سببيته منع الصرف العلمية
ان علمية الاسم المؤنث لتصيير التأنيث لازما لان
الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان والا
العلمية ومنع ثان ذكل حرف من الكلمة عليه لا ينفك

عن العلمية والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث
اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا
فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف
وفي المعنوي شرط لجوازه الصرف فلا بد في وجوبه من شروط
اخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب
تاثيره اي تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلثة
زيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل
زينب او تحرك الاوسط اي الحرف الاوسط من حروفها
الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب
تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل
احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض احد
السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة
لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه
نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد
امور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين
فيه وزينب وسقر علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور
علمين لبلدتين يمتنع صرفها واما زينب فللعلمية والتانيث



المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما
سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو
تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع
شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي
مذكر فشرطه في سببيته منع الصرف الزيادة على الثلثة لان
الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قايم مقامها فقدم وهو مؤنث
معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف
لان التانيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم
شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب
وهو مؤنث سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل
فيمنع صرفها لانه وان زال التانيث بعلمية المذكر فالحرف الرابع
قايم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء والمقدر كالمذكور
فيقصد فالحق التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا
صغر يقال فيه عقيرب من غير اظهار التاء ولان الحرف الرابع
قايم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث بنت
الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وهو
التعريف لا اداة المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف

ان تكون علمية او ان تكون بهذا النوع من جنس التعريف فلان
يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلا في ضمنه
اولى ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف
المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام
المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا
او في حكم المنصرف كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم
يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا لمنع الصرف
والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية كما جعل البعض لان فرعية
التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية العجمة وهي كون
اللفظ مما وضعه غير العرب ولها في تأثيرها في منع الصرف شرطان
شرطها الاول ان تكون علمية او منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان
تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم واسمعيل او بان
ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير التصرف فيه قبل النقل
كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة
القراء لجودة قراءته فكان يتصرف فيه العرب فكانه كان
علما في العجم وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف العرب فيها في
تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا

لمنع الصرف



لمنع الصرف فعلى هذا الوسمي بنحو لجام رجل لا يمتنع صرفه لعدم العجمة
في العجم وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة
على الثلثة اي على ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح
فنصرف هذا التنويع بالنظر الى الشرط الثاني في انصراف نوح
انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة
سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون
الاوسط واما التانيث فانه لعلامة مقدرة تظهر في بعض تصرفاتها
فله نوع قوة فجاز ان يعتبر سكون الاوسط وان لا يعتبر فان
قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق
قلت لم يعتبر فيهما فقط اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية
سببين اخرين لئلا يعادل سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها
لتقوية سبب آخر اعتبارها فيهما بالاستقلال وشتر
وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود
الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم
الزيادة على الثلثة وانما خص التنويع بالشرط الثاني لان
غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولكن هذا اقدم
انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني ولا ولى تقديم ما هو

فممنوع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان الاسماء الانبياء عليهم
السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود
لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه
قرنه مع نوح [illegible] ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل عم فيما يذكر
فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين شرطه اي شرط
قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي
كان اولها مفتوحا وثالثها الف وبعد الالف حرفان او ثلثة
احرف اوسطها ساكن وهي الصيغة التي لا تجمع جمع التكسير مرة
اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض
الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة واما جمع
السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع
ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات
وانما اشترطت لكون صيغة خلوها من قبول التغيير فشرط خلوها
منتقلة عن تاء التانيث حالة الوقف والكراهة بهاء التانيث
لكنه غير بالهاء باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد عليه
نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير الهاء لانها لو كانت
على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى

انما اسماء [illegible]
[illegible]
صالح هود محمد [illegible]
[illegible]

ومن كان قبل ذلك فليس
بعربي وهو قبل اسمعيل

الكراهة





الكراهة والطلاقة فيه خلل في قوة الجمعية فتكون ولا حاجة الى اخراج
نحو هذا البنى حادة فوقع جمعي بين شجعا لا غير اي لا واو لا اسماء ان كان الجمع
ضد الجمع وهو لفظ آخر كخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان
بكسر الفاء فتعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين
احدهما ما يكون بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط الجمعية
كمساجد مثاله مما بعد الفه حرفان ومصابيح مثاله مما بعد الفه ثلثة
ويتعلق بجميع النهاية فينصرف لفوات شرط تأثير الجمعية وهو كونها
بلا هاء وصناجر علما للضبع هذا جواب سؤال مقدر
تقديره ان صناجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد
والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة
منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط
الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب
ان صناجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية
الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول من الجمع فانه كان في الاصل
جمع صنجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في
عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر
في منع صرفه اعتبار الجمعية الاصلية كما في العلمية

وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما كان بغير هاء

مما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن
واما فرازنة وامثاله صح

اي صناجر بالفارسية كفتار
بالعربي الضبع شرح صناجر
بالتوكيد سر تلان

والتي عجبت بأن الضبع يسمى أنثى الضبعان صار فلتا علم
هو الجمعية الحاصلة ما كانت لا حاجة في منع صرفه غير ثبوته
والا لكان بعد التنكير منصرفا والتأنيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع
مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف بالتنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية
بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاحسن الا قال في الوجيز
لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يعتبر جمعا الاصلية معتبرة فقد يكون
عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور المعنى الجمعي
في الجمعية وسراويل بهذا الجواب عن سؤال مقدر تقديره ان
يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع الحاصل
بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل
فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال
ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه فمن منعه
فهو اذا لم يعرف وهو الاكثر مفرد وارد للاستعمال فيرد به الاشكال على
قاعدة الجمع كما انك نعم فيبرخ التفصي عنه انه اسم اعجمي نزع
كالجمع اي لا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنة اي على
ما يوازنه من الجموع العربية الكثيرة كما عيم ومصابيح فان منع حكمها
من جهة الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيل

حكما فالجمعية على هذا التقدير أعم من أن تكون حقيقية أو
حكمية فيتناولهما وهذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر
على الأسباب التسعة ويتناول جنس يطلق على الواحد والكثير
لكنه جمع سروالة تقديرا أو فرضا فإنه لما وجد غير منصرف
ومن قاعدتهم أن هذا الوزن يعني الجمعية لم يمنع الصرف
قدروا حفظا لهذه القاعدة أنه جمع سروالة تقديرا فكأنه
سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على
سراويل وإذا صرف أي سراويل لعدم تحقق الجمعية تحقيقا
والأصل في الأسماء الانصراف فلا إشكال بالنقض على قاعدته
الجمع لم يحتج إلى النقض عنه ونحو جوار أي كل جمع منقوص على
فواعل يائيا كان أو واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا أي
في حالتي الرفع والجر فإن حكمه حكم قاض بحسب الصورة
في حذف الياء وإدخال التنوين على تقدير جاءني جوار ومررت
بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض وأما في حالة النصب
فالياء متحركة بفتحة نحو رأيت جواري فلا إشكال في حالة الرفع
والجر في حالة النصب لأن الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى
الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فإنه قد اختلف فيه فذهب بعضهم

أي حمل على الموازن وقيل
هو اسم عربي ليس
بجمع تحقيقا لأنه اسم

الى الثلاثة الاسم ونصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الا علال
المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال
الكلمة بعد تمامها فاصل جوار فقولك جائني جوار جواري
بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الا
علال على ما هو الاصل ثم سقطت الضمة للثقل والياء لا
لتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم
يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف
والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم
الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية وصيغة منتهى
الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجرى الاعراب على
الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما سقط تنوين
الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين
وعلى هذا القياس في حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب
اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري
كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف
على الاعلال فانه حينئذ يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة
خفيفة فما وقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار

جواري

جوارٍ بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها
التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ
وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة
فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب هو جعل
كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد نحو
النجم والبصرى علمين بشرط العلمية لانه من الزوائد فجعل
فوجه فيه اثر بها في منع الصرف وان يكون بالاضافة لان
الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في
المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا بالاسناد لان الكلام
المشتمل على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها
باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية
فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق
اليها التغيير لتمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كان من قبيل المبنيات
فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعرب
فان قلت كان على المص ان يقول وان لا يكون جزء الثاني
المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه
ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين فلم ما كانه

لكنه في ذلك بما ذكره فيما بعد انها من قبيل الجنسيات واما الاعلام
المشتملة على الاسباب فلم يذكر بعد انها اصلاً فلذلك احتاج الى
اخراجها بهذا القيد كبعلبك فانه علم البلدة مركب من بعل وبك
اسم صنم او ملك سمى صاحب هذه البلدة جعلا اسما
واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية
وغيرها الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف سكران
من زيادتان لانهما من الحروف الزوائد وشبهتا بالف التانيث
في امتناع دخول التاء عليهما لالف التانيث في منع الصرف فاما كونهما من زيد تيا بين
وفرعيتهما للمزيد عليه واما شبههما لالف التانيث والراجح
هو قول النحاة ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة
فان الاسم المقابل للصفة والحرف اما ان لا يدل على ذات مع
معنى هو صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب
ومضروب فالاول يسمى اسما فشرطه ان شرط ذلك الاسم
الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار
انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف
العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او لمنع التاء فيتحقق
شبههما بالف التانيث كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة

دخول التاء نيث عليهما والنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف صح

والثاني صفة والمراد بالاسم المذكور هنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة

الا ان كان

26



اي اذا كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء
فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه لبقي
مشابهتهما لالفي التانيث على حالهما ولهذا انصرف عريان
مع انه صفة لان مونثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى
لانه متى كان مونثه فعلى لا يكون فعلانة فبقي مشابهتهما لالفي
التانيث على حالها ومن ثمه اي ومن اجل المخالفة في الشرط
رحمن اختلف في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مونث
لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله لا يطلق على غيره تعالى
لا على مذكر ولا على مونث فعلى مذهب من شرط انتفاء
فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى
فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه
لوجود الشرط على المذهبين فانه مونثه سكرى لا سكرانة
ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على
المذهبين لان مونثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان
بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق
لان مونثه ندمى لا ندمانة وزن الفعل وهو كون الاسم على
وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببيته منعه

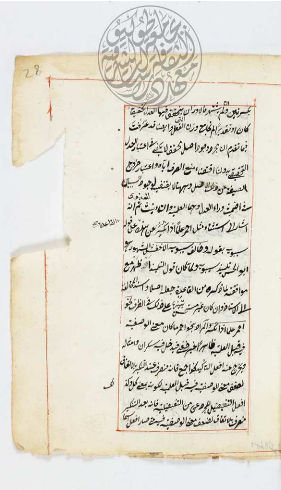
الحرف بل شرطه فيها احد الامرين إمّا ان يختص في
اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا
عن الفعل كشمّر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من
التشمير التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجُعل علماً
لفرس وكذلك بذّر لماءٍ وعثّر لموضع وخضّم لرجل افعال
نقلت الى الاسمية واما نحو بقّم اسم لصبغٍ معروف وهو العندم
وشلّم علماً لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة
الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضُرب
على البناء للمفعول اذا جُعل علماً لشخص فانه ايضا غير
منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا البناء للمفعول لانه
على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع
الصرف الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله
اي في اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة
اي زيادة حرف او حرف زايد من حروف اتين كزيادة
اي مثل زيادة حرف او حرف زايد في اول الفعل غير قابل اي
حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل
للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم من اوزان
الفعل



الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع من
الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل فان لحوق التاء به
للتذكير فلا يكون قياسا لا اسود فان لحوق التاء في اسودة
للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف
بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثمه اي ومن اجل اشتراط
عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة
مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء التي بمعنى الناقة
القوية على العمل والسير وما فيه علمية موثرة اي كل اسم غير منصرف ف
يكون فيه علمية موثرة في منع الصرف بان تكون سببا له او مع شرط سببيته
لسبب آخر او احترز بذلك عما يجامع الغير التانيث او صيغة منتهى الجموع
فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تأثير فيه للعلمية اذا نكر بان
يوول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا
آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة من الوصف
المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق
صرف لما تبين اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرايطها
فيما سبق من انها لا تجامع موثرة الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية
اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا ومعنى والعجمة

والتركيب في الالف والنون المزيدتين فان كل واحد من شرط
الاسباب الاربع مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل
فاستغناء الاول اي لا تجامع غيرهما بشرط في الا العدل ووزن
الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست
شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وبينهما اي العدل ووزن الفعل
متضاد ان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة
ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون
اي لا يوجد شيء من الاسماء دائرا بين مجموع هذين السببين
وبين احد منهما فقط الا احدهما لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف
الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب لم يبق فيه سبب في اي
شرط في من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين
الذي هو العلمية بذاته والاخر المشروط بالعلمية من حيث هو
وصف سببية فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب
واحد فيما هو ليست شرطا فيه من العدل ووزن الفعل هذا
وقد قيل على قوله وبينهما تضاد ان ان اصبع بكسرتين علم
اعتراز اندى
للمغازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من
يضمن وقيل ان يجئ بضمتين فلان جاد بكسر نون علم انه
معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود الخبر

بكسر نون



بكسر نون وعلم بتشهر فلا وزن يتحقق فيها العدل التحقيقي
كان او تقديرياً الم تجامح وزن الفعل التي وايضاً قد عرفت
فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل
التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج
الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السبيل
الى المعنوي في اثبت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه
اشار الى الاستثناء مثل احمر علماً اذا نكّر عن ان على قول
سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور بعد
ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ ظهر مع
موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلاً واسند المخالفة
الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيهاً على ذلك في الظرف نحو
احمر علماً اذا نكّر والمراد بنحو احمر ماكان معنى الوصفية
في قبل العلمية ظاهراً غير خفي فيدخل فيه سكران واحنثاله
ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق
لضعف معنى الوصفية في قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذا
افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير
منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسماً

وان كان معه شئ خلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى
الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبار الصفة الاصلية
اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية
الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع
من الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب اعتبار
آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت
كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها
ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني
منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم
مع زوال الوصفية منهما وفيه بحث حينئذ لان الوصفية لم تزل
عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود
اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التي فيها سواد
وبياض ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار
الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت
بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية
زالت بالعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم
يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل والالف والنون

وبهذا القول



وبهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان
كان زائلا لزمه ان يعتبره في حالة العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم
من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا
يلزمه اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير
في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا منع
بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم
بمنع صرفه للعلمية والوصف الاصلي لما يلزم في باب حاتم على
تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية
والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو
منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية
مع سبب آخر كما في اسود وارقم فانه لا تضاد انما هو بين
الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية
فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع الصرف فانه لا يلزم
اجتماع متضادين قلت تقدير احد الضدين بعد زواله
فساد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكن
شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب جميع
غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او بالاضافة اي

اضافته لاغيره يجر اى يصير مجرورا بالكسر اى بصورة الكسرة

لفظا او تقديرا اذا لم يمتنع بقوله يجر لان الانجرار قد يكون

بالفتح ولا بان يقول يكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية

بعضا ولنا في قوله يجر اشكال لانه منصرف او غير منصرف فمنهم

من ذهب الى انه منصرف معا مطلقا لان عدم انصرافه انما كان

لمشابهته الفعل فلما ضعف شبه المشابهة بدخول ما هو

من خواص الاسم اعنى اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية

فرجع الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه

لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف

مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط

الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل

لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذى هو الكسر فعاد الكسر

الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب

الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم

غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان

ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا

لسبب زالتا معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت

الاخرى

ق ان هذا الاخرى

ن

احمد بها



احدهما فان يكن اسمك علت في اسم بقيت العلامة على حاله

هذا القول انسب بما عرف به الحصر غير المنصرف المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل

ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات

المذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات

هو المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية

لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامته

كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم

عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك

ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو

كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع

بما عدا الرفع المحلي وهو بحث حسن عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا

متصلا كما سيجيء فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية

الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة

الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل

اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو

التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى

بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمستقل وهو اى الفاعل ما
اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبنى ان ضر
بت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن حده توابع
الفاعل وكذا المراد فى جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات غير التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه
اى ما يشبهه فى العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل
اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل
التفضيل والظرف وقدم اى الفعل او شبهه عليه اى على ذلك
الاسم واحترز به عن نحو زيد فى زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل
لان الاسناد الى ضميره اسناد اليه فى الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد
تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم على خبره نحو كريم من
يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه عليه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا
نحو فى الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر يجب
تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اى اسنادا
واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به اى بالفاعل وطريقة قيامه
به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما فى حكمها كاسم الفاعل والصفة
المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد



بصيغة مجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم
يجعله داخلا في الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله داخلا
فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به
مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في
زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل
في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه لو لم يمنع مانع ان يلي
الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء
اخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه
ويدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات
فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك اي لان الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل
على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو
زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وهو ذلك
جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا
ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا
للاخفش وابن جني وتمسكهما في ذلك بقول الشاعر جزى ربه عني عدي
بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب بان هذا الضرورة
الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى عدي

بل لانه المعهود الذي يدل عليه الفعل اي جزئي رتب يخرج واذا انتفى الاعراب الدال
على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي الفاعل والمفعول
ذكره صريحا في ضمن الامثلة والمفعول المقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة
اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يجب ان يطلق على ما وضع بازائه
شيء انه قرينة دالة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغن عنه اذ القرينة
شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل
الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا
او مستترا كزيد ضرب غلامه بشرط ان لا يكون المفعول متأخرا عن الفعل
لئلا ينتقض بمثل زيدا ما ضرب الا هو اي مفعول او وقع الفاعل بعد الا
بشرط توسطها بينهما وهو في التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا
او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل
على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب والقرينة
فيهما فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلان
الاتصال لا ينفصل الا لضرورة واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها
بينهما في صورة التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم
من قولنا ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون
عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قولنا ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو

جاز الوجهان الاول النصب والثاني الرفع والاولى الرفع دون النصب [illegible]



في زيد على جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر
الا عمرو فو ما ضرب عمرو الا زيد لانحصار ضاربية عمرو في زيد مع جواز
ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انعكس الحصر
المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورة التقديم
والتأخير لانه لو تقدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرو
زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو كما في الحصر
انما هو فيما يلي الا فلا ينعكس الحصر المطلوب فلم يجب تقديم الفاعل
لكن لم يستحسن بعضهم لانه لم يتبين قصر الصفة على شيء قبل
تمامها وان قلت فالظاهر ان معناه كذا الاحتمال ان يكون معناه
ما ضرب احدا احدا الا عمرو زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما
في الآخر فيهما بخلاف المفعول واما وجوب تقديمه عليه
في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الآخر
فلو أخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي الفاعل ضمير مفعول
نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما
في صورة التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفايدة
هذه القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل مع معناه اي معنى

معنى الا نحو انما ضرب عمراً زيد او اتصل مفعول به بان يكون
المفعول ضميراً متصلاً بالفعل وسوى الفاعل غير ضمير متصل به نحو
ضربك زيد وجب تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع
هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير مفعول به فلئلا يلزم الا
ضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا
او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول
ضميراً متصلاً به والفاعل غير متصل فلان في الانفصال توسط
الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل
ايضاً ضميراً متصلاً فانه يجب حينئذ تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف
الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف
جوازاً اي حذفاً جائزاً في مثل زيد اي في ما كان جواباً لسؤال
محقق لمن قال من قام سائلاً عمن يقوم به القيام
فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز
ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لا
ن يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف
احد جزئيها والتقليل في الحذف اولى وكذا الحذف



يحذف الفعل جوازا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن
نهشل ليبك يزيد على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله
ضارع اي ذليل خاضع وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة
السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل
ونصب يزيد فليس من هذا القبيل لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من
يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء واول البيت
ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة
الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة
ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي يبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة
من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل مال لانه
كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع
للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل
نحو وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف فيه
الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي عن الحذف فانه لو ذكر
المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام
بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كنحو قولك جائني رجل زيد

متعلقة بالآية وان احد من المشركين استجارك فاستجارك تام
فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني واما وجوب
حذفه لان المفسر قائم مقامه فيغني عنه ولا يجوز ان يكون [illegible] ظاهر فوقا بالاتفاق
لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذف
الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام
زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقابلها وسد مسدها
لان تقريرية السؤال لا يوجب العدم قيامها بما يؤدي مؤداه في مقام
كالمقدر [illegible] في الكلام استدراك [illegible]
وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال نعم زيد قام
ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع
الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي
ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل
وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين
اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا او واقعا بعد
هما اي بعد الفعلين اذ لو تقدم عليهما او توسط بينهما معمول
للفعل الاول اذ هو مستحقه قبل [illegible] فلا يكون فيه مجال التنازع

جواب سؤال مقدر كانه قيل التنازع ...

تنازعهما فيه انهما لحب الشيء بنحو جاء في الى ومنع ان يكون
هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدلية
ثم لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان الضمير المتصل الواقع بعدهما
يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني
لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل
الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن
قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي
الثاني حتى عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه يرفع الا مع
اضماره ولا بد منه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل المفعول
اثباته ثم مراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل
فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فيجب موجب
الكسائي ينقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على
مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه كما طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع
كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل واحد منهما
ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكون تنازعهما في اقتضاء الفاعلية
مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما

ويكون كلاهما التنازع ... والمراد ... والتقرير ان التنازع ...

قوله وليس قسما ثالثا من التنازع ... اجتماع الاولين ...
... اجتماع القسمين ...

ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية
مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكونان متنازعين في الفاعلية والمفعولية وذلك
يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية
اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واكرم
زيد عمروا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين
الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر
مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين
في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقصد تخصيص
التخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واختلافهما في
الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك
يتصور على الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا ولكنهم لم يوردوا مثال
القسم الثالث لانه اذا اتضح فعل من المثال الاول وفعل من المثال
الاخير حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل
ضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربني
زيدا وغير ذلك مما الاسم الظاهر مرفوعا فيختار البصريون اعمال
الفعل الثاني ... مع تجويز اعمال الفعل الاول ...

مثل ضربت وضربني زيد واكرمت واكرمني زيدا واكرمت وضربني زيدا ...
وضربت واكرمني زيد ...

قوله وهو أولى لأنه أقرب ... الأكثر استعمالا ... مذهب البصريين ...

إعمال الأول أو إعمال الفعل الأول مع تجويز إعمال الفعل الثاني أيضا
وللاحتراز عن الإضمار قبل الذكر فإن أعملت الفعل الثاني كما هو مذهب
البصريين وهو أولى لأنه أقرب ... الأكثر استعمالا أضمرت الفاعل
في الفعل الأول لاقتضاء الفاعل لجواز الإضمار قبل الذكر في العمدة بشرط
التفسير ولزوم التكرار بإبرازه وامتناع حذفه على وفق الظاهر الواقع
بعد الفعلين أي على موافقته إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لأنه مرجع
مع الضمير والضمير يجب أن يكون موافقا للمرجع في هذه الأمور دون الحذف
لأنه لا يجوز حذف الفاعل إلا إذا أسند إلى شيء خلافا للكسائي فإنه لا يضمر
الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الإضمار قبل الذكر ويظهر أثر الخلاف في نحو
ضرباني وأكرمني الزيدان عند البصريين وضربني وأكرمني الزيدان عند
الكسائي وجاز إعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الأول
الفاعل خلافا للفراء فإنه لا يجوز إعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل
الأول الفاعل لأنه يلزم على تقدير إعماله إما الإضمار قبل الذكر كما هو
مذهب الجمهور أو حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب
عنده إعمال الفعل الأول فإن اقتضى الثاني الفاعل أضمرته وإن اقتضى
المفعول حذفته أو أظهرته نحو ضربني وأكرمت الزيدان والزيدين

نحو زيد وقيل اولى عند سيبويه الى الفعلين او اضمار فيه بعد الظاهر كلامه

مشهورة تأمير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد او ضربت واكرمت زيدا

ودراية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول نحو الحسن الاضمار لو ذكر

الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اظهرت استغنى عنه والا اي وان لم يستغن

عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز

حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر

في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مذهب الكوفيين اضمرت الفاعل

في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد او اعملت زيدا فاعل ضربني واضمر

في اكرمني ضميرا راجعا اليه لتقدمه رتبة فلا يجوز فيه ح لا حذف الفاعل ولا الاضمار

قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني

لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان معمول

الفعل الثاني معمول لغيره فيكون الضمير راجعا الى متقدم رتبة نحو ضربني واكرمته

زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار فتظهر كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو

القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه لو امتنع الاضمار والحذف فلا سبيل الى الاظهار

نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني في الزيدان

فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني

قوله الا ان يمنع مانع اي المرتبة في جميع الادوات

منطلقين

قوله وسواء لو أضمر مفردا خالف المفعول الاول ... أو بني على ان ما قبل المفعول الاول بكل واحد ... باعتبار ... حتى

وهو منتفٍ على مذهب المانع وسواء لو أضمر مفردا خالف المفعول الاول في المعنى

ولو أضمر مثنى خالف المرجع وهو غير متعلق ولا يخفى انه لا يتصور التنازع

في هذه الصورة الا اذا اختلط المفعول ... ثانيا ... من

غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول

الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد

فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس

ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا توجه

الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى امر واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول

رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء

العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره ... قائلين بشاذه

اللائي ... فاجاب المصنف من طرف البصريين بقوله وقول امرئ القيس كفاني

ولم اطلب قليل من المال ليس من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه

كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة

وانتفاء ... قليل من المال ... المنافي لكلمة ... لو ... مؤخر

المثبت ... كان او جزءا او معطوفا ... احدهما منفيا والمنفي ...

ذلك منفيا ... ينبغي ان ... الكلام ... والنفي ...

البيت للشاعر اعني توبة ولكن انسبي ليلى حبو ... المجد اليوم

ومن يستقيم الغني اما اسعى لان معيشة ولا يكفيني قليل من المال وكفني

طلب المجد الاكبر ... ما يجعل الاسم فاعلا

فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله اقام المفعول عن الفاعل ولم تذكر ومنه ما

فصل المبتدا احتمال ومنها المفعول الذي لم يسم فاعله حتى سماه

بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول

اقيم اي المفعول الملابسة كونه محلا للفعل متعلقا به واقيم هو

اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او

شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف

فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان فعلا ان تغير صيغة الفعل

الى فعل او الى يفعل الماضي المجهول او يفعل اي المضارع المجهول

استفعل وانفعل وتفعل وتفعلل ونحوها من الافعال المجهولة المزيدة

فيها ولا يقع ... لا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي

باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسناد تاما فلو اسند الفعل

اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه

معا ... من الاسناد ... احدهما ...

وهو ... بار



بان يقوم مقام الفاعل من المفعول ... والثاني بالنسبة الى الثاني

لا فاعل الاول نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك [illegible]

من الالتباس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ

والخبر وجمعهما في فصل [illegible] من جهة المرفوعات او من جهة [illegible]

والخبر جميعا في [illegible] لاستلزام الواقع [illegible]

العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا [illegible]

المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن

الذي فيه عامل لفظي كاسم ان وكان [illegible] بالعامل اللفظي [illegible]

في المعنى [illegible] مسندا اليه واحترز به عن الخبر [illegible]

المبتدأ الخارج عن هذا القسم [illegible] سواء كانت

مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها [illegible] الواقعة بعد

حرف النفي والا والف الاستفهام [illegible] سيبويه جواز [illegible]

الا [illegible] من غير استفهام [illegible] مع قبح والاخفش يرى ذلك [illegible]

[illegible] خبر [illegible]

خبر [illegible] اسم التفضيل [illegible]

الضعف [illegible]

الضمير كما يجب عند ظهوره ... عن الصفة واحترز به عن أقائمان الزيدان
لأن أقائمان رافع لضمير عائد إلى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز
تثنيته مثل زيد قائم مثال لمنفي القسم الثاني من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة
الواقعة بعد حرف النفي مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام
وإن طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام مفردا أي مفردا ما بعدها
مفردا نحو أقائم زيد وأقائم زيد واحترز به عما إذا طابقت مثنى نحو أقائمان الزيدان أو مجموعا
نحو أقائمون الزيدون فإنهما خبر ليس إلا جاز فيه الأمران كون الصفة مبتدأ
وما بعدها فاعلا سد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما
عليه ثلاث صور أحدها أقائم الزيدان فيتعين فيه أن يكون الزيدان خبره [illegible]
وقائم خبرا مقدما عليه وثانيهما أقائم الزيدان ويجوز فيه الأمران لما عرفت
والخبر ويتعين فيه أن يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها أقائم
ويجوز فيه الأمران لما عرفت والخبر هو المجرد أي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
لأن الكلام في مرفوعات الأسماء فالمجرد ... يخرج ... زيد أنه المجرد ... ليس
باسم المسند به المغاير لما يوقع به الإسناد واحترز به عن القسم الأول من المبتدأ
لأنه مسند إليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به
عن القسم الثاني من المبتدأ وذلك لأنه تقول ... المسند ... المبتدأ ... [illegible]

بخبر

وأقائم الزيدان

وبها

أنه

نسخة ... الصفة المذكورة

والضمير المجرور راجع الى المبتدأ او على التقدير بين يخرج بالقسم الثاني من المبتدأ
ويكون فصله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ او الخبر هو الابتداء
او بجعل الباء بمعنى مع والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ او على التقدير حين يخرج بالقسم
الثاني مع المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة قيدا للمبتدأ واعلم
ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجرد الاسم عن العوامل اللفظية للسند
الى شيء او ليسند اليه شيء فيقتضي الابتداء عامل في المبتدأ والخبر ارتفع بهما معا
البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر
وقال آخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين
عن العوامل اللفظية والاصل في المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم
يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال الذات فيتقدم من الحال
على احوالها ومن ثمه اي ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا
جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لا
محالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في
حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز
وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة
معينا والمطلوب بالكلام الحكم الواقع في الكلام انما هو حكم على ما هو معين والحكم



39

نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص
اذ بالتخصيص يقل شيوعها فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من
مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر فحيث وصف بالمؤمن تخصص
بالصفة فجعل مبتدا وخبره خير ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا
الكلام يعلم ان احدهما في الدار وانما سأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال اي من
العموم كون احدهما كائنا فيها فلا واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل
مبتدا والوصف الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيه وقعت
في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد
في جميع الافراد بل هو امر واحد ولهذا [illegible] نكرة في الاثبات فقصد بها العموم [illegible]
خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما يتخصص به الفاعل
[illegible] ما اهر ذا ناب الا شر وما يختص
[illegible] عليه بما سيجيء في الباب الثاني اذا قلت
ما انا قلت [illegible] ليعلم المتكلم علمه بالقيام فاذا قلت
[illegible] فرجل هو مسوق لصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان
[illegible] للطلب الانتاج [illegible] خبرا كما اذا كان بحيث
[illegible] وقد يكون شرا كما اذا كان من [illegible] غير معتاد بشأنهم

يكون نبي الاخبار فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخبر فيصير اخبار
ابو فراس وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون
المعنى شعر عظيم لا يعتبر ابو فراس وهو مثل الغرب [illegible]
اليه في حادثة ومثل نحو ما في الدار رجل التخصيص بتقديم الخبر [illegible] في الدار
علم ان ما في الدار بعيد ما موصوف لصحة استقراره في الدار فهو في معنى
التخصيص في الصفة ومثل نحو سلام عليك التخصيص بالنسبة الى المتكلم
او هو مصدر سد مسد ما محذوف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار
فكانه قال سلامي لا سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة
وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة حصول الفائدة [illegible]
ما ذكروه من التخصيص الخ لا يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات
[illegible] هذا الجواز [illegible]
[illegible]
ولا يجوز ان يقال رجل عالم
وان كان الخبر الموصوف فيما سبق مختصا بالمفرد ولكونه قسما من الكلام
فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المفرد
المبتدا قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد
ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى

صح

جملة اي فعلية وان كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط
بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وانما كان بدا ما ضمير
كما في زيد ابوه قائم او نحوه لام نعم الرجل زيد ووضع الظاهر موضع المضمر
في الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسير المبتدأ نحو قل هو الله احد وقد يحذف
العائد اذا كان ضميرا فيه قرينة نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم
اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن يسعر غيرهما وما وقع ظرفا
اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم
البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر باسم الفاعل لكنه يتعدى بنفسه الفعل فيه
لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل وهو مذهب الاقل الاول صح
وهم الكوفيون في تقديره ... الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق والاصل
في العمل هو الفعل ... الاصل ... الاصل في الخبر عاملا فيه صح
الافراد ... التقديم وجاز تأخيره لكنه ... الشارح اليه بقوله
بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اي كلاما يقتضي وجوب تصدر الكلام خ ا
كالاستفهام فانه يجب تقديمه ... مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له
صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه ابوك ... ام عمرو وابوك
خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة
ومن خبره الواجب تقديمه ... المتضمنة معنى الاستفهام او ... بين المبتدأ والخبر

متعرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة تعين احدهما

مبتداء والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا نكرتين متساويين في عدم الاحتياج الى التخصيص لان

قدرت ... نحو غلام رجل صالح خير منك وجب تقديمه لئلا يلتبس افضل منك افضل

منكر ... او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما في زيد قام ابوه

زيد قام لعدم الالتباس نحو زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في جميع هذه الصور

اما في الصور الاولى فلانه ... واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل

اذ لو قدم الفعل وقيل قام زيد فانه لو قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل

في ... او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في

الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون

الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به اولى ... وهذا التقرير انما

على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء

في ضربت هند ... الخبر ... الذي ... سواء كان

في الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام

كالاستفهام مثل من ابوك فمن مبتداء وابوك ... الاستفهام خبر وهو ظرف

فان قدر ... الخبر جملة حقيقة ... الصورة وان قدر ... الفاعل

كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقدير ... جملة ... واحترز

... ابوك ... له صدر الكلام ...

في جملة



في جملة او كان الخبر يتقدم عليه ما له الصدارة نحو حيث الاستفهام او مستقبله يصح قوله
مبتدا او مشروعي الدار رجل فان في الدار خبر مختص التقديم بتقديمه كما عرفت فلا اقل ليفي
المبتدا بانكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه ضمير اي الاسم ان كان متعلق الخبر التابع له
بتبعيته يصح معه تقدمها على الخبر لكان به نحو على التمرة مثلها زبدا لان في جانب
المبتدا راجع الى ملك المتعلق الخبر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو على التمرة
مثلها زبدا قوله مثلها ان مثل التمرة مبتدا وزبدا تمييز متعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر
هو قوله على التمرة والتمرة متعلق متعلق الخبر بالظرف او كان الخبر خبرا عن
ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدا [illegible] حرف
ان المفتوحة بان المكسورة في التلفظ لاحتمال الذهول عن الفتحة لخفائها [illegible]
الكتابة باشكال [illegible] في مثل عندي انك قائم وجب تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور
ما ذكرنا وقد يتعدد الخبر اي يجيء الخبر متعددا لمخبر عنه فيكون اخبار فصاعدا واذا كان
التعدد بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل في ذلك بالعطف وبدونه نحو زيد
عالم وعاقل او بغير العطف نحو زيد عالم عاقل [illegible] عالم عاقل وقد يتعدد بحسب اللفظ
فقط كالحلو الحامض [illegible] في الحقيقة خبر واحد [illegible] وفي هذه الصور
ترك العطف [illegible] صورة التعدد وجوز العطف [illegible]
بعض [illegible] الخبر ما يكون [illegible] التعدد [illegible]
لا [illegible] الخبر [illegible] المبتدا [illegible] بالعطف ليس

للخبر بل من توابعه ولهذا او وقع في خبر لكان الخبر لبعده بغير عاطف ولا يجعل التعدد
اسم في الاقتصار عليه تركه وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني
او الكلام به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيتضمن المبتدأ الشرط كسببية
للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويجب عدم دخولها فيه نظرا الى مجرد
تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ يجب
دخول الفاء فيه اما اذا لم تقصد فيجب عدم دخولها فيه بل يكتب وذلك اي المبتدأ
المتضمن لمعنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته
جملة فعلية وظرفية سواء الجملة فعلية بلا شك واما الظرف فلان يكون صلته
فعلا او ظرفا سواء لا بالفعل لمشابهة الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا
وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف او النكرة الموصوفة بها كما ان باحدها
وفي حكم الاسم المضاف الى ما اشار اليه واستثنى بهذا مثال الاسم الموصول بفعل الذي
في الدار بهذا مثال الاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف
بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل
ملاقيكم ومثل كل رجل ياتيني فله درهم وامثال الاسم المضاف
الى النكرة الموصوفة باحدهما فقوله كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله
درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخل على المبتدا الذي يصح
دخول الفاء على خبره مانعان بالاتفاق من دخوله عليه لان صحة دخوله عليه
اي

الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف صح

انما كانت من جهة المبتدا او الخبر المشروط او الخبر اما وليت ولعل غير ان لكل منهما

لانهما تخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط وجزاء من قبيل الاخبار وذلك

المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت [illegible] الذي بابنه [illegible] ان الذي [illegible]

كان خبر ليت [illegible] وليت [illegible] مانعات بالاتفاق في وجه تخصيص ليت

ولعل قبل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لاطلاقه

ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما والحق بعضهم ان المكسورة

بهما [illegible] ليت ولعل في المنع [illegible] ومن قول الفاء على الخبر والاصح انه لا يمتنع عنده لانها

لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية بل تؤكده مع ان الذي كسوداء من توام

[illegible] بصيغ [illegible] ان قبل هذه الكائنة بعضهم ان المفتوحة ولكن

كليت ولعل في وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق نقل بعضهم الذي الحق

ان المكسورة بهما هو سيبويه في عنه بقوله وذكر ولم يعتقد بعضهم [illegible]

فلم يذكر مع ان كلا الالحاقين ضعيف لا يساعده القران كلام الفصحاء وقد يدل على

عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر كما يدل على عدم

منع ان المفتوحة ولكن قوله تعالى اعلموا انما غنمتم من شيء فان لله

خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضي فسوف يكون

وقد يحذف المبتدأ العام بقرينة لفظية او عقلية جوازا ان

هذا جائزا لا واجبا حذفه اذا نعت بالخبر نحو الحمد لله الحميد هو اهل الحمد

اذا قطع النعت بالرفع

وانما وجب حذفه لعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك

نحو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان

تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبصر الهلال والتي وقد جواز حذف المبتدأ اي حذف في قول

المستهل المبصر للهلال الرافع صوته ابصار الهلال والله اي هذا الهلال والله بقرينة حالية

وليس باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان غرضه والمستهل تعيين الهلال

والحكم عليه بالهلال اي شيء توجه اليه الناظرون ويرون كما يروه [illegible] بالقمر جريا على عادة المستهلين

لكن [illegible] نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا

لقيام قرينة [illegible] مثل خرجت فاذا السبع

السبع فان تقديره على مذهب الصحيح كما نقل عن صاحب اللباب خرجت فاذا السبع

واقف [illegible] لا يكون الا ظرف زمان [illegible] اي نقع وقفت [illegible]

الواقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب

التزم في موضعه اي في موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكر

المصنف اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لكان

كذا لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الموجود وقد التزم في موضع

الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام القرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان

الخبر عاما [illegible] اما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء

يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا مذهب البصريين وقال الكسائي الذي

بعدها

43

بعد بناء على الفعل مقدرا مدلول وجه زيد وقال الفراء لولا ... بخبرها

وثانيها كل مبتدأ وكان مصدرا صريحا او مؤولا مضافا الى الفاعل او الى المفعول او كليهما

وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى المصدر ونحو ذلك مثل ضربي

زيدا وضرب زيد ... مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائما حتى وان

ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب

البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل

كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع

شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظروف لان في الحال معنى الظرفية

الحال قائما فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون مقام الخبر قال الرضي هذا

ما قيل فيه وفيه تعسفات كثيرة من حذف ... جملة المصادر

ولم يستعمل غير هذا المكان ... كان الناقصة

الى المعنى التامة والذي يظهر لي ان تقديره ضربي زيدا يلابسه قائما اذا

... الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قائما اذا كان الحال عن الفاعل

ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما يجوز

الحال حذف ذو الحال مع قيام القرينة تقول الذي ضربت قائما زيد ... قرينة ثم

حذف يلابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام مقامه كما تقول

راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون ... مستتر ...

التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل يعني حاصل
متعلقات المبتدأ لكونه ... حذف الخبر من غير ساد مسده شرح وتجييد المبتدأ المقصود
عوضه بدليل الاشتغال او ذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد الحال مسده
مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى انه
المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثانيها
كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو والتي بمعنى مع
ذكر نحو كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته وهذا الخبر واجب
الحذف لان الواو دل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في
موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن
كذا اي لعمرك [illegible] قسمي اي اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم
المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد لا يستعمل
مع اللام الا مفتوحة لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها
اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي المشابهات بالفعل وهي الحروف الستة وهي
ان وان وكأن ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب
الاصح لانها شابهت الفعل المتعدي كما يجيء فعملت رفعا ونصبا فلذا هو اي
خبر ان واخواتها المسند بما يشمل الخبر بعد دخول احد هذه الحروف عليه مثل قوله
المسند [illegible] والمراد بنحو الحروف

عليها

خبر كان وخبر المبتدأ وخبر ان التي لنفي الجنس ... بعد دخول هذه الحروف ... 33

حيلين بما لا يرات اثر في بينهما

سيلي ودوره تا [illegible] لفظا او معنى فلا يستقيم التعريف بمثل قولي في مثل
قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث استناده الى ابوه ليس مما يحمل
عليه ان بهذا المعنى بل انه خبر على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الا ان يجاب عنه
بان المراد بالمسند المسند لا بما هو بناء الحروف و يرد منه استدراك قوله
بعد دخول هذه الحروف والاولى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند المحتاج
الى ما قبل العلة بالكلام حيث يكون خبرا جملة مثل ان زيدا يقوم ابوه فخبر قائم خبر
المشبه ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كأمر خبر المبتدا
ان حكمه كحكم خبر المبتدا من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة ومحذوفا
واحدا او متعددا او مثبتا او محذوفا وغير ذلك الا انه اذا كان جملة فلا بد من
عائد ولا يحذف الا اذا علم وانما او انما امر [illegible] بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائط
وانتفاء موانع فعلية ويلزم من ذلك ان كل ما صح ان يكون خبر المبتدا صح
ان يقع خبر الباب من حيث [illegible] انه يجوز ان يقال ان زيدا ابوك ولا يجوز
ان يقال ان ابي زيدا وان من ابوك الا زيدا ومن ابوك ولا يجوز ان يقال
ان اين زيدا وان من اباك الا في تقديمه ان ليس كالخبر المبتدا في تقديمه
فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز على المبتدا وذلك لان هذه الحروف
فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عمله فرعيا ايضا والعمل الفرعي
للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب

هاوان يعامع

مع من كونه

كما عمل العمل الذي لم يتوقف في معمولها بتقديم تأثيرها على الأول كما يتوقف في معمول الفعل
لنقصانها عن درجة الفعل الا اذا كان الخبر ظرفا اي الا ان يكون خبر المبتدأ في
التقديم الا او كان ظرفا فان حكمه حكمه في جواز التقديم او اذا كان
الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم في وجوبه او اذا كان الاسم
نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا
يتوسعهم في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس لنفي صفة او لا رجل قائم نفي
القيام عن الرجل لا نفي الرجل نفسه هو المسند بعد دخولها اي بعد دخول لا من الخبر المبتدأ
وخبره وكان غيرها بعده وهو لا اي بعده وهو لا في جوابه من الاخبار
وامره في خبر ان فلا نحو لا
غلام رجل ظريف فيها اي احد من المثال المذكور هو الخبر الاخبار
في هذا الاحتمال من المثال المشهور حذف الخبر وجعل في الدار صفة
بخلاف ما ذكر لان غلام رجل منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما
سوى الظرف فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظريف ولا
حال لانه الظرف لا تستقيم الظرف ولكن اعتبار ان يلائم الكذب
في ظرافة حال غلام رجل ويكون مثالا لتنوع خبرها الظرف وغيره
ويحذف خبر لا نفي الجنس كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحصول
لدلالة النفي عليه لانه لا لا انه لا اله موجود الا الله وبنو تميم
لا يثبتونه

لا يثبتونه اى لا يظهرون الخبر لفظا لان الحذف عندهم
واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون
في قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير الخبر على
التقدير [illegible] يكون ما يرى خبرا [illegible] للا رجل قائم على الصفة مع الصفة دون
الخبر ٣ ما ولا المشبهتان بليس في معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر ولهذا
يعملان عملها هو المسند اليه هذا شاعر للمبتدا او للحال مسند اليه
بعد دخولهما [illegible] غير [illegible] ما ولا بما عرفت من معنى اه دخول الا بعده
[illegible] نحو ما زيد ابوه قائم [illegible] ولا رجل افضل منك واما
[illegible] بالنكرة بعد [illegible] لا يدخل الا على النكرة [illegible] بخلاف ما فانه يدخل على المعرفة
والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون
الاسم والخبر بعدهما مرفوعان بالابتداء كما كان قبل دخولهما
وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا و[illegible] لا ادرى
[illegible] النقصان [illegible] ليس [illegible]
[illegible] مطلق بخلاف ما فانه [illegible]
[illegible]
ولا يجوز ان يكون [illegible]
[illegible] المسند اليه [illegible] يكون مسندا اليه

بالإضافة إلا بالنسبة بقرينة ذكر الأنواع في بعد فلا يتناول الأنواع وللأوفرية

المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها أي المنصوب

فقال المنصوب هو ما اشتمل على علم المفعولية فتعريفه شرحه بما ذكر في المرفوعات

والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي

أربع الفتحة والكسرة والألف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات وأباك

ومسلمين ومسلمين فمنه أي من المنصوب أو ما اشتمل على علم المفعولية

المفعول المطلق سمي به لصحة إطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده

بالباء أو في أو مع أو اللام بخلاف المفاعيل الأربع الباقية فإنه لا يصح إطلاق صيغة

المفعول عليها إلا بعد تقييدها بواحد منها كالمفعول به أو فيه أو معه أو له

وهو اسم ما أي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور او نحو العامل

إثباته له بحيث يصح إسناده إليه لا أن يكون مؤثرا فيه موجدا إياه فلا يرد

عليه نحو مات موتا وحسن حسنا وشرف شرفا وإنما زيد لفظ الاسم لأن

ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من أقسام اللفظ وبعض فيه

الفعل كما هو مذكور صفة للفعل والمراد من أن يكون مذكورا

حقيقة كما إذا كان مقدرا نحو قولك ضرب الرقاب أو السماء فيه حكما

الفعل نحو ضارب زيد وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة

ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد فإنه صفة ثانية للفعل

كما إذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا أو حكما نحو

أصله فضربوا الرقاب ضربا فحذف الفعل وقدم المصدر فأنيب منابه مضافا إلى المفعول وفيه الاختصار مع إعطاء التوكيد لأن ذكر المصدر منصوبا يدل على الفعل

بالمنصوبات

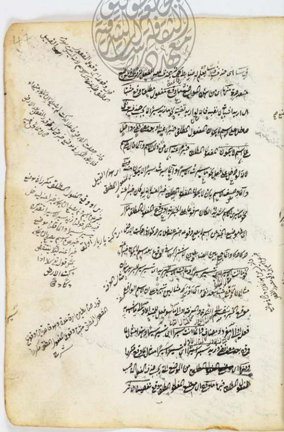
4b

وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الكلام حينئذ معناه
بل المراد به ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل
ستة دينا في قولك ضربته ستة اديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل
مذكور لكنه ليس مما اشتمل على معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في
نحو كرهت فان للكراهت اعتبارين احدهما كونها حدث قامت بفاعل
الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل
عليها حـ وثانيهما كونها حدث وقع عليها فعل الكراهت فاذا ذكرت
بعد الفعل باعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق لا مفعول به
واذا ذكرت بعده باعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به
لا مفعول المطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتمل عليه بهذا الاعتبار ~~عن حد المطلق~~
بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن حد المطلق
على حده جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق للتأكيد اذا لم يكن فيه مفهوم
زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه وللعدد ان
دل على عدده مثل جلست جلوسا للتأكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة
بفتحها للعدد فالاول اى الذى للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المجردة
عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزم ما ان التعدد فلا يقال جلست
جلوسين او جلوسات الا اذا قصد النوع او العدد بخلاف اخويه الذين

جاء للنوع والعدد نحو جلست جلستين او جلسة بكسر الجيم فيها للنوع
او فتحها اي فتح الجيم فيها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي بغير لفظ
الفعل فعلا اما يجب الحذف مثل قعدت جلوسا واما يجب الباب
نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي قعدت
وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم
اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل مصدرية باعتبار الموصوف
او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا
واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها
نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي
خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا
اي جدع جدعا الجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا
اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه
مع وجوب الحذف سماعا قيل عليه فقد قالوا احمد الله حمدا او شكرت
الله شكرا وعجبت منه عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء
وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا
له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا

لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه وهذا المصادر صح

قيا



في سار اى حذف فيما يعلم له ضابطة كلية يجب حذف معه الفعل لزوما في موضع
متعدد وقع منها اى من تلك المواضع ما وقع مفعول مطلق و وقع مثبتا
اى اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا الا سير البريد حذف فيه
ما دخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي دخل
على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى من ذلك الاسم واتما قال على اسم
لانه لو دخل على فعل نحو ما سير الا سيرا او اتما سير سيرا لا يكون منه
واتما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه
نحو ما سيرى الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا
اى في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو اذا دكت الارض
دكا دكا واتما جمع بين الضابطين لانتشار كل منهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه
نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا وما انت الا سير البريد اى تسير سير البريد
مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي واتما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع
موقع الخبر يشمل النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للنفي الا او الا بما شبه به
فعله او الى المؤود و مضاف واتما انت سيرا اى تسير سيرا وهو امثال لما
وقع بعد معنى نفي و زيد سيرا سيرا اى يسير سيرا وهو امثال لما وقع مكررا
وذكرناه ان حذف المفعول المطلق من الموضع لانه يجب حذف الفعل الناصب
المفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع المفعول المطلق و وقع تفصيلا لاثر

لأن مضمونه جملة متقدمة وأكد أو بمضمون جملة مصدر المضاف إلى الفاعل
أو المفعول وبإثره غير مضافة المطلوب منه تفعل الأثر بيان أنواعه
نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فإما منا بعد أي بعد شد الوثاق وإما
فداء قوله فشدوا الوثاق أما المن والفداء فيفصل الأثر المترتب على هذا
الغرض المطلق بقوله فإما منا أي فإما تمنون منا بعد وإما فداء أي تفدون فداء
بعد شد وأما تفدون فداء ومنها أي من تلك المواضع ما وقع أي
موضع مفعول مطلق وقع التشبيه أي لا يشبه إلا آخر
واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت الذي يقع التشبيه علاجا
أي حالا كونه دالا على فعل من أفعال الجوارح واحترز به عن
نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لأن الزهد ليس من أفعال الجوارح
بعضهم واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة
على الكلمة على اسم كاسم بمعناه أي بمعنى المفعول المطلق
واحترز به عن مثال مررت بزيد فإذا له ضرب ضرب
حمار أي على صاحبه أي على صاحب ذلك الاسم أي الذي قام
به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فإذا له صوت
صوت حمار نحو مررت بزيد فإذا له صوت صوت
حمار أي يصوت صوت حمار من جنس الذي له صوت بمعنى

الوثاق بالكسر ما يشد به ... الأسير



فان قيل فيه وجه ذكر مثال آخر وهو فصارخ صراخ الثكلى
والثاني مضاف الى المعرفة والاول مضاف الى النكرة

صوت بصوت نعت صوت فصوت حمار مصدر وقع التشبيه
على جا بعد جملة وهي قوله له صوت وهي مشتملة
على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت وهي مشتملة
على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له وكذا مررت
به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى
وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع
ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا يحتمل
لها اي لمضمونه الجملة غيره اي غير مفعول مطلق كقوله علي الف درهم
درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر
وقع مضمون جملة وهي قوله علي الف درهم لان مضمونها
الاعتراف ولا يحتمل له سواه ويسمى هذا النوع من
المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي لنفس المفعول المطلق
لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا ولو بالاعتبار
ومنها اي من تلك المواضع ما وقع مضمون جملة لها اي
لتلك الجملة محتمل غيره اي غير مفعول مطلق نحو زيد قائم حقا
اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر
وقع مضمون الجملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها

لا يحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى
هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه
من حيث انه منصوب عليه بلفظ المصدر يوكد نفسه
من حيث انه محتمل الطه فالموكد اسم مفعول من حيث انه منصوب من
عليه بالمصدر ويحتمل الا يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره لغد فع
الام وعلى هذا ينبغي الا يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل
نفسه لتكرر وتيقن حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى
اى على صيغة التثنية والا لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير
ولا يخفى تعميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى
الفاعل او المفعول بلا اير ومثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين
اى رجعا مكررا اكثيرا وفي جعل المثال من تتمة التعريف لا فادخ
هذا القيد نطلق مثل لبيك اصله الب لك البابين اى
اقيم لخدمتك واقيم لامرك ولا ابرح عن مكانى اقامة
كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي
بحذف الزوايد ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر
فصار لبيك ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا
يكون محذوف الزوايد وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك

اعتبار وصف الاحتمال
فيه يغاير المؤكد لسم فاعل
من حيث صحيح م

راشعا

الإسعاد أبعد سعادة يعني أعطيتك الآن السعيد يتعدى
بنفسه بخلاف أسعد فإنه يتعدى باللام المفعول به هو ما
وقع أي اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاءً
بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل
عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فإنهم يقولون في ضربت زيدا
إن الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد إن المرور
المرور واقع على زيد بل متلبس فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية
فإنه لا يقال واحد منها إن الفعل واقع عليه بل فيه أو له أو
معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل
فإن المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل
اعتبر إسناده إلى ما هو فاعل حقيقةً أو حكماً فخرج به
مثل زيد في ضُرب زيدٌ على صيغة المجهول فإنه لم يعتبر إسناده
إلى فاعل لا أشكل بمثل أُعطي زيدٌ درهما فإن مفعول ما لم
يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل
فلا يرد أنه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان أخصر نحو
ضربت زيدا فإن زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل
اعتبر إسناده إلى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم

ده

فإنه يصدق على درهما أنه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر إسناده إليه صح

وقد يتقدم المفعول على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل
متقدما ومتأخرا إما جوازا مثل [illegible] ووجه التخصيص
وإما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام أو الشرط نحو من
رأيت ومن تكرم يكرمك هذا إذا لم يكن مانع من التقديم
كونه من ضمير نحو من البراك شغل لسانك وقد يحذف
الفعل العامل في المفعول لقيام قرينة مقالية أو حالية جوازا أي زيدا لمن
قال من أضرب أي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية
التي هي السؤال ومكة للمتوجه إليها أي تريد مكة فحذف الفعل
للقرينة الحالية ووجوبا في أربعة مواضع تخصيصها بالذكر لحصر ليس
لوجوب الحذف في باب الأمر أو المنصوب على المدح أو الذم
أو الترحم نحو أخاك أخاك أي الزم أخاك بل لكثرة مباحثها بالنسبة إلى
الأبواب الأول من تلك المواضع الأربعة سماعي أي مقصور
على السماع لا يتجاوز عن أمثلة محدودة مسموعة بأن يقاس
عليها أمثلة أخرى نحو امرأة ونفسه أي اترك امرأة ونفسه
وانتهوا خيرا لكم أي انتهوا عن التثليث واقصدوا
خيرا لكم وأهلا وسهلا أي أتيت أهلا
أي مكانا مأهولا أي معمورا لا خرابا وسهلا لا حاجبا

ووطئت

و وطئت سهلاً من البلاد لا حزناً والموضع المتعين من
تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله بوجهه
اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلاً عليك بوجهه
حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض
فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل
بعضها عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب
اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه اخذ عليه حرف النداء
لمجرد التفجع لا انه نزل منزلة المنادى وقصد نداؤه فخرج
بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد والحق احكامه
بالذكر فيما سيأتي وفي حكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم
منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت
يا محمداه فكانك تناديه فتقول له تعال فانا مشتاق اليك فلا ولى
او قال تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر
من كلام سيبويه ايضا انه داخل تحت المنادى لجرف باب [illegible]
[illegible] نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا احتراز عن مثل ليطلب
طلب لفظا بان يكون اداة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديرا
بان يكون اداة الطلب مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا

ببعض [illegible]
المنادى [illegible]

من نحو قولهم [illegible] يا وآيا وهيا وأي وا [illegible]
واحترز عن نحو ليقبل زيد [illegible]

اى عليه سواء عرض عن سنداد للمنساه اى نيابته لفظية بان يكون
النائب عنه ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما
فى المنادى ليس المذكور بين او المصاد اى فى المنادى الملفوظ مثل
يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا او تنصب
المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر
واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة
استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فايدته وعند المبرد
وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو على فى بعض
كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى هذا اى الكلمتين
لا يكون من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف
وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئى
الجملة فعند سيبويه كلا جزئى الجملة اى الفعل والفاعل
مقدران وعند المبرد حرف النداء قايم مقام احد جزئى
الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعند ابى على احد جزئيها
اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه وبينا اى المنادى فقدم
بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة
الى النصب ولطلب الاختصار فى بيان النصب بقوله وينصب

ما سواهما

ما سواهما على ما يرفع به اي على الضمة او الالف او الواو التي يرفع
بها المنادى في غير صورة النداء او الاصل مسند الى الجار والمجرور ٧٠٠ وارجاع الضمير فيه
اي يبنى لا ضمير يرجع الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام ان كان المنادى
مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه
الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده والثاني ليعم المعرفة لوقوعه ه
موقع الكاف الاسمية التي اشبهه لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه
مثلها افرادا او تعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف في
كاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهته
الحرف او الفعل ولا يشبه بهذه الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان
لما هو مبني على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء
ويا زيدان مثال لما بني على الالف ويا زيدون مثال لما بني على الواو ويخفض
اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام تدخل وقت الاستغاثة بوجه
لم التخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين
امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت اللام للفرق بين المستغاث له لم يعلم اذ حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا القوم فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة
ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له فلم يعلم الامر
لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح اللام معها نحو لك
موقع بيان
بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث
بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث
له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت على يا فلا بد من فتح اللام

لام المطوق ايضا نحو يا لزيد لبكر وانما اعرب المنادى بعد دخول لام
الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف ولام الجارة من
خواص الاسم فيضعف مشابهته للحرف فاعرب على ما هو
الاصل فيه قيل قد يختص المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب
نحو يا للماء و يا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فعلم اهل
المرضى ذكرهما فكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كلية واجيب
بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة لان المهدد اسم فاعل
ليستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من المه فهو
وكان المتعجب منه ليحضر فيقضي من التعجب ويتخلص منه واجيب من لام التعجب
بوجه اخر ذكره المحشي في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء
ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي بل محذوف وانما المراد يا قوم او يا الاداء
اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القوم حذف المنادى على تقدير
كسر اللام ط واما على تقدير فتحها فمشكل لاستدعاء ما يقتضي فتحها
على ما يحكى الحفاظ مما سبق ويقتضي ان يبنى المنادى على الفتح لا كالف الفتح
اي الالف الاستغاثة باخره لا تقتضي الالف فتح ما قبلها والا لم يجب
لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما كما في انه يجوز ان يكون جر
بالفتح كما في غير المنصرف فلم يكن بين اثريهما تناف في اصل الصورة مثل
يا لاحمد الا ان يعتبر طرد الباب هذه الصورة ط فلا يحسن الجمع بينهما
مثل يا زيداه اي في الهاء للوقف ويلحقه سوا اسماء يتصل بالمطولة

١ يستغيث بالمتعجب

ما سوى المنادى المفرد المعرفة من المنادى المستغاث مع اللام او
الالف لفظاً او تقديراً ان كان معرباً قبل دخول حرف النداء معرباً
لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره مغيّر عن
حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفرداً بان يكون
مضافاً او شبه مضاف واما يكون مفرداً ولكن لا يكون معرفة
واما ما لا يكون مفرداً ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون
مفرداً لكونه مضافاً مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون
مفرداً لكونه شبه مضاف مثل يا طالعاً جبلاً والقسم الثالث وهو
ما يكون مفرداً ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلاً مقولاً لغير معين
اي لرجل غير معين وبهذا التوقيت لنصب رجلاً لا بتقبله لانه لو كان
منصوباً لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفرداً ولا معرفة
مثل يا حسناً وجهه طريقاً لم يورد المصنف لهذا القسم مثالاً لانه اذا وضح
اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال يكمل تصور انتفائهما معاً فلا
حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن
ان يراد بقوله يا طالعاً جبلاً غير معين وهذه العبارة اعم من ان يراد
بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها
مثال لما سوى المستغاث ايضاً فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع
المنادى المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكماً اغا فيه المنادى
بكونه مبنياً لا الى توابع المنادى المعرب تابعة للفظ فقط وقيد بالمبني بكونه

مع الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء ... على محله

مباحث توابع المنادى

سواء كان ذلك التابع مبنياً او معرباً فان كان ... فيعرب محلا ... المنادى نحو يا عبد الله عمرو ... وان كان التابع معرباً فيعرب لفظاً او تقديراً ... التابع ... وعمرو ...

وعطفا على محله لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع كيا زيدا
وعمروا الا بالجر لان المستغاث مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها
لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية
وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة
بان لا تكون مضافا لا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان تكون
مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة
المعنوية وكانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية
والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب
يا زيد الحسن الوجه والحسن وجهه والحسن وجهه ولم يجر الحكم
الا ان في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيها سوى جار في مطلقا بل لابد في
بعضها من قيد فصل التوابع الجاري فيها الحكم فيها وصرح بالقيد فيما
يحتاج اليه فقال من التاكيد احترز من المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه
في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد فانه يجوز اعرابه رفعا و
نصبا وكان المختار عنده ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي
والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول
يا عليه المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه
فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر للاتباع
بناء المنادى غير ... فيجوز ان يكون تابعا للفظه
وتنصب حملا على محله لان حق التابع للمنادى ان يكون تابعا لمحله

التاكيد وعطف البيان والصفة

وهو ههنا



53

وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية كقولك يا تميم كلهم او اجمعين في التأكيد
ويا زيد العاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر
بشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث في المعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع
دخول يا عليه اختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة
منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه عند تقدير مباشرة
حرف النداء اليه وهي الضمة او ما يقوم مقامها لكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت
تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على
الخليل اختار فيه النصب لحجة ترجيح الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء
بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فلم يكن التبعية وهو تابع لمحله
ومحله النصب وابو العباس كالخليل ان كان المعطوف المذكور كالحسن
وابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع
اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كالحسن في جواز نزع اللام عنه
مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع
جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المؤكدة اي وتوابع المنادى المبني
تنصب على ما يرفع به للمضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لا غير اذا وقعت منادى تنصب
فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشر المثل يا تميم كلهم

قوله والمضافة عطف على المؤكدة وتنصب على ترفع عطف امرين على معمولي عامل واحد لان عامل
في المبتدأ والخبر واحد وهو الابتداء

حكم المنادى المستقل اي وان كان مضافا فيه لم يجز فيه الا النصب وان كان مفردا

نحو الناس كيف يا زيد فانما صح في الصفة ويا رجل يا صاحب البيت في عطف البيان ولا يجوز

المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخوله على المضاف

بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف بغير حال ... المعطوف الذي ذكرته

قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه

حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء

وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص

منادى مستقل في الحقيقة لا مانع من دخول حرف النداء على كل واحد

حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم

غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مشبهين

بالمضاف او نكرتين ... مثل يا زيد بشر ويا زيد ابا عمرو ويا زيد طالعا جبلا

ويا زيد رجلا صالحا والعطف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد وابا عمرو ويا زيد

وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى كائنا على الضم

اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يعلم من

اختيار فتحه المتنبي عن جواز ضمه فان جواز الفتح لا يكون الا في المبني على

الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او متصل به ... بلا تخلل

واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل

يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا ... الى علم

وانما قال بالاضافة الحقيقية لانه لو كانت بالاضافة اللفظية او شبهه بمضاف ... كما عرفت فيجوز فيها الوجهان

وانه في حكم تكرير العامل فيكون حرف النداء مقدرا فيه

وانما قيد بقوله ... ليكون نكرة مقصودة ... يا زيد رجلا صالحا

وانما جاز انتزاع اللام اذا كان علما ... لا يتغير ... فلان اللام

... حذف اللام ... واللام فيه

وهو ... على ما يرفع به ... الاستقرار بين الموصوف والعلم ... التخلل والله اعلم



اخر فكل علم يكون كذلك يجوز في العلم ما عرفت من قاعدة البناء للمفرد الموصوف
على ما رفع به لكن المختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات لكثرة
مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركة الاصلية لكونه مفعولا به
نحو ما معرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع
ها التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف
بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا او يا ايها هذا الرجل بتوسط الامرين معا
والتزموا اي العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع
والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم جعل رفعه
حركة اعرابية موافقة لحركة البناء تنبيها على علاقة المنادى فيدل على انه هو
المقصود بالنداء او بهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة
المنادى وليس هذا لم يذكر ههنا كما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه
بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل حال مضافة او مفردة
نحو يا ايها الرجل ذو الطريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب
وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني قالوا ابناؤ على قاعدة
تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وفيه اجتماع الامرين احدهما كون اللام عوضا
عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذف الهمزة وعوض
اللام عنها ولزمت الكلمة فلا ينفك في سعة الكلام لانه ولما يجمع هذان الامران



في موضع آخر اختص به الاسم ... وأما مثل النجم
والصعق وأن كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضاً عن المحذوف وأما
الناس وأن كانت اللام فيه عوضاً عن الهمزة لأن أصله أناس لكن ليست لازمة
للكلمة لأنه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز أن يقال يا النجم ويا الناس لعدم
جريان هذه القاعدة فيه غير قولهم في اجلك يا التي تيمت قلبي وأنت
بخيلة بالوصل ... لأن اللام ليست عوضاً عن محذوف وإن كانت
لازمة للكلمة حكموا عليه بأنه شاذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان
فرّا ... لانتفاء الأمرين كليهما حكموا بأنه أشد شذوذاً ...
وجاز ذلك في مثل يا تيم تيم عدي ... في التركيب ... المعرفة ...
وفي الثاني اسم مجرور بالإضافة في الأول الضم والنصب وفي الثاني النصب
فقط وأما الضم في الأول فلأنه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب في
مضاف إلى عدي المذكور وتيم الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف
إليه لكنه عند سيبويه أو مضاف إلى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك
مذهب المبرد والسيرافي وأما الفتح فعلى النصب على أن يكون في الأصل
يا تيم بالضم تيم عدي ففتح الأول إتباعاً للنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعلّل
النصب في الثاني لأنه إما تابع مضاف أو تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم
عدي لا أبا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر والبيت لجرير ... عمر التيمي ...

55

لبني تيم

ان يهجو فقال جرير خطابا ... اشركوا عمران يا بني حنيفة فليتينكم

في سوءة ان يكره من قبلي يعني مهاجاة اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم

يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء نحو يا غلامي وسكونها نحو يا غلامي واسقاط

الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو يا قاضي مثل

يا غلام وقبلها الا مكسورة نحو يا غلام وهذا الوجه احسن الوجوه لان النداء

لان النداء موضع تخفيف لانه كثير الاستعمال فيقصد الخفة في النداء

للتخلص حتى يتوصل الى المقصود من الكلام فيحذف يا غلامي ... حذف الياء

والبقاء الكسرة دليلا عليها وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء

والكسرة وهذا احسن الوجوه فان كان واقعا في غير المضاف

الى ياء المتكلم لكن لا يقتصر ... في ياء المتكلم فيما غلب عليه الاضافة

الى ياء المتكلم واشتهر على الياء ... بالحذف او بالقلب يا عدوا

او تحقيقه ... المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة من الالف ويكون

المنادى ... المتكلم بالهاء وفي هذه الوجوه كلها اوقفا في حال الوقف

تقول يا غلامي ويا غلام ويا غلاما ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل

ان الحركة ... على الوجوه الاربعة ... الياء

المتكلم ... وجوه ... عليها لكثرة استعمال ... في كلامهم كما اشار اليها بقوله

ويا ابت ويا امت ... بابدال الياء بالتاء وفتحها وكسرها

تعلق يتبع الياء والسكون وكسره

قول ... وسكونها وهو الكثير عند

يجب ... المقصود

قف

جماله عن المنادى

قوله بالالف عطف بحسب المعنى على يا ابت كان قوله وبالالف [illegible] يا ابتا فعطف على يا ابت او عطف على [illegible] بالالف او عطف على محذوف اي بلا الف والتعويض قالوا يا ابت ويا امت بلا الف وبالالف [illegible] عصمة الله

اي حال كون التاء مفتوحة [illegible] وقفا حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء [illegible]
بالضم تشبيها بيا ابن عم ويا امت [illegible] مجرى [illegible] ولم يذكره [illegible] وقالوا يا ابتا
ويا امتا بالالف [illegible] جمعا بين العوضين دون [illegible] لو قالوا يا ابتي ويا امتي
احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه [illegible] غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا
ابن عم [illegible] بالنظر الى الام والعم [illegible] يا ابن اخي ويا ابن
خال الا بالنظر الى الابن ايضا [illegible] يقولون يا ابن ام ويا ابن عم على الوجوه الاربعة
مثل يا غلام [illegible] قالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم
بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن ام ويا ابن عم [illegible] الالف [illegible]
وجه اخر [illegible] المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء [illegible]
لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف [illegible]
[illegible] ترخيم [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] الشعر [illegible] المنادى
[illegible] الكلام [illegible] المنادى
حذف في اخره [illegible] المنادى تخفيفا [illegible] التخفيف [illegible]
[illegible] التخفيف [illegible] ترخيم المنادى [illegible]
بالمقام [illegible] تعريف الترخيم مطلقا [illegible]
[illegible] ترخيم المنادى [illegible]

لانه سمع في اخره تاء التأنيث [illegible]

قوله عطف على محذوف اي بغير الالف بالالف [illegible]

بل يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي

قوله فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها [illegible] قالوا ايضا بالهاء وقفا [illegible] ايضا وثقل التضعيف [illegible] عفي عنه

[illegible] الجواز وفور

[illegible] لان حذف للاعلال [illegible]

قوله [illegible] الكلام [illegible] مقابلة الجواز [illegible]

عبد الغفور

[illegible] حذف [illegible]

[illegible] الترخيم [illegible] ترخيم [illegible] المرخم [illegible] حذف اللام شرط [illegible] الاشتراط [illegible]

اي ارجاع الضمير [illegible] ترخيم المنادى [illegible]

[illegible] ذكر القيد [illegible]

او وشرط الترخيم ان يكون واقعا فى آخر منادى على تقدير النداء

وهو ابحاث الضمير المرفوع الى مطلق الترخيم والضمير المجرور الى الاسم

فى امورا ربعة منها عدمية وهى ان لا يكون مضافا حقيقة

اى امنهم اى يا عبد الله اى منادى خبر المبتداء

او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول اى مضاف

اى كالجبلاى نحو حقيقة المضاف علة ان لا يكون مضاف

لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثانى لانه

اى مضاف اليه

ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بجمع رعاية اللفظ والمعنى عبه

اى المنادى

بالكلية وان لا يكون مستغاثا لانه مجرور ابا اللام

متعلق الترخيم اى المنادى

لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء

حرف بيان النداء اثر

فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى

أي على المستغاث المجرور باللام

ولا منتوحًا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف

عطف على مجرورا — حتى يا زيداه

ف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى

رب وان لا يكون مندوبا

عندهم وما وقع في بعض النسخ ولا مندوبًا فكانه

من تصرف الناسخين مع ان وجه الاشتراط عند

ظاهر

ظاهر دخوله في المنادى وهو ان الاغلب فيه زيادة

أي المندوب — أي المندوب

الالف في اخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم

أي المندوب — أي المندوب

للتخفيف وان لا يكون جملة

أي المنادى



جملة لان الجملة محكية كما لم يغير والشرط الرابع الخ

الموجودين وبهذا ان يكون ... اما محلا على زايدا على ثلثة

احرف لانه لعلمية ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع الله

شهرته يكون فيما ابقى منه دليل على ما القي ولزيادته على الثلثة

لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما علما

ملتبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زايدا على ثلثة احرف لان

وضع التاء على انه زائل فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع

موقعا يكثر فيه سقوط الطرف الاصلي ولم يبال ...

بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التا

ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى ... ولا يرخم

لغير ضرورة ما لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح

صاح في صاحب ... شذوذه ... كثرة استعماله منادى

ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان ... حكمه

بسببه فقال فان كان في آخره ... زيادتان ...

في حكم الزيادة الواحدة في ...

كما قال الياء والنون فيهما زيدتا معا اولا ثم زيدت ياء التأنيث

فلم تحذف فيهما الا الآخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اسم حرف

العلامة كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم كما هو مذهب

غيره الا انه يكون حرف من باب عمار وسردان او ظبان في آخره حرف

صحيح الاسم الصحيح الاصلي لتأديته الى النون الا انه الغالب في طرف

الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا الالف ومنه

الاتم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل نحو حرف صحيح ومع قال

الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة الا انه

او ياء او واو ساكنة حركة ما قبلها من جنسها للمراد بها المدة

الزائدة قلب ربما الى الثنين لغلبتها [illegible] حذفت منه نحو جار فانه لا يحذف

منه الا الحرف الاخير وهو الراء اي حال الحرف الذي في آخره حرف صحيح قبله مدة

الكثير حج اربعة احرف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرف

حرف فيبقى منه حرف بقاء على اقل ابنية المعرب وانما لم يأخذ بهذا القيد

في قوله زيادتان في حكم الواحدة الا انه نحو شبوان وقلوبان نحو حذف

زيادتيه الا ان بقاء الكلمة فيه على حرفين [illegible] حذفنا الا [illegible]

في كلا القسمين

في كلا القسمين اما في الاول فلما كان في حكم الواحد في كلمة ثنية يا معد في حذف ثانيها
واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته ضعفت المدة
الزائدة لكلا يؤدي الى الثقل ان يبقى تحتها على الاول وهذا بلغت عن التقييد
وان كان مركبا ونعلم من بيان المختصر ان الشرط ضمنه انه لا يكون مضافا ولا جملة
مثل بعلبك وحضرموت عليهن حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل
وفي حضرموت يا حضر لانه تنزيله منزلة تاء التأنيث في كون كل واحد منهما
كلمة على حدة وجعلت بمنزلة الكلمة وان كان غير ذلك المذكور من اقسام الثلثة
فحرف واحد ان يحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب
حذف الاكثر نحو يا حار في يا حارث ويا مال في يا مالك وهو اي الاسم المنادى
المرخم في حكم المنادى الثابت لجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار اخرا
للكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في
يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو
او منطقة بعد فتحة وفي يا كروان يا كرو الواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل
قد للتقليل اي وقد يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما
برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيعمل فيه بنائه واعلاله و

وتقديم حكم نحو لا حكم الاصل فيجاء يا جارتا بالضم لانه اسم مفرد معرفة فيضم ويا نحو
لانه لما جعل نحو اسما براسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فقلبت ياء
وكسر ما قبلها كما في ادلو جمع دلو وبالكسر لانه لما جعل كالاسم براسه ارتفع
مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو وما نقلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وقد استعمله بعض العرب صيغة النداء لكن يا خاصة دون غيره
في المندوب لانه لا يدخل عليه سوى انه لكونها اشهر صيغتها فكانه اولى بان الحق والزم
فيسمح فيها باستعمالها في غير المنادى اي المندوب في اللغة من يبكى عليه احد
ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه
في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او واو فالمتفجع عليه
عدما ما يتفجع الذي يبكى على فقده كالصبي والحرة والويل اللاحقة للنادب
لفقد الميت فالحد يشمل قسمي المندوب فمثال يا زيداه ويا عمراه ومثل
يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا امتيازا به عن المنادى لعدم
دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي المندوب في الاعراب
والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم
من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من بيان
المنادى كما

59

من المنادى كما اذا كان مفرداً معرفة بضم واذا كان مضافاً
او مشابهاً به بنصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة
جميع اقسام المنادى فان المنكر لانه لم يجز تنكيره لانه لا يندب
الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره اي آخر المندوب
لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي
التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف
مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا
اردت ندبة غلام مخاطبة مؤنث واغلامكيه لا واغلامكاه لا
لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة من
المخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه
لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اي
لحاقها بهذه المدة في حال الوقف لبيانها ولا يندب
من اقسام المنادى المتفجع عليه الا الاسم المعروف الذي
اشتهر المندوب به ليعذر النادب بحرقته في ندبته والتفجع
عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص
رجل

اي متبين قصده وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى
اي زيادة الهاء بعد زيادة الالف والياء والواو في حالة الوقف فرقاً بين الوصل والوقف ... لبيان ... ظهور ... الكلمة

اتفقل الذي من [illegible] ليعذر الصاحب بالندبة عليه

وامتنع اي في الالف المندوب بل طلب بالياء في الموصوف

مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال

المضاف بالمضاف اليه لانه جزء منه [illegible] بتمام المضاف فهو

كالجزء بخلاف الصفة فانه [illegible] بعد تمام الموصوف

للتخصيص او التوضيح فلهذا اجاز [illegible] الموصوف [illegible] ولم

يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز

الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة

وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين

المضاف والمضاف اليه الا انه اكثر منه من جهة المعنى

لاتحادهما بالذات وان الطويل هو زيد لا غير بخلاف

المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكي يونس ان رجلا ضاع له

قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح وطول القيام قرينة حذف

حرف النداء الا اذا كان مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء

سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة

نداء العلم — [illegible] — اسم الجنس

نداء العلم علم وحذف حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى [illegible] والا لكان اى

والا يلزم اسم الاشارة لانه في اسم الجنس الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب

فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فيبقى على نداء من المعارف التي يجوز فيها

حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الميم [illegible]

مثل الآتي ابدال الميم المشددة في نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا

اى يا يوسف اعرض ولفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اى يا ايها الرجل

او ما بموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اى يا ايهذا الرجل فلا يجوز في اى [illegible]

[illegible] بذي اللام والمضاف الى احد هذه كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصوف

نحو [illegible] احضر [illegible] واما المضمر فنداءه [illegible]

اياك [illegible] حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اى يا ليل حذف حرف

النداء من الليل مع انه اسم جنس شاذ [illegible] امرئ القيس حين كرهته

[illegible] اى يا مخنوق قالت [illegible] الليل على [illegible]

[illegible] وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء من المخنوق مع انه اسم جنس [illegible]

[illegible] العلم [illegible] بصير [illegible] الكروان يقولون [illegible] اطرق كرا ان

النعامة في القرى فيسكن [illegible] والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك

[illegible] واما حذف حرف النداء عن المضاف [illegible]

أو فسطير وحينئذ الحرف ضاد لغي النصب وقد يحذف المنادى لعين قيام قرينة جوازا نحو ألا يا
اسجدوا بالتخفيف ألا لاستفتاح كسر الطرف كسر ان الفعلة في القرن يحاكم فإن قيل
ما استشهد بما استشهد على أنه حرف تنبيه ويا حرف نداء أي يا قوم اسجدوا والقرينة
امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الأكثر وابتشديد اللام لأنه لا يكون هذا
الباب لأن أن ناصبة للمضارع أدغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع
سقط نونه بالنصب الخامس من تلك المواضع الأربعة التي وجب حذف ناصب
المفعول به فيها ما أي مفعول أضمر أي قدر عامله على شريطة
التفسير الشريطة والشرط واحد أضافتها إلى التفسير بيانية أي أضمر عامله
بناء على شرط هو تفسير أي تفسير العامل بما بعده ووجب حذفه احترازا عن
الجمع بين المفسر والمفسر وهو أي ما أضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل أو شبهه
احترز به عن نحو زيد أبوك ولا تريد به أن يليه الفعل أو شبهه متصلا به بل أن يكون الفعل أو شبهه
جزء الكلام الذي بعده كزيدا عمرو ضربه وزيدا أنت ضاربه مشتغل ذلك الفعل أو شبهه
أي عن العمل في ذلك الاسم بضميره أي العمل في ضميره أو في متعلقه أي متعلق ذلك الاسم
متعلق ضميره وحاصله أن يكون الفعل أو شبهه مشتغلا في العمل في ضمير ذلك الاسم أو متعلقه
عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بحرف هو ذلك الاشتغال عليه

على

ما يعمل في ذلك الاسم بكونه اسما لا بد من الفعل او شبهه بحيث لو فرغ من ضميره
بالسراية او اللفظ لنصبه لتعين الا بد من الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر
المتبادر فخرج بقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه نحو زيدا ضربت وبقيد الخ عن العمل
فيه ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربت في زيد ليس كونه
مشتغلا عنه بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه رفعه اياه ايضا مانع من ذلك
وبقيد النصب بالمفعولية خرج ما [?] نحو زيد انت [illegible]
ثم هاهنا صور اربع الاولى اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية
اشتغال بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال
الفعل بالضمير بتقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال
الفعل بالمتعلق ولا يتصور الا تقدير تسليط المناسب باللزوم
ولهذا اورد المصنف الاربعة الامثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير
وتمام الثلثة وواحد منها للمشتغل بالمتعلق والاخير في ترتيبها
[illegible] مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى ووجهه نحو زيدا ضربته مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه نحو زيدا مررت به مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف نحو زيدا مررت به ونحوه

بالباء فزيدا في جاوزت وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق
وزيدا حبست عليه مثال المشتغل الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه
باللزوم فان حبست على الشيء يلزمه ملابسته فكانه قيل لابست زيدا
في هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر
الكائن بعد زيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا
ضربته المقدر ضربت لا الوجود المفسر اعني ضربت الثاني وعلى
هذا القياس جاوزت في انه مفسر لما يرادفه اعني مررت به اهنت
فانه مفسر لما يستلزمه اعني ضربت غلامه لان ضرب الغلام يستلزم
اهانته ولابست فانه مفسر لما يستلزمه اعني حبست عليه
ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما مختار
او الوجوب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور
اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي
بكونه مبتدأ عند عدم العوامل اللفظية رافعه اي الاسم
بالابتداء عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف
الرفع وهو النصب فيعلم ان في النصب المعطوف على الرفع



نحو زيد ضربته وعند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها

اي من القرينة المرجحة للنصب كما اذا دخلت على ذلك الاسم حرف غير الطلب بشرط ان يكون

الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته [illegible] العطف

على الفعلية قرينة النصب ولكن اما قرينة للرفع وهو اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ [illegible]

عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم [illegible] انها [illegible] بالسين [illegible] اي اذا كان

مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب اما زيدا فاضربه فالمختار هو النصب فان الرفع

يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل [illegible] او [illegible] على الاسم المذكور [illegible]

[illegible] اقوى القرائن [illegible] خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فيختار الرفع [illegible] اذا المفاجأة لا تدخل

الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع [illegible] فان اذا المفاجأة يلزم بعدها الاسمية [illegible]

بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا [illegible] يختار النصب في الاسم المذكور بالعطف [illegible]

عطف جملة هو فيه على جملة فعلية [illegible] التناسب [illegible] لمراعاة التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة

عليها [illegible] نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي [illegible] ما ولا وان [illegible]

[illegible] الجملة [illegible] ولا يتقدم [illegible] العمل نحو ما زيدا ضربته [illegible]

ولا عمرا [illegible] وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته واما اذا كان بعد حرف الاستفهام

لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام نحو من اكرمته [illegible] الاستفهام [illegible]

تقديره اكرمت من اكرمته

وهنا قيد اذا بالشرطية احترازا عن اذا المفاجأة فانه ... الرفع ... الضمير بعدها متوسط

[illegible] لانه يجب فيه تقدير الفعل

[illegible] اذا الشرطية التي ... المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه ... الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفيما قبل الامر والنهي نحو ... وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه ... [illegible]

وهو القول باشارة الى ... اذا هي مواقع الفعل ... لا ما قبل الامر والنهي فقط ...

اي ما بعد حرف النفي والاستفهام واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم

يعني لكون حوف ... ما هو مخبر في حال النصب ... هو مخبر في حال النصب ...

المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها بالكثير فان نصب

الاسم المذكور تحقق فيها الفعل تقديرا والا فلا ... في الاسم المذكور عند خوف لبس

اي عند خوف لبس المفسر ... النفس ... والنص

المفسر ... ما هو مخبر في حال النصب ... [illegible]

فلان المقصود ... [illegible]

هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم ان خبر الاسم المذكور في حال الرفع هو المفسر

[illegible] ... المفسر ... خبر على تقدير النصب ... الصفة ... [illegible]

اي كل شيء خلقناه بقدر ... على الاخبار بشرط التفسير ... بالابتداء

وجعل خلقناه خبرا ... المقصود ... بالصفة لاحتمال

انه كل شيء بقدر ... وهو خلاف المقصود ... المقصود وهو ... كل شيء مخلوق

... بقدر ... الاشياء الموجودة ... [illegible]

فعال

63

فعال لما اختيارية للعطف ويستوي الأمران أي الرفع والنصب ... الاختيار

في مثل زيد قام وعمرو أكرمته عنده أي عند ... ونحوه

ذكر لا لتخصيص العطف على الصغرى لعدم الضمير أي يستوي الأمران فيما إذا عطف ما يوجب المعطوف على المعطوف عليه في حكم ...

الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين أي جملة اسمية خبرها جملة

فعلية فيجوز رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل في الوجهين فيستويان لحصول التناسب

في أحدهما ففي الرفع تكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى من اسمية وفي النصب تكون فعلية

فيعطف على الجملة الصغرى من فعلية فإن قلت السلامة من ... معارضة

بقرب المعطوف عليه ... قلت لا تعادل ... القرب والبعد بينهما ... الكبرى

... غير مفصولة عنها ... هذا باعتبار المنتهى والحال باعتبار المبتداء

فالصغرى أقرب ويجب النصب أي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط لأن ...

بعدها أي ولو كانت أما وإن كانت من حروف الشرط ... ما سبق من الاختيار

الرفع مع غيره ... اختيار النصب مع الطلب وكذا يجب النصب بعد حروف التحضيض

أي بعد الشرط والتحضيض

وهي هلا وألا ولولا ولوما وإنما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا

أو تقديرا نحو إن زيدا ضربته ضربك مثال حرف الشرط وألا زيدا ضربته مثال حرف التحضيض

وليس مثل أزيد ذهب به من هذا الباب أي من باب الإضمار على شريطة التفسير فإن زيدا فيه ...

وإن كان يظن في بادئ النظر أنه مما أضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب
لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر أنه ليس
منه وذلك لأن حد ما أضمر عامله اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه بحيث
لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه لأن ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه أعني
أذهب فإن قلت لا نختار المناسب فأذهب بل نقدر مناسبا آخر ينصبه مثل
يلابس أو أذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره أزيدا يلابس بحدث الذهاب
به أو يلابس بالذهاب به أو أذهب أحدا قلت المراد بمناسب ما يتبادر من الفعل المذكور
أو يلازمه من أخذ أمام إسناد الفعل الأخذ فيما ذكرته متعسف وإذا كان الأمر
كذلك فالرفع أي رفع زيد في المثال المذكور واجب بالابتداء ونصبه غير جائز
بالمفعولية فلا يكون من باب الإضمار على شريطة التفسير فكان المختار فيه النصب وكذا قولهم في
أي كل زيد ذهب به فقد صح كل شيء فعلوه في الزبر أي في صحائف أعمالهم
فهو ليس من باب الإضمار على شريطة التفسير لأنه لو جعل منه لصار التقدير
فعلوا كل شيء في الزبر فيكون ظرف الزبر إن كان متعلقا بفعلوا يفسد المعنى لأن صحائف أعمالهم
ليست محلا لفعلهم لأنهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم
لهم وإن كان صفة لشيء مع أنه خلاف الظاهر أيضا فات المعنى المقصود إذ المقصود أن كل شيء

مفعول المبهم ثم ترى في الظاهر مكتوب فيه مواخذ على القدرة وهو خبر مستطر الآن

كل شيء فعلوه في الزبر اذ اعمالهم مفعول لهم لازم على الايهام كل شيء مبتدأ

وجملة فعلوه صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر للمبتدأ تقديره كل شيء مفعول

لهم ثابت في الزبر كتب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها والله اعلم قد سبع

ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او بمتعلقه افراد النهي كان المختار فيه

النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل في هذه القاعدة

مع ان القراء اتفقوا على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يحملوا الامر

اجاب عن القاعدة المذكورة ليلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار الى ما يحملوا الامر عليه

فقال نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه بمعنى الشرط عند المبرد

لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي

هو صلته كالشرط والفاء الداخلة على خبر شبيه بالشرط للدلالة على سببية الجزاء ومثل هذا

الاسم لا يعمل ما بعد خبره فيما قبله فلا يتسلط الفعل المذكور بعد على ما قبله فتعين فيه الرفع

والا فجملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف الحروف والزاني عطف

عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان

الحكم الموعود والفاء عنده للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير

الموعود له

وهم ان الجملة لا يعمل بعضها في الجملة الاخرى فيجيء السابقة فلا يدخل في الضابطة صح

فتعين الرفع والا اي وان لم يكن العامل بعد الشرط لم يكن الآية جملتين ايضا فهي

داخلة تحت الضابطة فكان يختار فيها النصب في اختيار النحو لا الاتفاق القراء على الرفع

فلا بد من جعل العامل بعد الشرط او جعل الآية جملتين ليتعين الرفع الراجح ومن تلك المعاني

التي وجب حذف الفعل فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت

عن ذكره وهو في اللغة التخويف وفي الاصطلاح [illegible] السطلاح الذي هو معمول

باسم على النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي تخويفا او المعمول كونه مفعولا

مطلق او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له اي بعد ذلك المعمول اي المحذر منه مكررا على حدة

المجهول مطلقا على حدة [illegible] معطوف عليه [illegible]

وضع المعطوف المظهر موضع المضمر اي تقدير اللام او معمول بتقدير اتق فكرر مكررا

وضع المحذر منه موضع الضمير العايد الى المعمول الاشعار بالتحذير منه [illegible]

وان تحذف سهوا [illegible] نوع التحذير ومعها [illegible] الكسرة [illegible]

والتقدير نفسك عن حذف الارنب وهو [illegible] العصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى

التقدير مما المحذر منه هو الكسرة والحذف حال المراد من تبعيد الاسد والحذف من نفسك تحذيرا

منها الاخير [illegible] الطريق الطريق مثال المستغني بوضع اتق الطريق الطريق ولا تخص

[illegible]

قوله ده

عليك لان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتق نفسك من الاسد

الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعّد وتقدير اتق في مثال النوع الثاني غير مناسب للمعنى

على الاتقاء عن الاقرب لا على تبعيده فالصواب ان يقال يقدر بعّد او اتق ونحوهما

فيقدر مثل بعّد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك

فان المعنى على تبعيد نفسك عما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور

قيل لفظ الاتي ايّاك والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا ولذلك قال ايضا

تحذيرا واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحدود ولهذا ذكره فيما بعد وتقول

في النوع الاول ايّاك من الاسد كما تقول ايّاك والاسد ومن ان تحذف كما تقول

ايّاك وان تحذف وتقول في المثال الاخير ايّاك ان تحذف بتقدير من اي ايّاك من ان تحذف

لان حذف حرف الجر مع ان وأنّ قياس ولا تقول في المثال الاول ايّاك الاسد لامتناع تقدير

من وحذفها مع غير ان وأنّ فانه لا يصح تقدير العاطف لان حذف العاطف اشذ

شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وأنّ وكثير في غيرهما واما حذف العاطف

فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور متضمن معنى الفعل

الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان الفعل مصدرا افعلت ما فعل فيه

فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل

بين الغد عشرين عمرا ... صام المحبوب يوم الجمعة مثلا لان يوم الجمعة ... ضحوة ... عن الاكل والشرب والصهوة فيها
لكن الفعل الواقع فيه ليس بمذكور لفظا ولا تقديرا لان يوم الجمعة مبتدا او طيب خبر ... الله
سواء ذكر الفعل الذي فعل فيه لفظا او تقديرا ... مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه بل

ما يقع به نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور شهدت يوم الجمعة فلا
فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان الشهود يوم الجمعة ... الايام
الجمعة فما اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل
فيه فعل مذكور يخرج مثل هذا المثال عنه فان يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قيد
مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة

اشارة الى قسمي المفعول فيه تمهيدا لبيان حكم كل واحد منهما وهو اي المفعول فيه قسمان ما يظهر
فيه في وهو قليل وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم
لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما ما ظهر فيه في فهو مفعول به بواسطة حرف
الجر لا مفعول فيه ولذلك قال

وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها
مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه
بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية ... مبهما
وظروف المكان ان كان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم ... نحو جلست امامك

مثال المفعول فيه ما ظهر فيه في ... باعتبار ... لفظا ... في فعل مذكور ... لانه خارج

قوله ... الا ان قوله من زمان ... فيه اعتراض بان ... محمولة على ... الحقيقة ... مفعولا فيه
عبد الغفور رحمة الله عليه

اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ... من حيث

قسما المفعول فيه ... ظرف الزمان وظرف المكان ...

... عبد الغفور



لان ذوات الزمان ... لدلالة المكان و وصف ... مبهم والآخر محدود فيكون ان من المكان

ولفظ ظرف مكان نصب بتقدير في وان لم يكن مبهما كلفظ المكان عند بعض ... محدود ... وهو

لاستتر الكهات بالابهام كم جعلتني خلفك وامامك ... الا انه لم يكن مبهما بل محدودا

فلا تقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة ثم حلب

في المبهم وفسر المبهم عن المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق

وتحت وما في معناها ... امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض

فيكون مبهما وكما لم يتناول ... التفسير بعض الظروف المكانية الى غير نصب ... حمل عليه ...

على المبهم المفسر بالجهات الست عند ... وشبهها ... وسوى لابهامهما ...

عنده ولدى ولم يذكره ... حمل شبهها عليها لان ... حكمهما في بعض النسخ لابهامهما ...

الا انه حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا لحمله مكان لكثرة

ههنا في الاستعمال مثل الجهات الست للابهام وكذا حمل عليه ما بعد دخل وان كان معينا

لكثرة ... في الاستعمال للابهام على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض

الى ان ... مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعمال الحرف لكنه حذف لكثرة

استعماله بهذا الفعل ... الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول

لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه به يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد

الفلانية ... انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل ... متعد ...

فيه يعني ان ... اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد

كما يصح ان يقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان يقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة

الى الدار كذلك [illegible] اي الدخول في البلد وخلف الدار لا يصح ان يقول دخلت خلف البلد فنسبة

الدخول الى الدار ليس كنسبة الافعال التي [illegible] فلا يكون الدار مفعولا فيه

بل مفعولا به وقيل معناه [illegible] الاستعمال [illegible] استعمال خلف

[illegible] الدار [illegible] الاستعمال [illegible] ان

[illegible] وينصب [illegible] المفعول فيه بعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة

من [illegible] يوم الجمعة بعامل مضمر على شريطة التفسير اي يوم الجمعة

[illegible] التفصيل [illegible] كما في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله لقصد تحصيله

وجوده [illegible] سائر المفاعيل [illegible] ما فعل [illegible]

[illegible] فلا يخرج عنه ما كان فعله [illegible] كما [illegible]

لم ضربت زيدا [illegible] احترازا عنه اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة

[illegible] كما في ضربت زيدا [illegible] المراد [illegible] ضربته تاديبا

المراد [illegible] التركيب الذي هو فيه [illegible] التاديب الذي ضربت لاجله [illegible]

الا ان يراد بذكره [illegible] مثل ضربته تاديبا [illegible] لقصد تحصيله

[illegible] وهو الضرب [illegible] بالضرب [illegible]

مباحث المفعول له

[illegible]

والحق ان يقول [illegible] مفعول [illegible]

[illegible] ضربت زيدا [illegible]

[illegible] والله اعلم

حيث مثال المفعول له جئتك طمعا [illegible] فان القعود [illegible]

بمعنى المفعول له فعلا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق خلافا لظاهر الزجاج

فانه المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله وعنده في المثالين

المذكورين اي ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا [illegible]

تاديب وقعدت فهو جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع آخر لا يقدح في

حقيقة الاثر اي صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاءني زيد راكبا

جاءني زيد في [وقت] الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي نصب

المفعول له كونه اي كون هذا الاسم مفعولا له على ما يدل عليه [illegible]

والاكرام في قولك جئتك للسمن وللاكرام الزائر غير مفعول له على ما يدل عليه

وهذا ايضا خلاف اصطلاح القول تقدير اللام لانها اذا ظهرت اللام [illegible]

بالذكر لانها الاصل في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من [illegible]

انها من [illegible] المفعول له [illegible]

فبظلم من الذين هادوا حرمنا [illegible]

في [illegible] اي لاجلها وكان تقدير اللام عبارة عن حذفها

عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاءها في اللفظ والنية

قوله ولم يكتف بارجاع الضمير [illegible] موضع [illegible] اشارة الى ان الحذف والتقدير

وقد يفرق بينهما بان التقدير ترك في اللفظ مع ابقاء في النية والحذف هو الترك في اللفظ [illegible]

فان قلت جاز في بعض اللام ... جاحد ... وحذفها

اللفظ فهذا فاذا انما يجوز حذفها ويكتفى بارجاع ضمير العامل الى تقدير اللام

يجوز حذفها لكن يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا

لفاعل الفعل المعلل به اي الفعل الذي علل بالمفعول له فاحترز عما اذا

كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يكون

زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا فان زمان الضرب والتاديب واحد في الحقيقة

اذ لا مغايرة بينهما الا باعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من

زمان وجود الآخر كقعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض

زمان المفعول له اعني الجبن وكشهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان

المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب فاحترز بهذا القيد

عما لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس واما اشتراط

هذين الشرطين فلانه يشبه الظرف بهذين الشرطين فيتعلق بالفعل بلا واسطة

تعلق الظرف به بخلاف ما اذا فقد شيء منهما المفعول معه ...

... يجوز الفاعل ... لصدور الفعل عنه او المفعول مصاحبا لوقوع الفعل

عليه ... مفعه ما لم يسم فاعله ... المفعول كما يسند الى الجار والمجرور

68

في المفعول به وفيه لفظ الضمير وراجع الى اللام واعتذر من نصب جوهرة
النحاة من اسناد الفعل الى الظرف اللازم النصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه
في الاكثر والى هذا ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي حسن
الى هذا الرأي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير
والنزوان كان مفعولا ما لم يسم فاعله في الضمير الراجع الى مصدره اي حيل
الحيلولة لانه باين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا يكون معناه
الذي فعل فعل مصاحبة على ان يكون مفعولا ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى
مصدره والضمير المجرور للموصول وهو مذكور بعد الواو احترازا عن المذكور بعد
غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل
مصاحبة معمول فعل وافادته اياه سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء
والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي
لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد
بمصاحبة معمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا
او مكان واحد نحو لو ترك الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة
كما جاء زيد وعمرو قبله او بعده لانه لا يدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة

قوله في ذلك الفعل وقوله في زمان واحد كلاهما متعلق بقوله مشاركته
لكن الاول متعلق بالمطلق والثاني بالمقيد فلا يرد ان تعلق الحرفين المتماثلين
بشيء واحد ممنوع فافهم

واعلم ان مذهب جمهور النحاة ان الى مثل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط

الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف

التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المصاحبة فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث

فبمعنى الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير ذلك لفظا وجاز العطف اي لم يمتنع

العطف لم يمتنع فلا يتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان

اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد وزيدا

بالنصب على المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا

فان العطف فيه ممتنع لعدم التأكيد لا بالضمير المنفصل ولا بغيره

وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستفادا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف

تعين العطف حيث لا يجوز عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف

نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو

ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا

اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن

شان احد من ذاته ... بمعنى الفعل في هذه الامثلة لان الكلام ما تصنع

... ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ... ما لك وزيدا ما تصنع ...

وما استفهامية مبتدا ولك خبره

فهو حاصل

وعمرو ومانحن فيه زيد وعمرو الحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات
بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي لفظ يبين هيئة ما هو فاعل
او مفعول به كما هو المتبادر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز نحو طاب زيد نفسا
او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد
العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل
او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول به وهو البيان يعلم على سبيل ضمنية
لا بالقصد فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا سواء كان
الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه فاعلا او مفعولا لفظيا بان يكون فاعلية
الفاعل او المفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه يفهم فحوى الكلام سواء كان ملفوظين حقيقة
او حكما او معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او المفعولية باعتبار معنى
يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول الاعم
الاعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه كل حال عن المفعول
في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق
شديدا انا نسبه بمعنى اضربت الضرب شديدا وكذا ما يدخل فيه

لا حال عن المضاف اليه الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا لانه يجوز
حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل
نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ما طلع الخبر هيئاتي لانه يصح
ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان
ما طلع [illegible] مقام [illegible] ما طلع الخبر هيئات ان المضاف
فاعلا او مفعولا او جزء المضاف اليه فكانه اي لعين المضاف
اليه اي لعين المضاف فان الجزء قيامه مقامه كما في قوله تعالى
ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فمقطوع حال من هؤلاء باعتبار ان
الدابر المضاف اليه جزء ه لان الدابر الاصل في الدابر مفعول
ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع لكانه جا
ل من مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضي
المعلوم من باب التفعل او تبين على صيغة المضارع المجهول
من باب التفعيل جعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول فخل فيه
الحال من مفعول معه او مفعول مطلق من غير حاجة الى تعميم الفا
عل او المفعول الا الدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما
١

مثل ضربت زيدا قائما فإنه مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فإن فاعلية تاء المتكلم
ومفعولية زيدا إنما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ
حكما فإن فاعلية الضمير المستكن في الظرف إنما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطو
قه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال
للمعنوي لأن مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل
باعتبار معنى الإشارة أو التنبيه المفهوم من لفظ هذا أو كأنه المنبه أيضا
مما يفهم منهما الإخبار بهما عن نفسه بقرينة نظم الكلام أشير أو أنبه
وحينئذ زيد مفعول لفظا بل مفعوليته إنما هي باعتبار معنى أشير أو أنبه الخارج
عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع الكلام حالا فيجب معنوية لا لفظية وعاملها أي
عامل الحال إما الفعل وشبهه لفظا أو تقديرا نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار
قائما إن كان الظرف مقدرا بالفعل أو شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل
يكون من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار
عندنا إن كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب
قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا أو معنى الفعل المستنبط من فحوى

الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في كقولك هذا زيد قائما

كامر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في كقولك يا زيد قائما وليت عندنا

مقيما ولعله في الدار قائما وكأنه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون

نكرة لان النكرة الاصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها

يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم

عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بوجود

صاحبها معرفة في جميع موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع

الحال على قسمين احدهما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني

رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى

فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعل امرا حالا من كل امر او وقعت

في حيز الاستفهام نحو هل اتاك راكبا او بعد النفي نحو ما جاءني رجل الا

راكبا او تقدمت الحال عليه نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه

من غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال اكثرها هو من هذا القسم ووقوع

الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقط وغالبا فيه كثرة

موارد صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون

صاحبها

صاحبها معرفة المنبئة عن مخالفة في بعض المواد الاتية في الشرطية ويحتاج حينئذ الى صرف الكلام عن
ظاهره ويجعل قوله صاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على فقط وشرطها ان يكون
نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف
حمار الوحش والاتن يقول ارسل الحمار الوحشي الاتن وكان المراد بالارسال البعث
او التخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة او متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها
عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها
لما بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل
بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ماء لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا
نغص مواخلة بعضها في بعض او المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده
ونحوه مثل فعلته جهدك مما اول بالنكرة فلا يرد نقضا على ما علق اشتراط
كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك
العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا
وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع
النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة في
التقدير نكرة لكن ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان

باب البناء
اجلسوا ام دخول
الجواب بالهاء
ابن لا صرحا
ابو السعود

فان كان صاحبها ای صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة التخصيص
عما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة في جاءني رجل وزيد راكبين
وجب تقديمها ای الحال على صاحبها لئلا يلتبس النكرة بتقديرها لانها كافى
نحو مبتدا وخبر لئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولك ضربت رجلا راكبا
ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم ای الحال فيما عامله شيء
زيدا ما كرما وقائما على العامل المعنوي قد وقع فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو
مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه من الجار والمجرور خارجه داخل
في الضمير او شبهه فيه سين امعا التجيم ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا
بخلاف الظرف ای بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه
اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقديم المبتدا على الحال نحو زيد
قائما في الدار فاما مع تاخير المبتدا على الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد
في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال لو كان حيث بها
بظرف كما فيه من الظرفية ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظرف والحال
لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف خلاف العامل المعنوي واما اذا جعلت خلاف الحال
المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكان يتقدم الحال على
العامل

على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالإضافة أو بحرف الجر

فإن كان مجرورا بالإضافة لم يتقدم الحال عليه لأن المضاف إليه لا يتقدم على

المضاف فلا يتقدم ما يتعلق به أيضا وإن كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه والأكثر

البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الأصح

ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس ولعل الوجه

بأن جر [illegible] الإضافة أن حرف الجر معدٍّ للفعل كالهمزة والتضعيف فكأنه من

تمام الفعل وجعله جزء من [illegible] فإذا قلت ذهبت راكبة بهند فكأنك قلت أذهبت راكبة

هندا فالمجرور في الحقيقة [illegible] وأجاب بعضهم بجعله صفة لمصدر أي إرسالة كافة

وبعضهم بجعله [illegible] والتاء للمبالغة [illegible]

أي صفة سواء كان الدال مشتقا أو جامدا صح أن يقع حالا من غير أن يؤول الجامد

بالمشتق لأن المقصود من الحال بيان الهيئة وهو يحصل بالجامد أيضا

حيث شرطوا الاشتقاق في الحال [illegible] أولوا الجوامد بالمشتق مع [illegible]

أن الغالب في الحال الاشتقاق مثل هذا بسرا أطيب منه رطبا فإن بسرا أو

مما يقع فيه [illegible] أطيب [illegible] وهو ما فيه حلاوة [illegible] مع كونهما حالين

حالان ولا تأويل لهما [illegible] صفة البسرية والرطبية ولا حاجة إلى أن تؤول البسر بمبسرا

والاطيب باعتبار مرتب من البسر الذي اعتبار ما عليه بسرا او رطبا اي باعتبار ما

عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم

وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد

باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسر تعلق باسم الاشارة

بهذا من حيث انه مفضل ومشار اليه والكلم متكون معتبرة فيه الابعد الاشارة فوا طيب

لكن ما لم كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يلي ذلك اطيب

والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه في اطيب فكان الرجح ان ما الضمير لكن ما كان

المتصل بافعل فيه واو كان مفصلا لكنه ظالم بطهر كان كالعدم ومع

فلا امر ل بان يقال وان لم يسمع فول يقال فاجامنا هذا

وذهب الصحيح لان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير

اليه حال كونه بسرا لان البسر بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه

التمر اليابس فلا ينفعو الاشارة بكاية البسرية ولانه يلزم ومع

موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو ثمرة نخلتي بسرا

اطيب منه رطبا وتكون اي الحال حكمته له لا كونها على الرطبية

كالمعزولات فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان تكون احدهما حاله

ضمير نة

خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن صاحب الحال

واجراؤه في وقوع الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على

شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها

بغيرها والحال مرتبطة بغيرها احتاج اذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من

رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما

اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية

ما يضرب زيد ضرب زيد ما ضرب زيد

اي الجملة الاسمية الحالية منضبطة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال

فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب

وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل

على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عم كنت نبيا وادم

بين الماء والطين وبهذا اي الربط بالواو وحدها او بهما مع الضمير

انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الا ان نقول هو الحق بينا

فيه ذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكدة والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير على

على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل

على الربط في اول الامر لكنه قوة الى في فلا بد من الواو على

الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل

فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى

لاسم الفاعل مستغن عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواه

من المضارع المثبت اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المنفي

والماضي مثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده

من غير الضعف عند الكشف وبالضمير لعدم قوته في الاستقلال

ضعف

عند الكشاف

بسم ... [illegible]



عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي
نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد
وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني
زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني
زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج
عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمانا
الماضي الى الحال لفظا على الماضي المثبت لو وقع حالا ليدل بها على
قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من وقت الحال او وقوعه عليه
نحو ان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما
هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى يقربه الى مقارنته
وهذا خلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة
ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه
او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت
وهذا خلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما يجوزان حذف قد
فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوله حصرة صدورهم فيكون
جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة
دعائية واعلم ان شرط ذكر قد المنفي لا يستمر النفي بلا قاطع فيشمل

زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر
اي الناشئ في السير او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة
حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او متداخلة
كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه
قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين
ويجب حذف العامل في بعض الاحوال مؤكدة واي الحال المؤكدة
مطلقا هي التي لا ينتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف
المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا
فان العطوفية لا ينتقل عن الاب في غالب الامر اي احقه بمعنى
البنوة او حقها من حققت الامر بمعنى حققته وحرف من فيه على الاول
او من احققت الامر بمعنى ثبته او بمعنى اثبته اي احققت
ابوته ذهبت منك وحرف منها على تعيين او اثبتها لك عطوفا
وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر تحقق
عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان
تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض
اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه
لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب
اي حذف عاملها

ان الدين عند الله الاسلام

حذف



حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط
انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون
عقد تلك الاسمية من القسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها
مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا كقوله الله شاهد قائما بالقسط التمييز
ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه
في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معلوم
المستقر اي الثابت الراسخ في الموضوع له من ابنه فان المستقر
كما يجب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل
وهو الوضع واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع
الابهام في قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار
تعدد الموضوع له وكذا يخرج به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو
هذا الرجل فان هذا مثلا انما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله
في جزئياته او لكل جزئي جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في
واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او
المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في موضوع
له من حيث انه موضوع له وكذا يخرج به الاحتراز عن عطف البيان في
مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع

لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان علم اشتهر بذكره للخفاء الواقع
في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف
واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في وصف
لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من
فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع
وعما هو اكثر منه كمن ومنين فلا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه
فانه لا يعلم من حيث الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث
وصفه والا من حيث وصفه فانه لا يعلم بحسب الوضع انه بغدادي او مكي
فاذا اريد رفع الابهام الوضعي الثابت فيه بحسب الوضع اتي بعده بصفة
او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل رطل زيتا
يرفع الابهام المستقر عن الذات لا عن الصفة والحال فانهما يرفعان الابهام
عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز
فالمذكورة كرطل زيتا والمقدرة كطاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا
طاب شيء منسوب الى زيد وقد يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه
فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة
يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار غالبا
وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويتبين غالبا كما في العدد واكثر ما



أي رفع الإبهام مطلقاً يحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في أكثر الموارد
وذلك لأن الإبهام فيه أكثر والمقدار إما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون
درهماً وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب أسماء العدد وإما في ضمن
غيره أي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتاً فإن الرطل نصف المن ونحو منوان
سمناً وكالكيل نحو قفيزان براً وكالذراع نحو ذراع ثوباً وكالمقياس
نحو على التمرة مثلها زبداً والمراد بالمقادير في هذا المقصور هو المقدرات
لأن قولك عندي عشرون درهماً ورطل زيتاً وذراع ثوباً وعلى التمرة مثلها زبداً
المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وإنما اقتصر المص على الأمثلة
الثلاثة لأنه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين
كما في رطل زيتاً أو النون كما في منوان سمناً أو الإضافة كما في على التمرة
مثلها زبداً ولهذا لم يستوف أقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم
أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين
ونوني التثنية والجمع ومع الإضافة لأن المضاف لا يضاف ثانياً فإذا
تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاماً تاماً فشابه
التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن المفعول حقه أن
يقع بعد تمام الكلام فنصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله
وهذه الأشياء إنما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل

عقيب الفعل لا يرى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان من تمام

الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الرقود خلا فعود اي

التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يتناوله

اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء

والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما

فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه يدل لفظ الجنس مفردا عليها

فلا بد من ان يثنى او يجمع قبل التخصيص فقصد الانواع بالاستثناء نظرا لانه كما جاز

ان يقال طاب زيد جلستين لتنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين

لتعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت

بالخصوصيات الكلية والشخصية وجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد

جوازا احسن لم يقصد الواحد في غيره اي في غير الجنس نحو عندي عدلان ثوبا

او اثوابا ثم كان اي الموجود للمقدار بما بتنوين او بنون التثنية او المعنى

ان وجد التمييز متلبسا بتنوين الموجود او بنونه التي للتثنية فانه تمام الاسم

بها اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة الموجود المقدار الى التمييز اضافة

بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شايعا اكثريا لحصول الغرض

وهو رفع الابهام مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي

ان لم يكن بتنوين او بنون بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا يلزم اضافة

فاقهم

فالله اعلم بالصواب

المصنف



ت فلا يجوز الا اضافته والا توجه في عنوان الجمع نحو مختصر حسن اكثر الاضافه نحو

مضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو
عشريك وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف
الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة نحو
عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد يوما او غيره
من رمضان فلان يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الاطراد
ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على مفرد مقدار
اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير
مفرد مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس
نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى
تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا
لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل
في المبهمات المقادير وغير ليس بمعدود المشابهة ومنها اي القسم
الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن
نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة
لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها
يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابله
في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي مجرد النسبة لا غير في



في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اي شابهها عطف على جملة نحو
اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او
الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر
نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد
نفسا مثال الجملة والتميز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال ما ضاهى
جملة والتميز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق
في التميز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه
قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله او ابوة ودارا وعلما عطف على
نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين لا غير مختص
بالاخير كما توهم بحسب الظاهر فكل من التميز الواقع في الجملة او ما ضاهاها
في خمسة امثلة فالنفس عين غير الاضافي خاص بالمنتصب عنه والدار
عين غير الاضافي بل متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل
لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل فيهما متعلق
لمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل
يعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر [illegible] ابا وابوة ودارا وعلما
اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا
اشارة الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة وايضا اما اورده صاحب المفصل

مثال التمييز المفرد عن ان يكون الضمير فيه مبهما كعمير ربه رجلا ويكون فارسا
تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عما نسبة على ان
يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدار اليه والدار في الاصل
اللبس وفيه جنس تنبيه للكوب فاريد به الخبر اي يصح فارسا والفارس اسم الفاعل
من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة
بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصبا في المنتصب عنه
اسما صفة يصح جعلها للمنتصب عنه والمراد جعلها اطلاقه عليه والتعبير به
عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام
عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال
مثل لله در زيد فارسا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا
عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار ابوه عمرو وجاز ان يكون تارة
تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم
يكن التمييز بعد ما لم يكن نصبا في المنتصب عنه اسما يصح جعله المنتصب عنه فهو لمتعلقه
خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاشياء ليست نصبا في
المنتصب عنه ولا يصح جعلها اليه والتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الدار المقدرة
اعلم ان الشيخ الرضي ... فيطابق التمييز ... فيما جاز ان يكون لما نصب عنه
سواء كان ... ومحلا ومتعلقه فيما تعين ما قصد من ... التمييز والتثنية



وجمعية سواء كانت لما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان
ابوين والزيدون اباء او لمتعلقه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اريد
اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اريد ابواه وجداه الا في كل من التقديرين
اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد مثنى واذا قصد
جمعيته اورد جمعا فان جمعه المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والجمع
الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته وجمعيته
لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس ويجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة الاطلاق
على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كطاب زيد علما والزيدان علما والزيدون
علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو جنس الانواع من حيث اعتبار انها
النوعية فانه لا بد من تثنيته وجمعه كطاب الزيدان علمين والزيدون
علوما اذا اريد انواع الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع
آخر من العلم فالمطابقة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة
مثل لله دره فارسا [illegible] فان معناه كاملا في الرجولية
كانت الصفة صفة لما اي لما انتصب عنه لا المتعلقة لان الصفة تستدعي
موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا
ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم كأبا [illegible] مع المطابقة
مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقة



79

ابا ما وجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على جزء كانت
اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي
الصفة المذكورة والحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد
فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من تنبيها
على انه ... من فارس وقولهم عز من قائل بمعنى التمييز لان من تزاد في التمييز
لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا بحال الفروسية اذ قد
يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله
اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل
لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابهة للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه
فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذهب ان لا يتقدم التمييز على ما
هو عامل فيه من الفعل الصريح او غير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا
للفعل نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا صيغ حين ... نحو
وفجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها واذا جعلته متعديا كامتلأ الاناء
ماء اي ملأ الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل وكذا ما هو بمعنى الفاعل ...
بحيث ... قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور
من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم ما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات

الاناء ولو على سبيل التجوز وقدر الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو
في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك طاب زيد
جارية فان الجارية تميز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو الجارية
والفاعل في قصدك هو الجارية لا زيد وان كان الاسناد راجع الى حقيقة
واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز عن
النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول مع ان التميز في هذا المثال وامثاله
لا فاعل ولا مفعول فلا نقض لتلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان
تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل كلاف
الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل
ومتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد
نفسا بالفراق تطيب على تقدير تأنيث الضمير في تطيب فانه حينئذ يكون في كاد ضمير
ضمير الشان للتذكير وضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب
اليها مقدما عليه اما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تميز عن
كاد اليه اي وما كاد حبيب تطيب نفسا فلا تمسك فيما قيل لاحتمال ان يحمل البيت
على تقدير تأنيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تأنيث الضمير الراجع الى حبيب
باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس حبيب تطيب فيتعلق ونقض عمر
ما ذكره في التمسك للمستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح



80

الخاه على قسمين وما كان معلوما بهذا الوجه غير محتاج الى التعريف [illegible]
في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما احتياجا خاصة لا يمكن
اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى
الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع
من متعدد حقيقة او حكما نحو ماجاءني احد الا زيدا واحترز به عن مثل شربت
العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا
كجاءني القوم الا زيدا او تقديرا اى مقدرا كماجاءني الا زيد اى
الا ماجاءني احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن
نحو جاءني القوم لا زيد وماجاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى
المنقطع هو المذكور بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد
واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن
داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك
جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد
او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اى المستثنى مطلقا حيث علم
اولا بوجه صحيح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف
قسميه انه المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا
ابرزه على صورة [illegible] منصوب وجوبا اذا كان واقعا
الا بعد غير [illegible] غير الصفة [illegible] ولم يكن الواقع بعد الا

في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم
الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس ح
واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى قيد اخر وهو ان
يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو
قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء ولان
الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل
قوله وكان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد ما هو
لاخراج مثل قرأت الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب كما قيل
في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المقدم
او معنى الفعل متوسطا الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه خلافا للكوفيين
اذ لا نسبة الى ما بنسبة الواحد بها وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول
او مقدما على المستثنى منه او كان في كلام موجب او غيره نحو ما جاءني
الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل
منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا
نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز
فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية
فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الابدال الغلط وهو لا



الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع اما بعد غير او الا
الرؤية والعطائية واما بنو تميم فعندهم المنقطع الى قسمين
احدهما ما يكون قبل الا مما يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فههنا
فانهم يجوزون البدل وثانيهما ما لا يجوز قبل الا مما يصح حذفه فهم ههنا
يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله
الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله فهو المرحوم المعصوم فلا يكون
داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وبعد ما عدا او جاوزه مثل جاءني القوم
ما عدا زيدا وبعد خلا وما خلا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل
لازم يتعدى الى المفعول نحو خلت الديار من الانيس وقد يتضمن
معنى جاوز او يحذف من يوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزم بعد الا
التضمن او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما في
صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر
الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه
والتقدير جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا
وهما في محل النصب على الحالية وان يجر بهما فقد يكون لتشبيههما بالا التي
هي الاصل في باب الاستثناء نحو الاكثر اي النصب بهما اي بعدا وخلا اكثر
المنقولات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد جر بهما على انهما حرفا جر

الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا او ما عدا اى المستثنى منصوب بهما وجوبا
اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءنى
القوم ما خلا زيدا او ما عدا عمرا تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على
الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلو زيد وخلو مجيئهم من زيد ووقت
مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل
اى جاؤا خالين عنهم او مجيئهم من زيد ومجاوزين عنهم او مجيئهم عمرا وعن
الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا مبنى على عند
بعض او لم يعتد به لندرته بل شاع الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد
ليس نحو جاءنى القوم ليس زيدا او بعد لا يكون نحو جاءنى اهلك لا يكون
بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة التى تجر
ويلزم اضمار اسمهما وهو ضمير الفاعل من الفعل المذكور
او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما فى التركيب فى محل النصب على
الحالية واعلم انه لا يستعمل من هذه الافعال الا فى المستثنى المتصل غير المفرغ
ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهى لا يتصرف فيها ولا يجوز تقديم المستثنى
منه فيها بعد الا حال من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا فى محل
متأخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد ساير ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا
وغيرهما فى كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع فى كلام موجب فانه منصوب وجوبا
كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه ح يعرب



ان كلام غير موجب

على حسب العوامل وفي بعض النسخ اي المستثنى منه بعده او على انه صفة لكلام
غير موجب وذكر فيه المستثنى منه وبالشرط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على
المستثنى منه لان حكمه قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل
بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد
الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا
بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير
مختار وانما اختار البدلية في غير المنقطع لان النصب على الاستثناء انما
هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة
بغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العوامل
من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك
المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ العامل عن المستثنى منه فاعمله في المذكور
كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو الا وانما كان المستثنى
واقع في غير الكلام الموجب والشرط ذلك ليفيد فايدة صحيحة مثل ما ضربني الا
زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح
انه يضرب كل احد المتكلم الا زيد ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان
يثبت على سبيل العموم كل حيوان الا
الا او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين



مثل قرأت الا يوم كذا او فتحت الدار الا يوم كذا الظاهر انه لا يريد
المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول
كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما
لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا في مقامات نحو لا يريد
فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى والتقييد لا يصح مثل قرأت
الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في
ضرب الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل احد من جماعة مخصوصين اذ كان
هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة
مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب
في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك
جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فيما
يكثر ويغلب واما اشتراكها في ثبوت تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فقليل
بل نقول في المثال المذكور بيان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا و ضربني
زيد ليس الا لظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع
دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو جاء في الثاني ايضا قرينة
ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم
الواقف حولهم زيد قلت فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه
المعنى لكن الغالب عدم استقامة المعنى ومن ثمه اي ومن اجل ان العموم



لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى مثل ما زال زيد الا عالما او ميتا اذ ما زال
ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على
صفة العلم ولا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما
يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم ويحمل ذلك
على المبالغة في صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات
الا صفة العلم وعلى التقدير يصرح في صورة استقامة المعنى والاحسن ما
المفطن انه يمكن مثل هذه التاويلات ارتكابا في جميع موارد الايجابية فعند
المستثنى الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا ضربني الا زيد المراد كل من يتصور
منه الضرب من معارك والمقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك
واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه لمانع صحه
يحمل اي موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما
جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا لجر ومحمول على لفظه
ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل احد لا على لفظه ومثل
ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب
على لفظه وهو الايجاب وليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو
صفة شيء المستثنى قبل الا او صفة به ايضا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يجب
ان لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا او خصص



المستثنى بها لا مزية عليه فيه بل يشبه لكان ادق والنصب والعطف وانما تعذر
البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا
بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا بعد لانتقاض النفي بالا لانها انما تزيد
النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد
بالجر لكان في قوة قولك جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز
وفي الصورتين الاخيرتين لان ما ولا [illegible] على اللفظ وقيل [illegible] الا
بالنصب [illegible] شبهه [illegible] لانها [illegible] لا في كالنصب [illegible]
بالعامل [illegible] من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا في [illegible]
الا شيء لو حمل المستثنى على اللفظ [illegible]



84

وشبها معطوفا على قوله لان من لا تعمل بعد الايجاب

على لفظ المستثنى منه لا يرجح شئ تقدير ما اذ لا يعمل فيه

وما ولا لا تقدر ان لا حقيقة اذا لم يكن البدل

الا بتكرير العامل او حكما اذا النفي يدخل على المبدل

منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير

حال كونهما عاملين في المستثنى المجعول بعد الا

بعده اى بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا

لا نتقاض النفي بالا لانهما انما عملا للنفي و

قد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين

رتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع

على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء

وشئ مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو

الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال محلان

من الاعراب محل قريب فانه نصب بكلمة لا ومحل بعيد

وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على محله البعيد

لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا

لا فيه معنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد

فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا

الا شيا مع انه انتقض النفي فيها ايضا بالا لانها اي
ليس تمحلت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي فعملها
لبقاء الامر العاملة هي ليس لاجله اسما لاجل ذلك الامر
وهو الفعلية ومن ثمه اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية
لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما بالحال
ليس قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد
الا قائما بالحال فان قائما لان عملها فيه انما هو للنفي
وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد
غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح
السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في
الاكثر لكونها حرف جر في الكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم
النصب بها على انها فعل متعد فاعلها مضمر ومعناها
تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو
ضرب القوم عمرا وحاشا زيدا اي براءة الله
من ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في
الاستثناء دون الصفة اذ يصح بلا ريب
موصوفه كاعراب المستثنى بالا النصب كذلك

نصبا وجوبا بعد الا

وليس قلت للفعلية لا للنفي ... فان قلت ليس زيد الا قائما ... قلت ما كان زيد الا قائما ... الاثبات

قوله او منصوبا وجوبا الخ ... معطوف على ... ابن حاجب

وفي سواء اربع لغات فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما المشهوران وكسر السين مع المد وضمها مع القصر رضي الله عنه

اي في قول اكثر النحويين وقد جاء بعدها النصب كما في الدعاء اللهم اغفر لي ولمن يسمع دعائي حاشا الشيطان ... سندي

من وجوب النصب في المستثنى ... وجواز النصب ... باعتبار ... نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني احد غير زيد ... والنصب على الاستثناء وما جاءني غير زيد بالرفع على البدلية



التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما انجر به المستثنى للاضافة
انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير صفة لدلالتها على ذات مبهمة
مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان يقع صفة
كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في
كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء
على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده
لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يجعل
الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت الا تابعة لجمع اي
واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا
في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا
ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لابد لها في
الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني
رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا
كقوم ورهط او ان يكون مثنى فدخل فيه نحو جاءني رجلان
الا زيد منكورا اي منكرا لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او
الاستغراق فيعلم الشمول ضمنا قطعا على الاستغراق او على
تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء

واحترز عما اذا كان مذكورا غير معرف باللام حيث يراد بالمعرف باللام الجنس ... [illegible]

لعموم الشاذ فقطعا على تقدير ان يثبت رجال جاءني لم يكن زيد
منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما
الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه
معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرة رجال وانما
اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد
الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء
نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما
يجب بعد وجود شرائط الحمل الا على غير لتعذر
الاستثناء وعند وجودها فيجوز الحمل على غير ولذا قلنا في
صدر الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا لانه قد يتعذر
الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر
في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحدا والا رجلا والا
حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في
بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء
والارض آلهة جمع اله الا الله لاانه فيهما على عدد محصور الا
الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في
الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور اي آلهة وتعذر

الاستثناء

الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة يقيناً فلم يتحقق شرط
صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر من حمل الا على الاستثناء
وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى
عنهم الله لفسدتا وهذا لا يدل على انه ليس فيهما آلهة
مستثنى عنهم الله وبهذا لا يثبت الوحدانية لله
لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى الله عنهم
بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على ان
ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير
الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان المتعدد يستلزم
المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير
منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه
جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء فاجاز في
قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه
كثير من المتأخرين وتمثيلهم بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر
ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة لكل اخ اذ لا استثناء
منه والا وجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب وحمل بعض
على الشذوذ وقال في البيت شذوذ وان آخران

فالاخ لكل مشارك لغيره اما في الدين او الصحبة او الوجود
وغيره من المناسبة والاصل انه مشارك في الولادة

وان كان موصوف المضاف المسند

احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف
المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط
وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل
والاعراب سوى وسواء بالنصب على الظرفية اى بناء
على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءنى القوم سوى زيد وسواء
زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب
سيبويه فانهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز
خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا
كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم
كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا خرج عن الظرفية
ايضا نصبوه استنكارا للرفع فيقولون جاءنى
سواءك وفى الدار سواءك وحمل عليه اى على استنكار الرفع
فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم
بالنصب خبر كان واخواتها وستعرفها فى الفصل
ان شاء الله هو المسند بعد دخولها اى دخول كان
او احد اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها
ان يكون اسناده الى اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك

واقعا بعد دخولها على اسمها صح — انما يتصور

موصوف جزء كان

انما يتصور بعد تقدير الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء
الخبر المتقدم على تقدير لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا
ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان
زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين
المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال
في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل
فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان
واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها
كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه
على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على الاسم
حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف
اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر ومن ثم
اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان
المنطلق زيدا او كان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فانه
ان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لابد فيه
من قرينة رافعة للبس ولذلك اذا انتفى الاعراب في اسم
كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر كما

كان الفتح هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان
لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من بين الافعال الا كان وانما
اختصت من الحذف لكثرة الاستعمال في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان
خيرا فخير وان شرا فشر فيجوز في مثلها مثل اربعة منها الاول
اي الى يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب
الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان عمله خيرا
فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله
خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان
في عمله خير فكان جزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي
ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة بين الوجوه
وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف
عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لا
ن كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لا
ن كنت حذف اللام قياسا ثم حذف كلمة كان اختصارا
فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان
في موضع كان عوضا عنها وادغم النون في الميم وابقي
الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير

نحو ان خيرا فخير

نفع

فتح الهمزة وأما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت
فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام او لا لام فيه
واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر سمي ان واخواتها
وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو
المسند اليه بعد دخولها اي بعد ان او احدى اخواتها
مثل ان زيدا قائم دل ما عرفت من معنى البعدية او الد
خول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف
ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب
بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما
لم يجعل تعالى اسما لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات ... فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات صح
لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد
من التعبير عنه بالمنصوب ههنا بخلاف
ما عداه من المنصوبات فان بعضها
وان لم يكن كله من المنصوبات لكن ا
كثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعد الكل منها
تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب
بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو

مبني منه على الفتح وأما ما هو مرفوع فليس

استعمالها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد

قولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قايم

لمعرفته وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا

لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها

اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فصل

نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء

هو من تمام معناه وهذه احوال مترادفة من الضمير المجرور ر
في اليها الاول منه او من الضمير المجرور في قولها وما بقي
من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة

مضافا في بعض النسخ

89

وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت ما فيه
من تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مضافة
بها بالمضاف وقوله لك ساقط من النسخ المشهورة ومن ثمة احتاج اليه كليهما
فان الجار والمجرور المسند اليه بعد حصوله غير واقع على الاحوال المذكورة
بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشابها به
اما يليها نكرة غير مضاف ولا مشابه به ايترتب عليه فهو
مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفرد المعرفة او منفصلا فحكمه غير
ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول
لا عليه وهو الفتح في الواحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم
بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى
والمكسور ما قبلها في الجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك
ونفي بالمفرد ما اي بالمضاف ولا مضارع له فيه خلل في شيء او
جمع واما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار هل من رجل
فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل على الكرة او حرف

به

ل

نـ اسمها بيان

في الدار حقيقة او تقديرا لحذف تخفيفا والمبني على ما ينصب به
ليكون البناء على حركة اعرف في اسمها النكرة ثم غير الاصل
قبل البناء ولم يبن المضاف والمضارع له لان الاضافة
ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم معربا كما تقتضيه
والاصل اي في الاسم الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد دخولها
معرفة بانتفاء شرط الكناية او مفصولا بينه اي بين لا وبين المسند اليه
وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على تقدير [illegible] كما مع انتفاء
شرط كونه مضافا او مشابها به او لا [illegible] نحو زيد في الدار
ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة
ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار
غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع الصور الست الرفع على الابتداء
اما في صورة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في صورة الفصل
فلضعف لا [illegible] بالفصل والتكرار واجب تكرير لا مع اسمها الكل مطلق
لا بعينه اما في صورة فليكون كالعوض عما فات [illegible] من معنى نفي الآحاد

وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له فهو في قوة لا في الدار
رجل ولا امراة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية ولا
قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب عن دخل
مقدر على قوله ولا تكون الا معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم
لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي رضي الله عنه ولا رفع ولا تكرير بل هو
منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه متأول بالنكرة اما بتقدير مثل اي ولا
مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة
او بتأويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رضي الله عنه بهذه الصفة
علي وجه جيد
فكانه قيل لا فيصل لها ويجوز تنوينه وقيل ابا حسن بحذف اللام لان
الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت
فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة
اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التركيب فانها بحسب التركيب تزيد عليها الاول فتحهما
اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف
عطف
لا حول مفرد على مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله

ار

فة

اي طاعتة قوة ودجي يوق
لا حول ولا قوة
اي معصيتدن جوردجي يوق

عع

او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة
الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني
اي لا حول ولا قوةً الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما
نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتأكيد النفي والثاني معطوف على
لا اول فيكون منصوبا بالتنوين حملا على اللفظ لمشابهة حركته حركة الاعراب
ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث
فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوةٌ الا بالله اما فتح الاول
فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني
معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء او عطف مفرد على مفرد بان
يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما
بالابتداء نحو لا حولٌ ولا قوةٌ الا بالله لانه جواب قول لم اغير الله حول وقوة
مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول
على ان لا بمعنى ليس وهو ضعيف لان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو
لا حولٌ ولا قوةَ الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وهو ضعيف وجه

فجاء بالرفع فيهما صح

بيان وجه ضعف

ضعف

ضعيف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه بالغاء عمل لا بالتكرير
لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل
فيها ولا دخل فيما للتوافق الكسمين بعد بلغ الاثر فهذا على التوجيه
الاول يتعين لعطف جملة على جملة اما على حول الابالله ولا قوة الابا
والا يلزم ان يكون قول الابالله منصوبا ومرفوعا على التوجيه
الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة
على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم
تغير العمل اي عمل لا من تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العا
لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام عليه ومعناها اي معنى الهمزة
الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة تقول الا رجل في الد
مستفهما او اما العرض الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه الا حال
الاول العرض لحاله قبل الهمزة بل ذكره الاخفش وتبعه الجزولي والمصنف
ورده كل الاندلسي وقال هو خطاء لانها اذا كانت عرضا
حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعد

لعله

حل

او

ما آه

نحو الا زيدا تكرمه و اما التمني نحو الا ماء اشربه بحيث لا يرجى و اما
قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهو عند الخليل ليست الا الداخلة عليها
حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض فكانه قال الا ترو
نني رجلا يعني هلا ترونني رجلا وكذلك نصب ونون و هي عند يونس الا التي
دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان العباس الا رجل لكنه
نون للضرورة قوله الثنو ونعت اسم لا التي لنفي الجنس احتراز عن
نحو لا غلام رجل ظريف الاول بالرفع صفة للنعت احتراز عن الثاني و ما بعده
احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعا
مل فيه مبنيا احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او
صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف
ك ولهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لشدة
لمكان الاتحاد بينهما و الاتصال و توجه النفي اليه الى النعت
حقيقة ويجوز في قوله ونعت بناء على الفتح باجماعهما لنه
لا بالتبعية فانه ... سابقا فلا يرد انه اذا كرر ... بني على الفتح

غ



92

بر ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون صفة للقائم لا التابع
لا الكرماني بجال لان شرط صحة الفائية التنكير فقط وقد حصل ههنا
جيه ولا دخل فيها التوافق الاسمين بعد ما في الاعراب فهذا على التو
غ جميع بنعت لا يجوز بناؤه مثل
[illegible]
لا ماء ماء بارد اعم انه يصدق عليه انه نعت لمبني كالاول
مع ما يليه فان بارداً في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع
بج كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط الثاني
بينهما وهذا مذهب ... لان الاصل في التوابع تبعيتها للمتبوع عادة في
الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ
او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا
بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب
لا غير رفعا حملا على محل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او محل القريب
وقد مرت الامثلة في بيان فوائد القيود والعطف على اسم
لا التي لنفي الجنس اذا كان معطوفا نكرة بلا تكرير لفظ لا في المعطوف فانه

فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك ولا الفرس
واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قول لا حول ولا قوة
فيما سبق بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا يبنى ويجعل منصوبا وبان
يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل
بالعطف ولم يجعل حكم منفصل لسقطة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف
على المنفي بلا داخل في الخبر نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن
في قول الشاعر لا اب وابنا وابن مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ار
تدى وتأزرا وفي سائر التوابع لا نص منهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها
حكم التوابع المناداة كما ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له
اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة جاز جر
يه على حكم الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف
النون في نحو غلامي جائز فان الاصل في مثل هذين التركيبين ان
يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به
ولكنه مع المجرور خبر لها وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له

بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين
الاضافة



كما في حالة الاضافة تشبيها له اي الاسم لا في مذهب
التركيبين مع انه اي مضاف بالمضاف واجرا اولا احكام ٢
المضاف عليه اي اثبات الالف وحذف النون فيكون معربا و كك
اي في جواب
التشبيه بما هو مشاركة في اصل معناه لم لا يجيء
اي التشبيه بالمضاف اليه
يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف له اي للمضاف في اصل
معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص ص
او يعني ان مثل لا اباله ولا غلامي له جائز تشبيها له اي لمثل هذين
التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة
في مشاركة هذين التركيبين لذلك يشتمل على الاضافة في الاصل ٥
اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاص
حين تعلق وثم فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي
مما يفهم من غيره ومن ثمة اي ومن اجل ان جواز مثل هذين التر
كيبين انما هو تشبيه المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز
تركيب لا اباً فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم ٢

ثم حذف الاضافة الاب الى ... انما هو بالنسبة له وهذا الاختصاص
غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافة الاب الى الدار فكيف يشبه
تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لم شاركته في اصل
معناه والحاصل ان مثل هذين التركيبين يضاف حقيقة لفظا
المقاد بها على
لجمهورهم او تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين
مرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الا تقدير خبر وهذا المعنى
يصح على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذا التر
كيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه ولهذا لا يتم الا بتقدير بر
خبر نحو لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان
المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود من ابيه المعلوم
او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة ولي خصو
سيبويه بمعنى الحذف لانه العمدة فيما بينهم ولان المقصود بيان
الخلاف لا تعيين من النحاة مذهب سيبويه وتقحيم اللام بين المضاف
والمضاف اليه لتاكيد اللام المقدرة وحكمهم والخليل وجمهور النحاة

الا مثل



الامثل بعدم التركيب مضاف حقيقة باعتبار معنى واقحم اللام بين
الاخير بين المضاف والمضاف اليه تأكيد للام المقدرة وحكم مثل
بما هو له حرف ويحذف خبرهم لا كثيرا في مثل لا عليك لا بأس
عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان
جعلت الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما كالخبر محذوف اي احد
كزيد خبر ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية
بليس هو مسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي خبرية خبر
ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة اهل حجازية وحقق
خبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما
يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز
واما بنو تميم فيجب لا يعملون الا اي لهما لا يجعلونه خبرا لهما
والاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما
ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا
بشرا وما هن امهاتهم واذا زيد ان مع ما نحو ما ان زيد

لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد
وان جعلناه حرفا فالامر محذوف اي لا احد

بحث خبر ما ولا

قايم قيل انما خصصت بالذكر لانها لا تزاد مع لا في الاستعمال التام وهي
زائدة عند البصريين نافية موكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا
نحو ما زيد الا قايم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قايم زيد بطل العمل اي عمل
ما اذا الحال معه واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان
ما عامل ضعيف عمله بشبه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل
اما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض النفي
بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل
واذا عطفت عليه اي على خبرها بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب
بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد قيما بل مسافر وما عمرو قاعدا
لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونها بمنزلة
الا في نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم
الموصوف الا اخرها التي هي محل الاعراب فانه لا يطلق عليها به نحو
والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف
اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الاستواء كان

بحث المجرورات

بالكسرة



بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا فلكونه [illegible] هو
مضاف اليه الا الجار على ان لذات المضاف اليه بل بحيثية كونه
مضاف اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفته لكن
المشتمل على علامته اسم حقيقة وما هو شبيه فيدخل في تعريف المجرور ومثل
بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان
لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه هو ههنا غير ما هو المصطلح
المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب صح
اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشتمل الجمل
التي يضاف اليها اسماء الزمان نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم
فانها في حكم المصدر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او
فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا
كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك
المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام
زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة

فانه وان نسب اليه العامل بالحرف المقدر وهو في لكنه غير
مراد اذ لو اريد الجزية فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه ان يكون
المضاف اسما فلو كان فعلا لا يوجد ان يتلفظ بالحرف نحو مررت
بزيد مجرد ان ينسلخ عنه تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية
والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين او النون
دليل على تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا
يكتسب الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا
من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا العـ
التعريف نظرا الى كلام القول حيث ليسوا كلهم بتقدير حرف الجر
في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية
لكن الظاهر من كلام البعض في المتن والمصرح في شرحه له ال
التعميم الى الاضافة المعنوية واللفظية كما هو للاضافة بتقدير
حرف الجر لكنهم يبينون تقدير الحرف فيها اي في المتن والدى في شرحه
ولم ينقل عنه شيخ فيه الا بر مصنفاته وقد تكلف بعضهم

في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد

بتقدير

16

بتقدير اللام لتقوية العمل اي ضارب لزيد فيه اضافتها الى فاعلها
مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه فوله جاءني
زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في قسامه الحسن زيد ابهاما فانه
لا يعلم انه اي شيء يعني حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث
الوجه فان قلت هذه في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضا
فة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا
قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف
في اللفظ وسمى اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد
معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا واللفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون
المعنى لعدم سرايتها الى المعنوية وضابطها ان يكون المضاف فيها غير الصفة
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها اي فاعلها او مفعولها
قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانه صفة ولكن غير مضافة
الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن مثل ضارب
زيد وحسن الوجه وتسمى اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام

يقال ان صح

فيما اذا كان المضاف اليه جنس المضاف وظرفه اي لا يكون
صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا
ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه
زيد بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف اليه
الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف
ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه
واما بمعنى في ظرفا اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين
للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فبمعنى اللام وا
مما مساو له كليث واسد او اعم مطلق كاحد اليوم فالاضافة على التقدير
بين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة
ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه
اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فايضا بمعنى اللام فاضافة
خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال
فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام

ان يصح

ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام
فنقول كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح
اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد
الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل
وكل واحد وهو ان كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالهم وردها
اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم الاختصاص
باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى
من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين و
قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى
اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى لم
بها ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي
غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب
اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنو ية

ع بمعنى الاضافة المعنوية

معنوية توضيحا انه غير منفك عن المضاف اليه المعرفة لان النكرة النكرة

كبيت في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف فلان

نسبة احد الى المعين يستلزم معلومية المنسوب وهو يقة فان في كل

غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد لمن غير اشارة

الى واحد معين فلا يكون اثبة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية

المضاف فعلنا لا يجوز ذلك لان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين

ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج و

ذلك على خلاف وضعه ليس بعيد هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما

لا تفيد التعريف وان كان مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام

الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيرية كقولك عليك بالحركة

غير السكون وكذلك مثل اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته

في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة

اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية

كقيت مفعلا

اي زيد

لا يجاوز الوضع

وقيل الحركة الخروج من القوة الى الفعل على التدريج والسكون ضده

في العلم والشجاعة

معنوية تخصيصا ان تخصيص المضاف [illegible] نحو غلام
رجل فان التخصيص تقليل الاشتراك فلا شك ان غلام قبل الاضافة الى رجل كان
مشتركا بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام
امراة وقلت الشركة ويزيد شرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف ان
كان معرفة من التعريف فان كان باللام حذف لامه وان كان علما نكر بان
يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد
بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء
كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت من التعريف وانما يجب
التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول
الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فقبح الاضافة
جمع لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا قال قيل لا فرق بين اضافة اللام وبين
جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف
المعرف فيما باللام جوزوا ايضا اذ [illegible] قيل الا نسلم ان في هذه الاشياء
بل فيها زوال التعريف هو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصو
ل [illegible] الاخر

فلا تفيد التعريف ولا التخصيص
بين المعرف
اي النجم والثريا

تعريف آخر فهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم

يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم

فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من نحو

كتب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى

معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار فضعيف قياسا واستعمالا

لا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت

من الفصحاء من ترك اللام كما قال ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار البلاقع

واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فخطأ البتة دون الاضافة

والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احتراز عما اذا

لم يكن صفة نحو غلام زيد ومصافاة اخوه مضافة الى معمولها نحو ضارب البلد وكريم العهد مثل ضارب

زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة

الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تعريفا

ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لانه يؤتى بها ليسقط بعض

المعاني من ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه

قبل

بحث الاضافة اللفظية

يعني زال تعريف المعرف او ان فيها تعريف حصل بعد زوال تعريف العلمية فلم يلزم اجتماع التعريفين بل ازالة تعريف وافادة تعريف آخر

البلاقع صفة الديار جميع بلقع



99

قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين
حقيقة مثل ضارب زيداً وحكماً مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية
والجمع نحو ضاربا زيدٍ وضاربو زيدٍ واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير
واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير
غلامه واستتر في القائم ثم اضيف القائم اليه والتخفيف في المضاف اليه فقط واما في
المضاف والمضاف اليه معاً كزيد قايم الغلام اصله قايم غلامه فالتخفيف في المضاف
بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ذكره
ثم ادرك في جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل
عطف بيان
واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها
وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفاً جاز هذا التركيب ولامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه
فلو افادت تعريفاً لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني
لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ومما ان الكل مع ... بمجموع امور
الثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء
التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم منه
جواز



في ذلك ان يكون لكل واحد منهما كل امور الستة وفي ذلك

الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلانه لا دلالة وكذا لا

ستلزام لانتفاء التخفيف ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب

الضارب زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب

زيد لعدم التخفيف لان التنوين الضارب انما سقط للالف واللام

لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء النوع ولا

لانتفاء تخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الا

نسب بتقديم هذا التفريع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراد فانه

يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما

هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة

ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم

لان القول بتأخير اللام المتقدم حسا على الاضافة مجردا

دعاء مخالف للقواعد واما لما وقع في شعر العرب في قوله الواهب المائة

الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة

وغار

معطوف في حكم معطوف عليه

فلما يعني باعتبار العطف الواهب عبيد

الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء ترجيح

هذا فاجاب المصنف بقوله وضعف الواهب امائة الهجان

يعني هذا القول ضعيف لا يقدح في الفصاحة بحيث يثبت كما عرفته

من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا

يخفى ان فيه تنبيها معا قدح في المطلوب اللهم الا ان يجاب

بانه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب

حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا

يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث

جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها

بدون العطف والبيت بتمامه الواهب امائة الهجان وعبدها

البيض من النوق مستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة امائة

او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبد

ام راعيها شبهه بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة

فاضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ الحديثات

وعبدها عوذا يزجي خلفها اطفالها اي ممدوحة الوهب الهجان وعبدها

سخلتها بيان

تشابه حالي ان المائة يرجى بالرحمة والجمع على صيغة المعلوم المذكر
اي يسوق وفاعله ضمير العبد والعطايا منصوب على المفعولية او
صيغة المجهول المؤنث والعطايا مرفوع على انه مفعول ما لم يسم
فاعله وحقيقة الامر لا تنكشف الا بعد معرفة حركة حرف الردف من
اي حقيقة كون المعطف هيئا
الفصيحة واما انه قاس على الضارب الرجل والضارب بكر فاجاب
بهو عنه وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جواز ٥
لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار
في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه
على فاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعولية ووجه الحمل الاشتراك بينهما في
كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا
الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس
مع الفارق والضارب بكر يعني كما جاز الضارب بكر مع ان القياس عدم
جوازه لما عرفت وكذا اشبهه وهو الضاربه والضاربك وغيرهما فيمن
قال ان في قوله محل يعني سيبويه واتباعه انه اي الضمير في الضاربك
مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على
المفعولية

المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه شانه
لا يحتاج جوازه الى حمل حملا الا ان المحمول على ضاربك فانه كالحمل
المفعول له مطلقا اعني جاز (وفاعل المفعول له) وبيانه انهم اذا وصلوا
اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت
مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم يقصدوا الا التخفيف
تخفيف فقالوا الضاربك فان لم يحصل التخفيف بالاضافة
ه بل بنفس اتصال الضمير لما لم تعتبر والتخفيف في ضاربك وجوزوه
بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان
بينه كل منهما اسما داخلا على مضاف الى مضمر متصل محذوف فانه
قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد
عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين
في الضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة
لبنه لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعو
ثم يضاف ويقال ضاربك كي يتصور ضارب زيدا ثم يضاف

ويقال الضارب زيد ولم يقولوا ضاربُ زيدٍ فعلم انهما سقطت لا
تصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون
اصل ضاربك اياك ضاربٌ بالتنوين ثم لما اريد حذف التنوين
وصار ضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك فحصل التخفيف جدا
ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما
فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة تح
لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد
واعلم ان ههنا قبحة وضعف الجواب بكاية الضاربك وعبدنا وقصد
الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيريهما على الاجوبة عن استدلال
الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المصنف موافقة بعنوان ر
حاصل ذلك ان تجعل كل واحدة منهما اشارة الى المسئلة على حدتها
مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فحينئذ قوله وضعف الجواب
بمائة الهجان وعبدنا انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف
اليه لصفة مقترنة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب

ضارب

زيد

زيد كما عرفت والمالم يحكم عليه بامتناع بل بالضعف لانه قد
يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه ح يبعد فيه ما فيه
جاء من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وا
لكل من العنوانين الاخيرين الى مسئلة ظاهر وينقض الرد على القواعد
في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى الصفة
مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي والاضافي على حاله لان كل من
شيئي التركيب الوصفي والاضافي بمعنى اخر لا يقوم احدهما مقام
الاخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال
مسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان
مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة
جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهي قوله ولا يضاف
الاولى موصوف الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف
الى صفة فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة

دليلهم وصفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفتها اذا اجيب بان مثل

هذه التراكيب مما وكل في الجابة متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك

يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد

مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهيه لان الجامع ليس

مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والى

قائما مقامه منطوبا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد

اي مطابقا

اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا

القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة

الحبة الحمقاء وعلى احتمالين المذكورين لكن هذا التأويل لا يتمشى في جانب

توصيف

الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو

جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزؤ وكل فالمكان الذي

اضيف اليه الجانب هو الجزؤ والاضافة بيانية والكل الذي اعتبر

الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية

اي بيان

وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة وسحق عمامة واخلاق ثياب فان

في بيان   اي صوفها في خلق

اصلها

اي لا توصيف المكان بالغربية هو جانبه

103

اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف

واضيفت اليه واجيب بانه مثال لما انهما حذفوا قطيفة من

قولهم قطيفة جرد فصار كانه اسم غير صفة فلما قصد والتخصيص

لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم فى كونه صالحا لان

يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذى التخصيص كما اضافوا خاتم تما

الى فضة فحصل اضافة البيان حيث انه صفة لها بل من حيث انه

جنس مبهم اضيف اليها التحقيق وعلى عدم القياس اخلاق ثياب

ولا يضاف اسم مماثل اى مشابه صح للمضاف اليه فى العموم والخصوص ص

الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد

الاعيان والحبس ونحوه فى المكاسب والاحداث

او غير مترادفين بل متساويين فى الصدق كالانسان والناطق

لعدم الفائدة فى ذكر المضاف اليه مثل اذا قلت رايت ليث

اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد والاضافة الليث

اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف

الاضافة اللام الى الخاص يعني مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه ارتفعا
فيهما تخصيص بغير خفاء بسبب الاضافة الى المضاف اليه
ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص
العين من الشيء او كان اللام فيه للعهد ظاهر ثم واما اذا كان
للجنس ففيها خفاء ويرد على قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف
اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز ونحوه فان سعيدا
وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما
الى الاخر واجيب بانه متاول بجعل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ
فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ
ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح
واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح
وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره علة او الملحق به وهو ما
في آخره واو او ياء ما قبلها ساكن وانما كان ملحقا به
بالصحيح لان حرف علة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لما فيه
خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون متغيرها

اي الحروف العلة الواقعة بعد السكون

بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها
الحركة بعد السكون بخلاف الابتداء فكذا بعد السكون الى ياء المتكلم
كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي
في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما
الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في كلمة التي هي حرف
واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل
فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان
آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة
الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهم
قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمخ
الفة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الالف التثنية
كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخره اي
الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع
المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم
وسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلمي وان كان

آخره واواً انقلبت الواو ياءً لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة نحو مسلمي او انضم

الى ياء المتكلم فقلبت واوه ياءً وادغمت الياء في الياء وكسر ما

قبلها لانها اي انقلاب الياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها فتغير ما تحركت

بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كانت قبل الواو والياء فتحة بقي

ما قبلها مفتوحاً كما في مصطفي مسلمي وفي مصطفون مصطفيّ

لخفة الفتح وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين

اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما

الاسماء الستة التي مر البحث عنها عند اضافتها الى غير ياء المتكلم الا يقال

فاخي وابي اي قالوا اخي وابي منهما اذا اضيفا الى ياء المتكلم الا يقال اخي

وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسياً منسياً واجاز

المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياءً

وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي مالك ذو

المجاز بداره وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظاً ومعنى واجيب

عنه في شرح ... بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء ...

انه يحتمل ان يكون جمع ... له اب جمع اب فاصله ابين سقط

النون

...واما الاسماء الستة

النون في الاضافة فاجمع بالياء في الاحوال الثلث فتقول
ابي وقد جاء جمعه مسلما في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفدين
بنا بالابينا اي لما تحقق علمهن اصواتنا بكين وقلن لنا بابانا
فدا لكم وتقول ابي امراة قائلة لابنها عند اضافته الى الياء كم
ويجي بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وان فصلها
عن اخي وابي لانه لم ينقل عن احد منهم فيهما خلاف كسر ما يخالف مذهب
الجمهور وان نقل عنه بعضهم بعضا فذلك الخلاف في الاسماء الاربعة
غام ويقال في حال اضافته الى ياء المتكلم فما بالرد والقلب للادغام
في الاكثر ويجي اكثر موارد استعماله وهو فمي وبعضها ابقاه
الميم للعوض عن الواو وعند قطعه عن الاضافة وان قطعت
اي في فاء فم هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم
بالحركات الثلث وكون فتح الفاء افصح منها اي من الضم والكسر
وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورايت حما او حمك ومررت
بحم او حمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء او حمءك ورايت
ل حمءا او حمءك ومررت بحمء او حمءك ومثل دلو بالواو فيقال

هذا حموا او حموك ورأيت حموا او حموك ومررت بحموا او
حموك ومنهم من قصرها بالالف فيقال هذا حما او حماك ورأيت حما
او حماك ومررت بحما او حماك مطلقا اى جوازه مثل هذه الاسماء
الا بجعله مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجئ هذه الو
جوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل
يد مطلقا اى في الافراد والاضافة فيقال هذا هن ورأيت
هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك
وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الا
و ر جناس والضمير ليس باسم جنس فلا يضاف اليه على سبيل الشذ
ف كقوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف
الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه شاذ
لبعض هذه الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فتعرض اضافته
الى مضمر مطلقا بعد الاختصاص بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع
اى ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى الاسماء الاجناس
ليس الا بالاضافة النوع الثاني وهو جمع التابع منقول منه
الوصفية

من الوصفية الى الاسمية والفاعل للاسم يحتمل كونه فواعل كالكا ح
ــــ الكواهل وهو مراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حده باخروج نحو انّ انّ وضرب ضرب
لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اي متأخر في التلفظ مع سابقه
اي في المرتبة منه تدخل فيه الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث فصاعدا فتلبس
باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه من حيث يكون
اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئا كلاهما من جهة واحدة شخصية
مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة
الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما
ناشئ من جهة واحدة شخصية وهي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب ب
الى زيد في قصد المتكلم منسوب الى مجموع التابع والمتبوع مطلقا فقوله كل ثان
يشتمل التوابع كلها وخبر المبتدأ وخبر كان وانّ واخواتهما وثاني س
مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا
خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من
جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر

وجرى تمامه والاشتراك في التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد ولكن
هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ومن حيث
انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة
وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا عمل في مفعوليه (فيه ومظنونا) فليس انتصابهما
من جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا ومأخوذا عمل
في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر
في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او
تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال
ويا زيد والعاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ليست في
موقعها لان التعريف انما هو للجنس [illegible] لا للافراد والا فرادها
لحد او هو بالحقيقة التابع فالحد [illegible] قول كل ثان باعراب سابقه من
جهة واحدة لكنه اي دخل كل عليه افاد صدق الحد على كل افراد
المحدود فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها
فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع فيكون جيدا ومنعه كالمنصوص
عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه
مبتداء

اسمعيل

107

اسم يعد ان يبيّنه تركيبه مع متبوع على حصول معنى في متبوعها مطلقا

اسم دلالة مطلقة خبر مقيدة بخصوصية ما احترز به عن

عن ساير التوابع فلا يرد حلية البدل في جميع الامثلة مثل جائني اعجبني زيد علمه

او معطوف في مثل نحو ك اعجبني زيد وعلمه لان التاكيد في مثل نحو جائني

القوم كلهم على معنى الشمول في القوم فان الدلالة التوابع في هذه

الامثلة على حصول معنى في متبوعها انما هي لخصوصية موادها فلو جردت

من هذه الموارد كما يقال اعجبني زيد حسنه او علمني زيد وغلامه او

جائني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعها بخلاف الصفة فان

الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف يدل على حصول معنى في متبوعها

ج في اي مادة كانت وفايدته تارة فائدة النعت ليا تخصيص في النكرة كرجل

عالم او توضيح في معرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير

قصد لتخصيص وتوضيح كبسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم

نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد مثل نفخة

واحدة فان الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة

ولما كان غالب افراد الصفة المشتقات توهم كثير من النحو

بيان ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير

المشتق بالمشتق وكم يحضيا المعوراه تجوز ولا فصل ام
لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا
اذا كان وضعه لمعنى غير المشتق الوضعي لغرض
الدلالة على معنى الواقع في المنعوت عموما او في جميع الاستعمالات
مثل تميم وذي مال فان التميمي يدل وايما على ان ذا منسوب الى
قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا
اسمى بعض الاستعمالات بان تدل في بعضها كما تنبه على حصول معنى لذا
ما وجد يجوز ان يقع نعتا او في بعضها لا يدل على ذلك وحاله يصح جعله
نعتا مثل مررت برجل اي رجل كامل في الرجولية ماتر
جل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية صح ان
يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح
ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على وشبهم
والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معناها
في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا او في جعو
لهذا منع الاخر لانه يدل الرجل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة
لهذا وذهب بعضهم الى ان الرجل يدل على اسم الاشارة وبعضهم
الى الله

708

الى الله تعالى ببيان ومثل مررت بزيد هند اي بزيد ابوها الشار اليه
فهذا في عموم المواضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له
وفي هذا الموضع الاخر صفة التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع
صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة ة
لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة
الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة
الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه
اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع
الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قايم وان لم يكن فيها
الضمير الرابط يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح
ان يقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف ف
اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال له جر
وصفة وبحال متعلقة اي متعلق الموصوف يعني بصفة ا
اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه
اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتبار

يا كالأول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور
توجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعر ف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان
صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور
وامرأة صبور او فعيل ايضا بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جر يح
او صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة كان والثاني اي النعت بحال
متعلق الموصوف يتبعه في خمسة الاول منها الرفع والنصب والجر
والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي الباقي من
تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث كالفعل شبهه يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى
او مجموعا افرده كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا
بلا فصل طابقه وجوبا كي يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأ
نيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر
او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد وغلامه مثل يقعد غلامه
وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم

مثل

مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قايم ابوها مثل يقوم
ابوها وبرجل قائمة جاريته كأنك قلت مثل تقوم جاريته ومررت او قائم او قائمة في الدار
بيان
برجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره او قايم في الدار او
جاريته كأنك قلت اذا انظرت حق النظر وجدت الاول
وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الحقيقة البانية كالفعل
لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل
اذا اسند الى الضمير يلحق الالف في التثنية والواو في جمع
المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث
وكذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين وبرجال ضا
ربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضا
ربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب
وتضربان وتضربن فلم تقتض الثانية بهذا الكلام قلنا المقصود
الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية
وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان
لا يخرج منه بهذا الاعتبار كأن الباقي عن هذه التبعية

لما عرفت التعريف بالحكم عليها بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه
جواب لما
لما حكم عليه بالتبعية في الجملة الاولى لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية
فانه غير مطلوب لاعتبار ما بطل بعدم تبعيته لكونه كالفعل بالنسبة
الى الظاهر بعد ليتبين حاله بعدم التبعية ودفع توهم اشتراط كون
خبر
الوصف الخارج الى البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد
غلمانه كما حسن تقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل
غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون
غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والجمع
في الفعل المسند الى ظاهر ضعيف ويجوز في غير حسن ولا ضعيف
قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لان الجمع اذا
كسر الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومشابهته
لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه
الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من
التي بيان
الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل
خبرا مقدما على المبتدأ والمظهر لا يوصف لان الضمير المتكلم
والمخاطب

واما طلب اعرف المعارف اوضحها فلا حاجة له لحصول الت... ضحها بيان

ضح وحمل عليه الضمير الغائب على الوصف الموضح الوصف الا

الزام وغير الحال الكياد ولا يوصف به لانه ليس في المظهر المضمر معنى و

الوصفية وهو الدال على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على

قيام معنى بها وفي نسخة لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا

احتذر الشارح الرضي وقال المصنف لم يذكر انه لا يوصف بالضمير لانه

بين ذلك في الموصوف اخص او مساو ان الموصوف المع فه

اشترا اختصاص بالتوضيح المعلومية من الصفة يعني اعرف منها

لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون كامل في الصفة في التعريف او مساو يا

لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادنى منها والمنقول

عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام

ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساوات

ومن ثم اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو يا لم يوصف

ذو اللام الا بمثله اي ذو اللام الاخر او موصول فانه ايضا مما غ

لذي اللام لما عرفت بينهما من المساوات في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي

على المعرف باللام الجنسي او المضاف الى شيء ان مثل المعرفة باللام بلا واسطة
نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب
لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص
منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف
فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول
على البدل عند صاحب المذهب وانما التزم وصف باب هذا
ان [illegible] المشار به بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس
يقتضي جواز وصفه بذي اللام وهو موصول والمضاف لا [illegible]
للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس
[illegible] يتصور [illegible] لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف
من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج
التعريف فتعين ذو اللام لانه في نفسه محل الموصول عليه لانه مع
صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم ان الكريم [illegible]
اجل ان التزام لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص
بجنس دون جنس مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان الخبر

اليه

وصف باب هذا بذي اللام
لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف
مررت بهذا الابيض لانه صح



اليه نسيان بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبة لا شيء
او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقط بالنسبة متعلق بالمقصود
من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه
ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد مقصود بنسبة المجيء اليه
المجيء الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبة
الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مع متبوعه احتراز عن
غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه
احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه فيخرج بقوله مع متبوعه
المعطوف بلا وبل ولكن واما وام واو لان المقصود بالنسبة واحد
الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع
مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بها
ان لا يكون ذكره على سبيل التبعية من غير استقلال ولا شك ان المعطوف والمعطوف
عليه بكل من الحروف الستة مقصود كل منهما بهذا المعنى ولما تم الحد بيانا
وكثيرا ما يعبر عنه تابعا اردفه بزيادة التوضيح فقال يتوسط بينه اي بين
التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم
الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بمثال تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة

لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشجاع والكريم
فالصفة الداخلة عليها حرف العطف مثل الثاني والثالث جهتان احديهما
كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه والاخرى كونها معطوفا
على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة
من جهتها الاولى تابعة لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف
لانه يتوسط حرف العطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون العطف الثاني

على الاول فلو لم
يكن قوله مقصودا بالنسبة
مع متبوعه الصفة من جهتها
الاولى في حد المعطوف من جهة
ليست معطوفا فلم يبق مانعا
وقيل قد جوز الزمخشري وقوع
الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد
اللصوق في مواضع
عديدة من الكشاف
وحكم المصنف في شرح المفصل

وبه حكم المص في شرح المفصل في مباحث الاسماء [illegible] وكما
منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون في صفة لقرية
لكن الشيخ يقول تابع يتوسط لا دخل فيه مثل هذه الصفة وتقل عن المعاني قال
في امالي الكافية ان قيل جائني زيد العالم والفاضل تابع يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان
عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف
لما بينهما من التغاير فلو قصد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع
انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحرف المتوسط بينهما
عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك
فجعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير
ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل
بارزا كان او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك
لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله
ومعنى من حيث انه فاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو
عطفا على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان

والفاعل

ضمير المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده
مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد
لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا
تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير متصلا لفظا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء
وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما
الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل
بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد
طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف
العطف نحو ضربت اليوم وزيدا او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف
هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه لانه قد يؤكد
بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد فالامران
متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى
ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح
واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور
بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا

جاز انفصاله



انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره حكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض
حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجي في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف
عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي الاستعارة المرفوع له فذلك ولا يكتفي بالفصل لان
الفصل انما يكون بدلا عن جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فيجب ان لا يكتفي التاكيد بالمنفصل
لوجه لا يتصور له التاكيد فكيف يكتفي بما هو بدل فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد
والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني
كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك لان بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره
بالثاني كما في الحرف الزائدة في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار حال
السعة والاختيار مذهب البصريين وجاز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون تركها اعادة
في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل
في نحو جاؤوا كلهم والابدال منه مثل اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل
وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك
من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني
الا مع اعادة الجار قلت التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل متبوع او بعضها
متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيا المتبوعيهما ولا منفصلين عنه لعدم

تخلل فاصل بينها وبين متبوعها فلا حاجة في ربطها الى متبوعها الى تحصيل
مناسبة زايدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل
بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل
في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن مرافقة الاتصال
ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام
الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون
ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله
احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه
وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل
قولك يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده
عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو
منتف في المعطوف واما في رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم
التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ

على المعطوف من حكم المعطوف

أي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في أحوال
عارضة له بالنظر إلى نفسه وغيره إن كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا
أوجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لأن ضم زيد بالنظر إلى حرف النداء وإلى
كونه موصوفا مفردا معرفة وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة واختير نصبه في
يا زيد وعبد الله لأن عبد الله ليس مثل زيد فإن زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف
ومن ثمة أي من أجل أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما ذكر ولم
يجز في تركيب ما زيد بقائم أو قائما ولا ذاهب عمرو إلا الرفع في ذاهب
إذ لو نصب أو خفض لكان معطوفا على قائم أو قائما فيكون خبرا عن زيد
وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الراجع في المعطوف عليه العائد إلى اسم ما فتعين
الرفع على أن يكون خبرا مقدما والمبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة
ولا مانع منه وإنما كان لقائل أن يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي
يطير فيغضب زيد الذباب فإن يطير فيه ضمير يعود إلى الموصول وفيغضب المعطوف
عليه ليس فيه ذلك الضمير فأجاب عنه بقوله وإنما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب
لأنها أي الفاء في هذا التركيب فاء السببية أي فاء ولها نسبة إلى السببية
بأن يكون معناها السببية لا العطف [illegible] جملة واحدة

فلا يرد نقض على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين
بحكم واحدة حيكنتي بان يعطف الاداة والمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب او نفهم
منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن
ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد يطير الذباب واذا عطف اي
افاد في العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولهما
بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول
على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولهما والاكثر
الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين واما حال على معمولي عاملين لا معمولي
عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا او لا على اكثر من اثنين فانه لا
خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول وذلك
لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب
مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف
كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ
امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان جائزا بحسب الظاهر لكنه لم يجز عند الجمهور
بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان تقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء

فانه يجوز

215

مطلب التأكيد

فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الا بتأويل الواردة
عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يراد غيرها وعدم جوازه كذلك العطف مع
خلاف الواو جائز في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
وان في الدار زيدا والحجرة عمرا اعني الا في صورة تقدم المجرور وتأخر المرفوع والمنصوب
والحجرة في كلامهم اقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد
السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة
ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قرئ يريدون
عرض الحياة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض الروايات اي عرض
الآخرة التأكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشأنه عند السامع نحو يجعل حاله
ثابتا متقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب
اليه في هذه النسبة هو متبوعه لا غيره وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع
ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب
زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم
السامع ان يريد بالقتيل الضرب الشديد فيجيء ايضا بتكرير اللفظ حتى لا يبقى شك
في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى شيء والمراد

نسبة الى البعض متعلق بانه كما في قطع الامير اللص اى قطع غلامه فيجب في تكرير المنسوب
اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه
او عينه او في الشمول اى التأكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذى ذكرناه
او في الشمول المتبوع افراده في ما لفظ الشارح بجواز الاخ نفى المتبوع البدل
في الشمول لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه
لم يرد النسبة الا بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلا ايضا و
كلتهم واربعهم نحو جاء وهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد واذا عرفت
هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد بقوله يقرر امر
المتبوع اما البدل والعطف فظاهر وجهه واما الصفة فلان وضعها للدلالة
على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف
البيان فهو لتوضيح متبوعه وتحقيقه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره
المص في شرحه وهو اى التأكيد لفظى اى منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوى
اى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظى هو تكرير اللفظ الاول اى تكرير
اللفظ الاول ومعناه حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا
فان ذلك في حكم التكرير اللفظ فهو يقرر امر متبوعه وان كان مخالفا له في الفرد رة

لفظا الاول لفظا

واعيه

وعينه الى المثنى لانه لا يؤتى بتكريره متصلا ويجري اي التكرير مطلقا اي التكرير الذي
هو التأكيد اللفظي الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسما او فعلا او حرفا او جملة
او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التأكيد اللفظي الاصطلاحي
وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون الغرض من هذا التعميم عدم اختصاصه مقصودة
بالفاظ محصورة كالتأكيد المعنوي فان التأكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة
اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكله واجمع واكتع وابتع
وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة وقيل لا معنى لهذه الكلمات
الثلاث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام
وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة اي روي وابتع من البتع فهو
طول العنق مع شدة غرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعانيها
التأكيدية بالتأمل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي
يعمان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغهما افرادا
وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العائد الى متبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد ونفسها
في المؤنث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض
العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث

العاقل وغير العاقل من المذكر والمؤنث فاستثني النفوس لعين او لبس تغليبا كالقوم
في الثالث ثانيا للمثني نحو كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة المذكورة
لغير المثني مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المذكر في كله نحو قرأت
الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن
نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع
وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة واجمع
بناء على جماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء واكتعون
كتع وابتع بتعاء وابتعون بتع وابصع بصعاء وابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا
ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى
ذكر الافراد لان الكل عام يجب ان يلحظ افراده او جمعه وهم تقرا اجزاء لا يصح تاكيده
بكل واجمع يجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما
كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فايدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت
العبد فان العبد يتجزى في الاشتراء اي فيصح تاكيده بكله لتغير الشمول بخلاف جاءني
زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع
المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده اكد ذلك

الضمير



117

الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء
الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل في هذا وقع
تاكيدا للتشكيك نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقطعه
هو يحتمل ان زيدا اكرمني نفسه لا التبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع
الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز
تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك
نفسك ومررت بك لعدم اللبس و بالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل صح
بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاءني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان
كلا واجمعين ليسا من العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع
واخواته يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني تستعمل هذه الكلمات
الثلاثة بتبعية لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا تقدم يعني اكتع
واخواته عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه فذكرها اي ذكر اكتع مع اخواته دونه اي بدون
ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية والارجح ذكرها في تبعيته بدون
الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي تقصد النسبة اليه نسبتها
الى المتبوع دونه اي بدون المتبوع اي لا تكون النسبة الى المتبوع مقصودة

ابتداء او نسب فما نسب الى البدل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيد النسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه
مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك ومررت بزيد اخيك فهو مقصود بما نسب الى المتبوع اليه
عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به
وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع
ولا يفسد الحد على مثل لان بتبوع مقصود ابتداء ثم بداله فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما اي المعطوف
مقصودان بهذه للغير فان قيل هذا الحد لا يصدق على البدل الذي بعد الا في مثل ما قام احد الا زيد
فان زيدا بدل لان احدا ليس بينه ما نسب اليه من عدم القيام مقصود بالنسبة الى زيد بل
النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد فلما نسب الى المتبوع هيهنا
القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق
على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب المتبوع فان النسبة ماخوذة في الحد اعم من يكون
بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة الى الشيء واخراجها ما يكون الاول توطئة
لها وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي
بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما ... خاطم قصره وبدل الاشتمال اي
بدل بسبب ما بينهما من اشتمال احد المبدلين على الآخر لا اشتمال البدل على المبدل منه
نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط

اي بدل

اى بدل مسبب عن الغلط فالاضافة فى الاخرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى
ملابسة فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعنى يجب ان فيما الان يبنى بينهما
هاليكون احترازا عن نحو جائنى زيد اخوك فزيد اخوك وان اختلف مفهوما فهما
متحدان فيما قال الشارح الرضى واما الى الان لم يظهر لى معنى فرق جلى بين بدل
الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل
وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه
بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو
الاول قال فى الجواب الاتم ان المقصود فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال الا
الغلط وقال بعض المحققين فى جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا
بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جائنى اخوك زيد ان قصدت
فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثانى تتمة وتوضيحا فالتابع عطف بيان وان قصدت
فيه الاسناد الى الثانى وجئت بالاول توطئة له ومبالغة فى الاسناد فالثانى بدل
وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة
فالفرق ظاهر والثانى اى بدل البعض جزؤه اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه
والثالث اى بدل الاشتمال بينه وبين الاول اى المبدل منه ملابسة بحيث توجب

الثابتة المتبوع النسبة الى الملابس كالاخوة لجبر زيد ... النسبة المتبوع ... ابنا
انه يكون زيد محبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويفهم نسبة الاعجاب الى زيد نسبة
اما صفة من صفاته كالجمال وكونه في سلب ... ثوبه بخلاف ضربت زيدا غلامه وضربت زيدا
حماره لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحة اعتبار غير زيد فيكون من باب
الغلط بغير حاله يكون بلحاظ الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءا او فيه ... فيه
ما ذاك من المبدل منه ... من البدل ... الملابسة ... التمييز
فلكه والمناقشة بان التمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن
ان يورد للمثال احتمال رايت ... الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان
البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم
يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب
فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون
بان تقصد اليه اي الى البدل من غير اعتبار الملابسة بينهما بعد ان
غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه
معرفتين نحو ضربت زيدا اخاك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو
بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة

من معرفة

119

من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة من المعرفة واجب لئلا يكون المقصود
انقص من غير المقصود من كل وجه فانه فيه بصفة يكون كالجابر لما فيه من نقص
النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك
ومضمرين نحو الزيدون ضربتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك
ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب مثل ضربته زيدا
لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر
منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما
واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود بيانه
اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فمثال الاشتمال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي
واعجبني علمك واعجبتك علمي وضربتك حمارك وضربتني حماري وعطف البيان تابع
شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن
البدل والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان
اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما
على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر
فان ابا حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان

باب عطف البيان

قوله تابع شامل لجميع التوابع
قوله غير صفة يخرج النعت
وقوله يوضح متبوعه يخرج
البواقي لكونها غير موضحة
لمتبوعها
تمت

له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد وانى
على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره
ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر
ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل
اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده
فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفصله
اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك
البكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف البيان للبكري جاز وان جعل بدلا
منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو
غير جائز لما ذكر فيما سبق في المضاف نحو زيد واخره عليه الطير ترقبه وقوعا عليه
الطير ثاني مفعول التارك ان جعل بمعنى المصير والا فهو الحال وقوعا ترقبه
حال من الطير ان كان فاعلا للظرف وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في عليه
ووقوعا اي واقعة حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لان تزهق روحه لان الطير
ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما ما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد
بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف

البه

البه الصفة الموفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ان يراد به
ما هو اعم من هذا الباب اى كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا
فتبدل صورة البدل فى ايضاحاتك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا
حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد
بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثانى افيد المبنى اى الاسم المبنى
وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الكلام المبنى
اذ لو لم يعرفها لكان تعريف المبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى ما ناسب
اى الاسم ناسب مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد
بالمناسبة المنفية فى تعريف المعرب هو هذا المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل
هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى مبنى الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة
الاستفهام او شبهه كالمبهمات فانها تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة او الصفة
او غيرها او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار
او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه
للحروف فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قراه بالفتح
او وقوعه غير مركب مع غيره على وجه يتحقق عامله فيكون من المضاف من المركبات الاضافية

الموصوفة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بني رد وا مضاف اليه موب وما كان

المبني مقابلا للموب واعتبر في الموب امران التركيب وعدم الشابهة بالمبني الاصل

فكان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما

فقط فكلمة زيد ههنا مبني في الحال اختلف ترتيب ذكر الشابهة والتركيب في

في الموب والمبني تفننا و باخبار التوهم بما هو وجودي في تفسيره والعابة

اي العاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر

للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون العاب المبني في

الموب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصر يون

الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا

يطلقون بها على الحركات الاعرابية ايضا كما في صدر الكتاب حيث قال بالضم رفعا ما

والفتحة نصبا والكسرة جرا مع غير ما كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة

والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني والاثر المترتب على بنائه ان لا يختلف اخره اي المبني

لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اي قد يختلف اخره لا لاختلاف العوامل

نحو من الرجل ومن امراه ومن زيد وهي اي المبني والعاء ثبت باعتبار الجنس المضمرات

واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات

بالرفع

بالرفع عطف على اسمي الافعال لا على الافعال المقصود المختص ببيان حكم الاصوات
فيما بعد بالاصوات لا لبيان الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان
جميعها ليست مبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب اى انواع في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل
واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسم الاعراب واذا كان مبنيا على
الحركة فلا بد عنده لك من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان
اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة لم اختيرت هي دون الباقيين اى عند المبني
المضمر ما وضع لمتكلم يتكلم به ولمخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن
يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسمي والالفاظ كلها هو موضوعة
لغايب مطلق او غايب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان
كانت موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما
اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه
او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث
المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا وانما كان متقدما
من حيث المعنى او من سياق المعنى الكلام كقوله ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميت

من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بمتكلم صح

مضمرات

فيل عليه ان يكون حكمه متقدم ذكره معنى وان لم التقدم حكماً فاما جاء في ضمير الشأن

والقصة فلانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها

مبهمة ليتعظم وتتوهم في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا

او صار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال ضمير الشأن

في ضمير مجهول ربه رجلا وزيد ربه رجلا وهو اي الضمير بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل

فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر

سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلق عندي زيد او غير مجاور له نحو ما

ضرب الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به

ويكون كالجزء منه وسواء المضمر باعتبار الاعراب اقسام منصوب ومرفوع ومجرور

لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل

واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث

اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل ولتوقف

المانع من الانفصال انت والله تعالى اعلم فذلك اي فحصل خمسة انواع المرفوع المتصل و

والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول منها المرفوع

المتصل نحو ضربتُ ضربتُ على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربتَ على صيغة المتكلم

الواحد



مضمرات

الواحد المجهول الماضي المنتهيين اولهما اما ضُرِبْتُنَّ على صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي
وثانيهما اما ضُرِبْنَ على صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم
لان الضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون المتكلم الكل وصوف
التعريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن وعلى هذا فقس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا نحن
انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير انت انا انتما
هوان اجا عاد محذوف الالف لو احق حال له على احواله من افراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمين الاول المتصل
بالفعل كضربني اما ضربنا ضربك ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه
ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل كو انني انا انك
انكما انكم انك انكما انكن انه انهما انهم انها انهما انهن والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي
ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهن وفي اياي خلاف
كثير والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على المتكلم والخطاب و
الغيبة والافراد والجمع التذكير والتانيث والنوع الخامس على اي
مثال المتصل بالاسم لا مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك



الا فيما سمعن و ورد لتالك الملتمس وكان المقياس ان يكون لكل واحد من المتكلم
والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين بدلالة على ستة معان كضربت
وضربنا فضمير ضربنا مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا مشترك
بين الاربعة المثنى المؤنث والمجموع المذكر والجمع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة
الفاظ اربعة غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث
واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف
المشترك بينهما والتاء حرف تأنيث وبقية الانواع نحو ضاربة بعد نحو اعني
ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة صار المجموع اثنتي عشرة كلمة لثمانية
عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع نحو اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها
ستين كلمة لتسعين معنى [illegible] لتلك الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام
بذكرها فالمرفوع المنفصل [illegible] المنصوب والمجرور المتصلان [illegible] لا
لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوز [illegible] الحذف الى
وضعوا للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة
المشهورة [illegible] ويكون فيما بقي دليل على ما القي نحو ما مضى في الترخيم ولكن
هذا الاستتار [illegible] في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر



اليه واذا اوقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور جلب عليه ما لا التباس
فيه لاطراد الباب وانما قال من هذه هي لما جاء له كما هو الظاهر لكون الشمل اقتصارا
على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقدم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال
الفصل لوضوح هو التخصيص نهاها واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك
والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند
زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه اي
الضاربة الجارية على زيد حيث وقع خبرا له وهي صفة لهند احب قام القرب
بها وانما يجب ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا اذ الا لكان ما حلا في صورة الفصل لوضوح
بها ولد تاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحو الزيدون ضاربوهم نحن
وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختارنا
بالمثل صورة لالبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس ليطرد الباب واذا اجتمع
ضميران وليس احدهما مرفوعا اخبر بعض نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل
فكانه لم يقع الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان
اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من
الآخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الث

الضمير ... لانه اذا قلت ... لا يتصل بالجار لانه خلاف ... لغاتهم بخلاف المنصوب نحو ... اتق وذلك لكونه مسند اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير هنا الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه لالتبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه بما الفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان الحكم جعله ما هو خلاف الظاهر وهو زيد الاحاجة اليه صح صح صح صح

لئلا يلزم تقدم المضمر لفظا ورتبة من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر
احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتجوز المتكلم في تأخير الاعرف
ولا يجوز طلبه في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه جواز الاتصال ايضا
نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه
باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه با
عتبار الاعتداد بالفصل بما يفصل وان كان متصلا وكذا نحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما
مرفوعا بل جر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك
الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل وكذا الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل
والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون اعرف ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كلا من
التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الاخر فيما هو
كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة
الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين واعطيته اياك مثال لما
يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها
اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد جائيا وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب
ان يكون خبر المبتدأ اذا كان ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا وكان زيد جائيا

وكنته لانه

724

وكونه لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال فيما شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال
فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال المختار لان رعاية الاصل
اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا
لكون ما بعد لولا مبتدأ اي محذوف الخبر تقول لولا انت الخ يعني لولا انت
لولا انتم لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هي لولا هم لولا هن لولا هما لولا سبع
لولا انا لولا نحن اي آخره لكن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا
نحن اي آخره لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بطريق ذكر الكل الاكثر في الاستعمال اتصال
الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت اي آخره وجاء في بعض
اللغة لولاك وعساك اي آخرهما فمذهب الاخفش ان الكاف بعد لولا ضمير
مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت
كانت في هذا المقام فيه انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور ومذهب سيبويه ان
لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش ونظر
في ما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فمذهب الاخفش ايضا انه ضمير منصوب
واقع موقع المرفوع وسيبويه ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهاهنا
ايضا الاخفش في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي

فصل نون الوقاية

لحقها

ياء المتكلم للازمة في الماضي اذا لحقه تلك اليا ولتبقى اخر الماضي من الكسرة المختصة بالاسم التي هي

اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية لكونه حرزا وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع

لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا من نون الاعراب يعني من نون هي الاعراب لكونه حرزا يبقى اخر

المضارع ايضا من تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة

لم يكن الذي لكونه وقل الحج لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع

ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة

على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها احترازا عن اجتماع النونات

وعن اجتماع الامثال في لكن ولقرب اللام من النون في لعل وحملا على اخواتها لكنه في ليت يجب الحاق نون

الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع فيه اي في ليت وللحمل على اخواتها خلاف

الاصل في من وعن وقد وقط ومعنا هما حسب المحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل

في البناء وهو قلة الحروف فعكسها اي لكن وليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل

التضعيف ولكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم

او بعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع منفصل ضمير مرفوع المكان

الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابقا للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا

وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا الضمير فصلا وذلك التوسط لفصل

ذلك

ذلک المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا اعنى للفصل بينهما ثم اتسع فادخل
فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة
اللبس وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما
يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لانه كالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل
من عمرو واقتصر على مثال افضل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل
العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل
لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل فيه
لكن الخليل لم يعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدا اى يستعمله
بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا والا فالعرب لا يعرف المبتدا والخبر وما بعده خبره مرفوعه
خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله واما يعرف
من العرب جعله مبتدا برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيد هو المنطلق
وفي بعض نسخ المتن مبتدا وما بعده خبره بدون الواو وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة
ويراد لفظا قبل الثاني البتة للتوهم لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال
مع الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك يجب المخصوص اعم من ان يكون قبل الجملة
او لا فلذلك فسره بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجزء من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير شان

مطلب ضمير الشان

اذا كان مذكراً رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة لو كان مؤنثاً
ويحسن تأنيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثاً ليحصل المناسبة بغير ذلك الضمير الغائب
لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بعض القصة من الجنس المذكور والظاهر ان قصه
يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة
فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع بهذه التسمية اولا و
ايضا يلزم سنداً ك قصة يفسر بالجملة بعده فعلى هذا الوهم يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض
القاعدة بقوله الشان هو زيد قايم على ان يكون هو مبتداء راجعاً الى الشان وزيد قايم
خبراً عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم الجملة مفسراً بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى
الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قايم كما لا يخفى ويكون ضمير
والقصة متصلا او منفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل
فان كان عامله معنويا بان كان مبتداء كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان
مستترا او لا بارزا مثل هو زيد قايم مثال للمنفصل وكان زيد قايم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قايم
مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضمار لا انسبا منسا حال كونه منصوبا ضعيف
اي جايز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة ولعدم جواز
فلكونه على صورة الفضلات واما ضعف فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله

الا من بين ظل

126

من بوخل الكلمة بوما يلي فيها جاء ضرا وظباء الا ح ان المفتوحة اه اهون ما انها اي حرفه
بنية الضمار ربهنا مع كونه منصوبا بلازم كقوله تعود آخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وقد يك
لانه قد خففوا ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد خففها ما وجدوا ان المكسورة
المخففة عاملة في الملفوظ كما في قوله تعود ان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة
في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى بشبهها بالفعل من المكسورة فهي احرى بالعمل فاولوا لم ولم ...
عاملة في الملفوظ قدروا اعلها في ضمير الشان لئلا يلزم مزيد المكسورة عليها عملا مع انه احرى به ولم
يجوزوا الاظهار فرقا بكل لغير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا
بلزوم حذف ضمير الشان اي مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة
الموضوعة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه
اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق حقيقة
في الاشارة الحسية خلاف ضمير الغايب واحواله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية
لا حسية وقوله ذلكم الله ربكم محمول على التجوز وانما بنيت كما سبق داعي
الى اسماء الاشارة في احوال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من
نسبة الخبر الى المبتدا او دلتنا ه فان رفعا وذين نصبا وجرا اي ذان وذين حال
كونها في المثنى المذكر قدم لكون النفس اقرب الا ماهو وعلى هذا التفصيل في التركيب الثلثة

لشبهها بالحروف صح

مطلب اسماء الاشارة

الباقية فقط هي مبتدأ او فتحة فاتح ما عطفا عليه معبرا كل واحد منهما بحال اعرابه وجى
في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر دونه فقط تقول هذان
طرح السلطان على احدا لوجدة وللمونث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المونث الواحدة
لالزوم تبقي منها الا هي وضرب وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان تكون مثلها
وقيل هما اصلان وتقول باصالتها قد قنا على سايرهما لو عينا وتي تقلب الثاني ياء وته وذه بقلب
الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهاء وتهي وذهي بوصل الياء بهاء وللمثناة اي المثنى المونث
وتان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يبغى من لغاته الا تاكثرة دورها على الالسنة ومنهم
بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور
على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع
وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة كلمة اتفاقي لا لقصد الاعراب
لوجود علة البناء فيها ولجمعها اي جمع المذكر والمونث اولاء مدا وقصرا اي
ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا كتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة
بعني يدخل على اوايلها على سبيل الحروج والعوض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي
كلمة ها لفظ الحقيقة منها وانما هو حرف جي به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جي به
للتنبيه على النسبة الاسنادية في قولك ها زيد قايم وهذان زيد قايم ويتصل بها اي باوايل

الاسماء

127

أسماء الإشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الإفراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث وإنما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها
ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ذلك زيد وذلك وهي أي حروف الخطاب خمسة والقياس
التفصيل يقتضي الستة لكن اشترك خطاب الاثنين فرجعت إلى خمسة مضروبة في خمسة من
أنواع أسماء الإشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة
إلى خمسة لاشتراك جمعيهما وإنما جعل من أنواع أسماء الإشارة لأن أفراد المفرد
المؤنث ترتقي إلى ستة فيكون أي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي أي
تلك الخمسة والعشرون ذاك إلى ذاكن يعني إذا أشرت إلى مذكر وخاطبت مذكرا
قلت ذاك وإذا أشرت إلى مذكر وخاطبت مذكرين قلت ذاكما وإذا أشرت إلى مذكر وخاطبت
مذكرين وعلى هذا القياس إلى ذانك وذانك إذا أشرت إلى مذكرين وخاطبت
مذكرا إلى ذانكن وذانكن إذا أشرت إلى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذا البواقي
يعني تاك إلى تاكن وتيك إلى تيكن وتانك إلى تانكن وتينكن وأولئك بالمد وأولاك
بالقصر إلى أولئكن وأولاكن أما ذلك فقد أورده الزمخشري وأما الكوفي في الفصحى فلا تقل
ذلك فإنه خطأ ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وأما المتوسط فلأن
التوسط لا يتحقق إلا بتحقق الطرفين ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث

مقام الآخر بل من هام تجديد الوتى منهيا وحاله اي غيره فقال ويقال وتلك وتالك وذالك
حال كون ها تبين الآخر بل مستبين ولولاك بالكلام ان هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك
في افادة البعيد ولا يبعد ان يحمل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واثنا تاك
وتانك وذانك مخففين وارداك بغير اللام للمتوسط بوجوده وما هو للمتوسط بوجود
حرف الخطاب منه للقريب داما ثم وتهنا بضم الهاء وتخفيف النون وتهنا بفتح الهاء
وتشديد النون وهو الاكثر وهنا وبكسر الهاء ايضا فلمكان الحيي خاصة
لا يستعمل في غيره الا تجوزا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة
فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعدودة من المبنيات
في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئية يعني لا يكون جزءا
تاما ان كان جزءا تميزا او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد
بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه
كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما قيد كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا
لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده
ايضا جزءا لكن لا يكون جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي
لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه

نحو فمن

ثم معرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة
على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها
معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا جزء مثل اذ وحيث
وليس لهما صلة اصطلاحي حينئذ ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة
بما لا يتوقف معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزء الا مع
هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناه الاصطلاحي
ولا يلزم الدور ورد ذكر العائد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريحا
بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بعينها اعم بحسب
المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد
اعم من ان يكون ضميرا او غيره وان كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب
ان يكون ضمير الموصول عينها بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد
جملة خبرية او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير ضمير له اي للموصول
لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام
الحرفية فجعلت صلتها ما كانت جملة معنى دونها صورة عملا بالحقيقة والشبه
جميعا وهي اي الموصول الذي للمفرد المذكر والتي للمفردة المؤنث واللذان

للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال
النصب والجر والأُلى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر
اشهر والذين كالأين لجمع المذكر واللاتي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة
المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى
الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي
لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء و
في اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا
نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل والسماء وما بناها ومن اغلبه
فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمؤنث والمجموع والمذكر والمؤنث
وأي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار وأية
بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار وذو الطائية اي
المنسوبة الى بني طي لاختصاص نحو بها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي
قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها
وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت
والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي والمثنى والمجموع والعائد

المفعول

المفعول اى العائد لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا
لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى
الله يبسط الرزق لمن يشاء اى لمن يشاؤه اعلم ان النحاة وضعوا
بابا يسمونه باب الاخبار بالذى او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين
المتعلم فيما تعلمه فى هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا
لاحد اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم طريقة
الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم
ان ذلك الاخبار فى اى اسم يصح واى اسم يمتنع فاراد المص الاشارة الى
هذا الباب واذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذى
اى باستعانة الذى او التى او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار
لان الذى يخبر عنها لا يخبر بها صدرتها اى اوقعت كلمة الذى او ما
يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اى فى موضع
ما هو مخبر عنه بالذى فى الجملة الثانية يعنى فى موضعه الذى كان له فى
الجملة الاولى ضميرا لها اى لكلمة الذى واخرته اى المخبر عنه من الضمير
خبرا عنه نصب على الحال او خبر اخرته بمعنى جعلته اى جعلته خبرا
متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذى
اوقعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع ما هو مخبر عنه
فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى كان له فى

الجملة الاولى وهو محل المفعول منصوب بتضمين الذي ولاخرت المخبر عنه يعني زيداً
وجعلته خبراً عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي
الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها
فان صلة الالف واللام لايكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يوخذ
اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل او اسم المفعول من المبني للمفعول بشرط
ان يكون الفعل الذي تتضمن الجملة الفعلية متصرفاً اذ غير المتصرف نحو نعم
وبئس وحبذا وعسى وليس لايجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا
يخبر بالالف واللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لايكون في اول
ذلك الفعل حرف لايستفاد من اسم الفاعل او المفعول معناها كالسين
وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم
زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائماً فيفوت معنى السين
فاذا يتعذر امر منها اي من الامور الثلاثة التي هي تصدير الموصول ووضع
عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبراً تعذر
الاخبار ومن ثمة اي ومن اجل انه اذا تعذر ~~الخبر~~ امر منها
تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون
ضمير الشان مخبراً عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير
المخبر عنه خبراً لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف
بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف
فلايجوز في ضربت زيداً العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل

ولاعن

ولا عن عاقل بدون زيد لا يستقيم لانه يستلزم وقوع الضمير هنا وهو عاقل علا

او اذا اخبرت عن عجبوا علما فقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في مصدر العامل

بدون المعمول فلا يجوز في تعجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق

القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار

عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال

يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع

في الاسم المشتمل عليه لا في الضمير المستحق لكونها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي

لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فبقي ذلك الخبر بلا ضمير وكذلك في الاسم المشتمل عليه اي

على الضمير المستحق لغيرها في زيد ضربت غلامه فلا يصح لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول

بقي المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل واحد منهما ممتنع

وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا او ما زيد قائما

موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع

اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره

النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس ورباه بمعنى شيء ومنكر غير

على وزان شيء الموصوف عند سيبويه نحو فنعما هي اي نعم شيئا هي او نعم شيئا هي وصفة

نحو اضرب ايّهم ضربت اى ضربا اىّ ضرب كان ومن كذلك ان يكون موصولة نحو اكرمت

من جاءك والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والشرطية نحو من تضرب اضرب

وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي عليه السلام

محمد ايانا اى شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك الكريمة الا في التامة والصفة فانّ

كلمة من لا يجي تامة ولا صفة واى للمذكر كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء

التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم

اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة

نحو يا ايها الرجل قيل اى يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص كمن التي لا تقع صفة

اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل الاستفهامية نحو مررت

برجل اى رجل رجل بعظم يسأل عن حاله لا يعرف كل احد فنقل عن الاستفهامية

الى الصفة وهي اى كل من اى واية مؤنثة بالاتفاق وحدها الاسبارلها

في الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان وذو

الطائية وانما اعرب لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص

الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا اذا كانت موصولة وحذف صدر صلتها

نحو ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فمن قرأ بالضم ابهام

بهولنه



هو الذي وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها [illegible] الاضافة ج
الى غير صلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف
من الغايات ما بينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائها مثل يا ايها الرجل
كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى بان كل ما يبنى منادى مفردا
سوقة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى ذكرها ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان
احدهما ان معناه ما الذي ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعت
ان صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس وح جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ
محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال
في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اي شيء وجههما اعتبار ان احدهما
ان ماذا بكليهما بمعنى اي شيء وذا زائد والظاهر ان مجموعهما واحد فان معنى
قولهم انهما بكليهما بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا
زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وح جوابه نصب اي منصوب على انه
مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون جواب مطابقا للسؤال في كون
كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول النصب ايضا بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على
انه يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المص لفوت المطابقة بين السؤال والجواب

والظاهر ان [illegible]



أسماء الأفعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي اللذين هما من اقسام
بمعنى الاصل فعلية بنائها لكونها مشابهة بمعنى الاصل فما قبل اي فما بمعنى التجرد واوه بمعنى التوجع
ما تراه به تعجب وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالي لان المرجع على الانشاء وهو سبب
بان يعبر عنه بالمضارع اي الحالي مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات
ذاك بمعنى الماضي اي بعد في حجاز وبكسرها في بني تميم وبالضمة في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى
الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذين حملهم على ان قالوا ان هذه
الكلمات واشباهها ليست بافعال مع تأديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها صيغ
[illegible] صيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون
رويد مثلا موضوعا على الكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس بقال بعضهم ان صه مثلا اسم
للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء [illegible]
ربما يقول صه من لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص
ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان بمعنى الامر او الماضي واكتساه ان يكون
هو الحسب لوضع فلا يرد مثل الضارب [illegible] على التوقيف وفعال اي ما يوزن
بفعال الكاين بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال
سيبويه هو مطرد في الثلاثي ورد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا اي اول

بمفهوم قول سيبويه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قيل كثرة واما في الرباعي فاتفقوا
على انه لم يأت الا نادرا او فعال حال كونه مصدرا مؤنثة كفجار بمعنى الفجرة والجور
قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم يثبت الى الآن دليل
قاطع على تعريفه ولا على تأنيثه او حال كونه صفة مؤنثة مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة
مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر
عدلا ووزنا اما وزنا فظاهر واما عدلا فلانه ذهب اليه النحاة الى ان فعال بمعنى الامر
معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال بمعنى
ومفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى انه لكون اسماء
الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل
في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل
بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال
وبين وجههما في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال
كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان وانما قال علما ليخرج مثل باب
وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني
للاعيان وصفه مؤنثا صفة علم وذكره للتنبيه على انه لم يبق الا كذلك كقطام

بحث الاصوات

كقطام علماً للمؤنث وغلاب ... مبنية في استعمال اهل الحجاز مبنية فعال بمعنى الامر
عدلاً او زنة ومعربة في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره راء فعال علماً للاعيان
يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فالاكثرون يوافقون اهل الحجاز في بنائه و
اقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علم
لكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير
البناء لانه اخف اذ تسلك طريقة واحدة في الاستعمال من سلوك طرائق مختلفة
الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على الفاظ الانسان اما منقولة الى
باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تغير الى اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت
اسم فعل فالاول مثل ويها للتنبيه وحكمه حكم المصادر والثاني مثل بهٍ وحيه وحكمه حكم
اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتاً
ولم تغير مصادر ولا اسماء الافعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند
عروض معنى له كالعلم المتندم او المتوجع وفي لا يعتبر ان يحكم عليه بشيء او به
على شيء ومنها ما يجري على الفاظ الانسان على سبيل الحكاية بان يقصد من نفسه
ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصداً الى اصدار ما يشابه صوت الغراب
عن نفسك وهي لا يعتبر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما

133

زجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وحينئذ ايضا لا يجوز ان يحكم

عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل

الحكاية كما اذا قلت قال زيد غاق او قال عند اناخة البعير نخ او عاق صوت

الوتر فهي في هذه الحالة الفاظ مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها

حكاية عنها والمراد بالصوت ههنا ما كان باقيا على ما هي عليه من غير نقلها

على سبيل الحكاية وسمي هي بهذا الاعتبار ليست باسما لعدم كونها دالة بالوضع

وذكرها في باب الاسماء والاجراء انها تجري مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب

فيه من الاسماء او فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ اى قال اللفظ ولم يقبل اسم لعدم الوضع

فيها كما وضع حكى به صوت اى اصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت

شئ كما وقع في اكثر من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهايم يعني

مثلا اى لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر

من البهايم ذوات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان

ايضا كالصبيان والمجانين واذ كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف

كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة

او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان

ابتداء من غير تعلق بك لخبر قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان غير متعلقين
بالخبر ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك النغم كذلك اولى لكونه
صوت الانسان من غير تعلق بالخبر المركبات اى المركبات المعدودة
من المبنيات كل اسم مركب حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين
او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا
لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما ليلا يخرج مثل سيبويه فان
الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجرى
مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا
لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد
مثل خمسة عشر عن هذا الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه نسبة
قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة
اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من
ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة
التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي
في تابط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف

مثل



مثل خمسة عشر فان بينة تركيب احد جزئيه مع الآخر لا تدل على النسبة اصلا كما
ان بينة تركيب احد شطري جعفر مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق حد
على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا حرف عطف او غيره بنيا اي
الجزءان الاول لوقوع اخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه
حرفا كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذف الواو وركبت عشرة مع خمسة
ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تسع
عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت
في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتق
منه وقيل فيه نظر لان الكاف فيه لا يتضمن حرفا لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان
المراد بصيغة الفاعل المشتق من اسم العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل
باعتبار وقوعه بعد العدد الذي هو على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن
لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات
للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثله لكن من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع
الجزئين لان الصيغة على الاكثر لا يبنى من حروف هجائية فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين
او اخذ بعض حروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول الدال على المنقص منه الا



الامر فاخذوا منطقه مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بحذف الواو
من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه
ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر لولا
معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه
الا اثنا عشر واثنتا عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزء الاول بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب
الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا
اعرب الثاني مع منع صرفه وان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول
للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني
مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احد
يهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه
واخريهما اعراب جزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية
وهي في اللغة والاصطلاح التعبير عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من
الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا او لغرض ... بها هنا
فهما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين
فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات يريدون بها ذلك البعض المعين ولذلك حكم بنى بعض
الكنايات

باب الكنايات

135



الكناية كما قال بعض الظرفاء ويتعذر رتبته الا بالتصريح متصلا فلذا الكل اعرض
عن توثيقها مطلقا وتعرض لذلك بعض المحققين فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها
موضوعة وضع الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية
عليها وكذا بناؤها لانها في الاصل ذا من الاسماء الاشارة دخل عليها كاف
التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل
واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو جئت
يوم كذا كناية عن يوم الجمعة او غيره وكيت وذيت للحديث ساع الى الكناية
عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي
من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يمكن خلوه
عنهما رجح جانب البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات
كأين وانما بنيت لان كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل معربا لكنه
انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية
فصار كأنه اسم مبني على السكون في اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين
تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فرتبته
في البناء منحطة عن اخواتها فلذا لم يذكره المص معها في حكم الاستفهامية

المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب
على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية
مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال
كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك
وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرة صريحا ولما كان هذا البيان في
التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن منع التصريح بها وتدخل من فيهما
اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال
الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقة جر المميز المضاف اليه
كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دال على جوازه
كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم
من اية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم الاستفهامية كانت او خبرية صدر الكلام
لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر
انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا
نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث

الاستفهامية

الاستفهامية والخبرية فهو على ما ذكر كلاهما بين النوعين وهما كم الاستفهامية
والخبرية اى كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانه بين موقع كل
منهما بقوله فكل منهما اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل
او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث
هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اى على حسب عمل هذا الفعل وعليه لا
يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربته فكم منصوب على الظرفية
مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات
فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول
به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية
مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل او شبهه
اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم
رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده
فعلا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب ان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده
فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اى
كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت

او بكم رجل مررت او مضافا نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت

مجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليها

مع ان لها صدر الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف

عمله فجوز تقديمه عليها على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا في الحكم كالكلمة

الداخلة مستحقة للصدر الا اي وان لم يكن بعدها لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا

فعل غير مشتغل عنه ولا قبلها حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية مرفوعا

فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو كم اخوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر

عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة لمعنى الاستفهام واما عند غيره فهذا خبر مقدم على المبتدا لكونه

نكرة ومابعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل ولا اخل

في فاعل الرفع ناب النيابة [illegible] عاملا الذي هو خبر مبتدا وكذلك اي مثل كم في تادي الوجوه

الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط مع انه يتادى تلك الوجوه

في جميع [illegible] كل واحد منها من وما واي واين وانى ومتى فمشتركة بين الاستفهام

والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصان بالاستفهام فمن وما اذا كانت

[illegible] متبين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام

من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتادى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واما اذا

كانت



737

كانتا شرطيتين فكذلك يأتي فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب
وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن تأته
فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا تأتي فيهما بل
في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح
الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وانى وكيف
اي اسماء الاستفهامية والشرطية
واذا ان لم يجز بها نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعند
بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد
اذ يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهما مرفوعة بالابتداء
وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو
لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان
خبر مبتداء مؤخر نحو متى يوم كذا بمعنى اي حين كائن يوم كذا به واما اي
فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا
على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت يجيئك اي اي وقت كائنا
مجيئك فاي امنه وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية
والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم

عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه
ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعض وفي مثل تميز كم عمة اي ما هو تميز
باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة
في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه
اشارة فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب
ولا يخفى ان هذا اليق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر الاوجه
ثلثة اوجه
في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالخبرية بالابتداء استفهامية كانت وخبرية
والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية
ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور
بما سبق فكان الاليق تاخيره هذا عن فتحه وقد يحذف في مثل كم مالك
واما على النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق
يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة من الرسغ
اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة
صارت كذلك وهذا خلقة لها الى السوء الخلقة والماعدي حلبت بعلي
لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها في متنع على
كم منهن



كم منه واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي الليق في
الذم من خدمة الاناسي والعشاري جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة
اشهر واختارها لانها تتأذى من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة
مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام
على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذاهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسأل
عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك
حلبت على عشاري واذا حذف المميز اى كم مرة او كم حلبة على النصب كم مرة او
او حلبة على التكثير فارتفاعهما على الابتداء ومصحح توصيفه بقوله لك
وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاعهما
في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسليط الظرفية
او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما
واذا خفضتها خفضتهما وذلك اوضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او
خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اى في كل مثال قامت قرينة دالة على
المحذوف فانه اذا اسئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال
قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرتها

فمعناه درهما او دينارا او كم درهم او دينارا ملكت فكم في هذا المثال مرفوع
على الابتداء وملكت خبره واذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او
اخبر به فقلت ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك او كم مرة
ضربت او اي ضربك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب
على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فقط
واما اذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا هو الزمان الدال عليه الالفاظ
الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر
ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير
يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اي الظروف المعدودة من
المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض (بيانها اي الظروف)
منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف
اليه عن اللفظ دون النية فانه عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب
(علة دون النية)
بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات
لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صارت غايات
ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحرف

بحث الظروف

الظروف مبتدأ ومنها ظرف مستقر [illegible] ويحتمل ان يكون الموصول [illegible] ظرف او مبتدأ مقدم الخبر [illegible] المقصودة [illegible]

بحرف



باكردن في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد
وما شبههما من الظروف المبنية قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام
وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان
(اى على الظروف المقطوعة عن الاضافة) فاعل يجوز
يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال الشاعر فساغ لي الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف
المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الا ضافة
(اى ما اعرب من هذه الظروف)
فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجري
مجراه اى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف
اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهها بالغايات لشدة
الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل
هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجري
مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة
ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل
للزمان ولا يضاف الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اى الكثير
الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا حيث فيه مضافا

الى مفرد وهو سهيل مفعول شركا اى اما ترى مكان سهيل طالعا آخره
نجم تيضى كان شهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة
الى الجملة والمضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنته الجملة فهى
وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت
الغايات المحذوف ما اضيف اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة
الى المفرد يعرب بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والكثير
بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنية
اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت كما ذكرنا فى حيث وهى اذا كانت
زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضى وذلك
لان الاصل فى استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من
بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم والدليل عليه
استعمالها فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله
تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر فى الكتاب العزيز استعماله لقطع علام
الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل فى الماضى كما فى قوله تعالى حتى اذا بلغ
بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا

وفيها



ومنها اي في اذا معنى الشرط هو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت
حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكونه معنى الشرط فيها
اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط
فيها ويجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل ان
ولو وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاء الامر
مفاجاة من قولهم فجئه فجاءة بالضم والمراد العقبة وانت لا تشعر به فيلزم
المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ
غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب
الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او
واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد
استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه ولما كان فيها معنى النسبة
فان مفاجاة السبع مسببة عن خروج قيل والاقرب الى التحقيق انها [illegible]
للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت
زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان و
قوف السبع كما هو مذهب المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقو ف

السبع او مكانه وقوعا مفعولا فيه نحو جئت لا مفعولا به والا لم يبق اذ ظرفية

بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجات في زمان وقوف السبع او

مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اي وقت

احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا

يقعد عمرو وقد سبقت الاشارة اليه ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة

للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجي للمستقبل

كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية

والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان

ذلك اذ زيد قايم واذ قام زيد وقد يجي للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قايم و

لعله يجيئها لم يذكره المصنف ومنها اين وانى للمكان فيهما للمكان استفهاما وشرطا

اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام او

الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد

بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام

والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل

متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان تختص بالامور العظام

وبالمستقبل



941

جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان كيف عالم يكن للمكان ولا للزمان لم يكن من الظروف المبنية فاجاب قوله صاحب المفصل

وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان يوم قدوم الحاج بخلاف متى
فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون منها وقد جاء كسرها ايضا ومنها
كيف الكائنة للحال المستفهم بها اي حال شيء وصيغة فالمراد بالحال صفة الشيء
لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى
الظرف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل
للشرط معنى ما على ضعف عند البصريين نحو كيف تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس
اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس وان كان بعده اسم فهو في
محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على
الحال ليه اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اي من الظروف المبنية
مذ ومنذ مبنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين وتكونان تارة بمعنى اول المدة اي
اول مدة زمان الفعل المتقدم عليها نحو ما رأيته مذ ومنذ يوم الجمعة اي اول
زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي مذ ومنذ المفرد اي
الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ
اليومان اللذان صاحبتنا فيهما اي اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان
فانه لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليها باولية المدة

لان اول الوقت انما يكون امرا واحدا لا اثنين او اشياء فالمبتدا المجموع اذا وضعا اول المدة
يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته
منذ يوم الجمعة فانه لحصول التعيين المفيد من كونه معرفة وانما كان التعيين
مقصودا لانه اي ما يؤتى في جعل الوقت المجهول اول مدة الفعل لان اولية وقت
ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة الى جميع مدة
الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه ملتبسا
بالعدد اي بعدد المستغرق جميع اجزائه لا شيئا منه نحو ما رايته مذ يومان
اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيتي يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما
المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت منذ ذهبت او ان
التي كتبت على هذه الصورة متعلقة كائنة او مخففة نحو ما خرجت منذ انك ذاهب
او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت منذ زيد مسافر ولم يذكره
المصنف لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما
عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا
القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدا وما بعدهما خبر فتارة
لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره

ما بعده



ما بعدها الخبر كل منهما مابقي بعده خلافا للزجاج في كونها ظرفا حيث المبتداء

والمبتدأ ما بعدها ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة

والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأين وخبرين فهما اسمان

مجردان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما

كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان في تركيبهما منها كما انه من الظروف لكن

بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن

بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون

ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال

ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وضم الدال وبناؤها لمشابهة بعضها

وضع حروفا وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق بين عند ولدن انه يقال

المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال

المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة

نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة

سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في رطل زيتا ولذلك تحذف عنها ويثبت

ولكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها ومنها فقط مفتوحة العاف

ومضموم الطاء المشددة وهو اشهر لغاته وبخفف الطاء المضمومة وقد يتبع القاف

اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وقد جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الزمان

هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان

الماضي المنفي ووقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط و

بناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة لتضمنها لام الاختصاص المخففة

حمل على اختها عوض ومنها عوض بفتح العين والضم الضاد وقد جاء فتح الضاد

وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي

او الزمان المستقبل المنفي فيه ووقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض

على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض

العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر العائض الذي يبقى على الوجه الدهر

والظروف المضافة الى الجملة او الى كلمة اذ المضاف الى الجملة نحو زمان ذهابك الاكتساب

البناء عن المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين

وقيل وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرأه بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء

مستحقة للاعراب ولاجل اكتساب المضاف البناء منه وكذلك اي كالظروف المضافة

من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مع ما وان

مصدريتين

فقط بهذا يكون الموصوف محذوفا للماضي المنفي فلا يحتاج الى تقدير للماضي المنفي الان وبدل ان نفي الفعل صحيح

فقط بهذا يكون الموصوف محذوف الزمان تقديره للزمان الماضي المنفي فعلى هذا التقدير يكون الزمان ونفي الزمان لا يصح فلا بد من تقدير الزمان الماضي المنفي ووقوع شيء فيه قال الشارح ليعلم المنفي وقوع شيء لا الزمان

ان الجملة الفعلية في تقدير يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا ابدا اي يوم ينفع الصادقين منه

او الجملة مبنية من حيث انها جملة وذهب البعض الى انها من مبنيات الاصل لكن اكتسبها الاعراب قبلها من موقع المضاف لخروج عن كونها من الظروف والماضي والامر

وقيل كلمة اذ مضاف الى الجملة نحو قوله من خزي يومئذ تقديره يوم اذ كان كذا

ويجوز بناء مثل وغير على الفتح مع ما المصدرية وان المصدرية وان المخففة فانهما اذا اضيف الى ما المصدرية يجوز بناؤهما على الفتح نحو قيامي مثل ما تقوم



اسم ... فقعقعة ومشددة قياسي مثل ما قام زيد وقيا كما في مثل الله قوم او مثل انك قوم

لمشابهتها الظروف المضاف الى الجملة نحو اذ وحيث وبمنزلة المشابهة ذكر الاسم

في بعض الظروف ويجوز اعرابها لكونها اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة

اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع ليوضع

جزئي او كلي لشيء متعين بعينه اي بذاته المعينة المعلومية للمتكلم او المخاطب المعهودة

بينهما فالشيء معتبر بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة

واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة

فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي

المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة

فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة شخصية باعتبار امر كلي فان

الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله

آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه

بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك

آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني

الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث

معلومية ومعهودية او للجنس ... مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس
ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظا اسامة فهذا اللفظ بهذا
الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا
المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة
والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة واسماء الموصولات وانما سميت مبهمات
لان اسم الاشارة من غير الاشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم
من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص اي جزئيات موضوعة بازاء معان
معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع
اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد
هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان المتصور فيه عام وهو المشترك
بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد
لا المفهوم المشترك بينها والرابع والمعرف باللام العهدية او الجنسية
او الاستغراقية وانما قال باداة ليدخل فيه اللام الزايدة التي في اللفظ
والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام ...
آخر من المعارف او معرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا

لغير

مثلا اذا قلت الذي فهو مبهم لا يعرف الا بالعبارة عن زيد او عمرو او بكر وغير ذلك

مبتدا او خبره محذوف اي معلوميتها ثابتة لان حيث لا يضاف الا الى الجملة ... وقع بعدها ما هو مفرد ... كونه مبتدا خبره محذوف

وقد ذكر اللام وحده اشارة الى اختيار مذهب سيبويه فان حرف التعريف عنده اللام وحده والهمزة للوصل واما عند الخليل فاداة التعريف مجموع الالف واللام واما عند المبرد فاداة التعريف الهمزة وحدها وانما زيدت اللام بعدها للفرق بينها وبين همزة الاستفهام والله اعلم

لو بمعنى فانه نكرة ولم يرد المتنوسون الرجل كما في الاول الا ان يراد الجنس بالرجل بادا

الرجل والسادس المضاف الى احدها اى احد الامور الخمسة المذكورة والاستغراق

اضافة الى احدها معنوية بالنسبة الى الكل واحترز بقوله معنى الا لفظية الا بالنسبة الى الابعد

الاول فان المنادى لا يضاف اليه وقيل كان ينبغي ان يقول والمضاف الى المعرفة

ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة نحو غلام ابيك وجوابه ان المراد

بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك

نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه نحو

من هذا الحكم مستثنى اى الاضافة معنى يعنى الاضافة معنوية فتعطى معنى مفعول

مطلق لمحذوف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة

لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف

اى احدها معنى كان هو المعرف باللام والنداء شرع في التعريف فقال

العلم بالتعريف فقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه اى ما صدر بالاب او الام

والابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو لقب والا فهو اسم

ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة

التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة الاستعمال

فمثلا الحيوان جنس وتحته انواع والانسان نوع من الحيوان وتحته للانسان اصناف كالتركي والرومي والهندي وكذا المعرفة جنس وتحته انواع
كالمضمرات وغيرها وتحت الانواع اصناف كالمضمر المتكلم والمخاطب والغائب [illegible]
المستعين بحسب [illegible] العلم الغالب [illegible] بمنزلة الوضع من واضع معين

فكأنه يقول المستعين [illegible] غير متناول غيره اي حال كون ذلك
الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غيره ذلك الشيء بان يستعمل فيه [illegible]
عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد [illegible] ولا بوضع واحد ليخرج الاعلام
المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية [illegible]
اشار الى ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرف [illegible] ان اعرف
المعارف [illegible] عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعده عن وقوع
الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه الالتباس في المتكلم الا ترى
انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم
ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم توسط
ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون
منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف
لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت
المضاف اليه ولهذا ما نسب التفاوت الى اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف
اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه

[illegible] بوضع واحد ليخرج العلم المشترك لانه
وضع لشيء بعينه [illegible] وغيره ايضا لكنه
باوضاع كثيرة لا بوضع واحد
فيصدق عليه انه غير متناول غيره بوضع واحد
[illegible] الرجعي والذكر كذلك

نحو زيد [illegible] لكن ليس بوضع واحد بل باوضاع
متوسط

يعني ان الاسم اذا كان مضافا الى الضمير المتكلم يكون اعرف
من ان يكون مضافا الى الضمير المخاطب [illegible] والله اعلم

ثم حصر التفاوت في المضاف الى احدها باعتبار تفاوت المضاف اليه

اختلافات

اصطلاحات كثيرة النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة

المعلومة المعهودة من حيث كذلك فبقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة و

النكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر

لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت

بحسب جوهر الكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة في الاشياء

اي المعدودات واحاد بكل واحد واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به

اذا سئل من واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات

بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة

منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل

عن معدود معدود منها بكم يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذ الاشياء

مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين من معدودين يجاب بالاثنين

وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان

في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب

من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان تعقل الكمية اي الموضوع له من

غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين

وثنيا ومثنيين حيث لا ابهام فيها الواحدة والاثنتين فقط او صيغها كان الصول

اسماء العدد التي يتعرف منها باقيها اما بالحاق تاء التأنيث كواحدة واثنتان او

باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كثلاث والعشرة و

عشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلث مائة او مزجيا كأحد عشر او بالعطف

كثلث وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحدة الى عشرة ومائة والف تقول في العدد

مذكرة ومؤنثة مفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في المفرد المذكر وتثنية

واحدة واثنتان او ثنتان في المفرد المؤنث وتقيم علامة هو القياس وتقول

للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء الجماعة المذكر باعتبار تأنيث الجماعة نحو ثلثة رجال

الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها للجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث

نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يجعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق و

تقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا

واحدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرأة

على الاصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى

احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا

ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء

الاول



الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتم كسر التاء في المذكر كراهة اجتماع التاء
شيئين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا
عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما في كسر التاء في احد عشر و
عشر يحمل على التذكير في ثلثة عشر والياء في ثنتان بدل من لام الكلمة
فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكم عليه بانه جنس آخر من التانيث وفي اثنتان
وان كانت التاء للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني
في المونث لانه لما وجب تذكيره في المذكر كما عرفت وجب تانيثه في المونث
لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمونث وتم تكسير الشين
عند التركيب في المونث اي من عشرة تحرزا من توالي اربع فتحات فيما هو كلمة
التركيب في احدى عشرة واثنتي عشرة او خمس عشرة في ثلث عشرة الى
تسع عشرة وبنو تميم يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون
اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف
على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون
الى تسعين فيهما اي في المذكر والمونث من غير فرق وهي عقود ثمانية
وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون

في المذكر احدى وعشرون في المؤنث وما غير الواحد والواحدة ههنا بدون

التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما

بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه كذلك لم يتدرجهما في قاعدة العطف

ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي بعطف تلك العقود على الزايد

عليها كائنا ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول

اثنان وعشرون في المذكر واثنتان وثنتان وعشرون في المؤنث وثلثة و

وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى

تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد

والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول

فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزايد عليهما او

عطفهما على الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد

من غير تغيير وتبديل وتقول مائة وواحد وواحدة ومائة واثنان واثنتان

ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة

امراة ومائة واحد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امراة ومائة

واثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة

وعشرون

هذا اعتراض على المصنف بانه ينبغي ان يقول بدل الى تسع وتسعين غاية لان المؤنث بعد المذكر

147

وعشرون رجلا

رجلا او ثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امراة

امراة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وكذا الحال في تثنية المائة والالف وتثنيته

ويكون ذلك بالعطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخرها وكذا والاصل

في ثماني عشرة فتح الياء وضمه والاعداد المركبة على الفتح لكنه [illegible] وجاء اسكانها

اي اسكان الياء [illegible] فان المركب بالتركيب كما في معدي كرب وتشبيها [illegible] حرف

الثاني مع النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاضي اذا

حذفت الياء الا ان الوجه الذي يسوغ في ذلك [illegible] كونه مركبا فروعي زيادة استثقاله

فجعل موضع الكسرة فتحة فقال الشيخ رحمه الله [illegible] ويجوز [illegible] يدل على الياء المحذوفة

الفتحة [illegible] معتوحة [illegible] مع العشرة [illegible] في بيان حال

اسماء العدد [illegible] في بيان حال تمييزها [illegible] من الثلاثة لانه لا تمييز للواحد والاثنين

لان [illegible] تمييز الثلاثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض ومجموع

ونحو ثلاثة رجال او ثلث نسوة [illegible] مخصوصا فلانه [illegible] الاكثر استعماله

[illegible] التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط [illegible] والتنوين [illegible] مخفوض ب

المعدود العدد الا في ثلث مائة الى تسع مائة [illegible] لم يجمع ايانه

كثيرا [illegible] واخواته وكان قياسها ان يكون [illegible] اي مئات او مئين لان المائة

وقد يحذف الياء في ثمانية في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون كما في الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون وكسرها وضمها [illegible] الرضي

والمراد بالاسم [illegible] القاعدة

وفي ثماني عشرة فتح الياء على خلاف سائر المركبات التي [illegible] اواخرها يا فانها [illegible] وجاء اسكانها على القياس عصم الكافية

الجمع المكسور او اسم جنس كثير او اسم كالرهط والقوم

وفي ثلثمائة [illegible] [illegible] ولا معنى له [illegible] الكافية

احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو ما فيه واو ونون والثاني في صورة جمع المؤنث
السالم وهو مائات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة
مسلمين فلم يتبع الامائات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد
ما تعوّد ان يلي بعدما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين
فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسعة
وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء
النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون
الجمع واما في اخواتها فلانهم كرهوا ان يصير ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد
عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يعتبر امتزاجه
ولكنه فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا واما جوز ثلثمائة اربعة
مع انه يلزم فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا فلبطل بمائة اربعة واما افراده
فلانه لما صار مستويا صار فضلة فاختير افراده ليكون الفضلة قليلا و
ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف وانما يعكل
وجمعها كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض لا
يقال ثلثمائات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال

قوله لكنهم كرهوا ان التمييز او التمييز فاعل
يلي والمراد من التمييز تمييز المائة وهو جمع
في قولك ثلثمائة رجل قوله المجموع مفعول يلي
وبعد في قوله بعد ما تعود المجموع مفعول يلي
بعد ما هو في صورة المجموع ظرف يلي الثاني

فلا يقال مائة رجل فلا يجوز ثلث مائة لانه لو كان
جائزا يلزم ان يلي التمييز بعد مائة لانه يجوز
... اسماء الاعداد اذا كان من اسماء الا
... فلا بد من التمييز ... التمييز
... جمع بالالف والتاء

التمييز

مائتا



مائتا رجل مثل الف رجل فخصوص مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول
الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الا
في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اعتبر في
مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل
واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعتبر به عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا اعبرت
به عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ
النفس اذا اعبرت به عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث
فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في
كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة
وكلا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد
رجل ولا اثنان مع مميز كما يقال اثنان رجلين بل يذكرون ما ينبغي ان
يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين
استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون مميزا على تقدير ذكره معهما الدال
بجوهره على الجنس وبصيغة على الواحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا
كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من

صيغة رجل يفهم الجنس والواحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فيفيد كرهما
استغناء عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكن لا نم ان مميز
الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما
يقال اثنا رجل وكيف لا والتزموا الجمعية في مميز ساير الاحاد فينبغي
ان يعتبر فيما لم يعتبر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد
ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي
بجوهر حروفه المصورة بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعني
التنوين او علامة الاثنينية اعني حرف التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد
استغنى عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن
ذكر الاثنين على حدة فاختاروا لحوق العلامة التي هي احق على ذكرهما
ولا شك ان رجلان اخصر من اثنان رجل وفي ذلك الاستغناء انما يكون
لافادته اي افادة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد
والتصريح به الذي يفيد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد
فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغني في افادته عن ذكر العدد على حدة
ويقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره

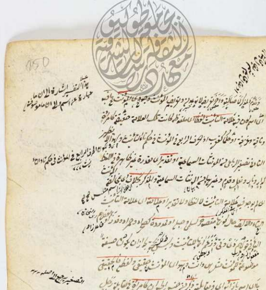
اى بسبب

اي بسبب اعتبار تصيير واحد يصير خلف الواحد والنقص ... واحد الى ثانيا
في المذكر فهو الثاني فمعنى القول وكذا الثواني بالاعتبار بصيرورة الواحد اثنين بانضمام
اليه فيكون معنى ثاني الواحد صيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدا من الثاني اذ لا يستقيم قبيل
الواحد عدد حتى يكون الواحد صيره واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا
الى الثاني في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما
تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقهما مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل
منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من التعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول
والثاني اي واقع في المرتبة الاول والثاني في المذكر والاولى والثانية كذلك من غير
اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل
منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى التاسع والعاشرة والحادي عشر في المذكر
والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر
والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او الاول حكم
اسم الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب المعطوف كالثالثة عشرة
تؤنث الاسمين في المركب المؤنث كما تذكرهما في المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر الا ما جا

لانا اسم لواحد مما ... بخلاف ثلثة عشر وخلافا لما في الجامعة ونقول
في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم اى ومن اجل اختلاف
الاعتبارين اعتبار تصيره واعتبار حاله اختلف اضافتها باختلاف اضافتها فتقول في
الاول اى المؤنث من المتعدد المقول باعتبار تصيره ثالث اثنين بالاضافة اى الانقص
بدرجة اى تصيرها الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة
وتقول في الثانى اى في المؤنث من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة
الى العدد الذى هو منه وبعده او يكون فوقه اى احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة
الثانية او الرابعة او الخامسة وللاحتراز عن جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك
مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادى عشر احد عشر باضافة المركب
الاول الى المركب الثانى اى واحد من احد عشر وحادى عشر درجات بناء على الاعتبار الثانى
وهو اعتبار حاله اى خاصة لان الاعتبار الاول لا يجىء في العشرة كما عرفت وان شئت
قلت في اداء هذا المعنى حادى احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء
عنه بذكره في المركب الثانى وبهذا تقول ايضا تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول من المركب
الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبين الجزء الثانى فيه لوجود موجب البناء فيها
وهو التركيب المذكر والمؤنث ... للعدد والاجزاء مباحثه اما ذكر التذكير والتانيث
اى هذا المذكر والمؤنث

اى هذا باب المذكر والمؤنث

وقدم



وقدّم المذكر لاصالته واخّر تعريفه لانه يعرف بتعريف المؤنث وجودها اي المؤنث ما فيه

اي اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقية كامرأة

وناقة وغرفة او حكما كعقرب او حرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث ولهذا لا يظهر

التاء في تصغيره اي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ

كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي بخلاف المؤنث

الذي لم يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التأنيث

التاء والالف حال كونها مقصورة كحبلى او ممدودة كحمراء [illegible]

الياء في قولهم ذي وتي في زعمهم انها للتأنيث [illegible] جاز ان يكون صيغة

موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو ان المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي

ما اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل

وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي [illegible] المؤنث الحقيقي اي ليس

بازائه ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه

او تقديرا وحكم بالتأنيث حقيقي في معناه كظلمة ومثال التأنيث اللفظي حقيقة [illegible]

مثال التأنيث اللفظي تقديرا فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على [illegible]

[illegible] المؤنث اللفظي [illegible] لغة وقوس واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل

البيان ان المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا مضمرا كان او مظهرا فذلك الفعل

وجوبا باثبات التاء علامة اول الامر الا اذا كان مسندا الى الظاهر غير الحقيقي فانه

حينئذ لك الاختيار في الحاق التاء وتركه وانما ثبت التاء في ظاهر غير الحقيقي

بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من قوله القاعدة فلا تقول في طلعت الشمس

[illegible] الشمس طلع لكون التانيث لفظيا [illegible]

[illegible] والحاق [illegible] بخلاف [illegible] بنانية وجاز بعض

النساء حين ضرب [illegible] الى المؤنث الحقيقي [illegible] اللفظي وذات

في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان [illegible] صورة

ليلا يحتاج الى التنبيه بقوله بلا فصل لكان [illegible] الاقسام

في صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت

القاضي امراة وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان

المؤنث الحقيقي سمعه [illegible] في اسماء المذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه يجب

اثبات التاء [illegible] اليوم [illegible] الالتباس وكلم [illegible] الا ضمير فانه الحاق

التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا الا في جمع المذكر السالم

لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يجوز جاءت الزيدون ولا

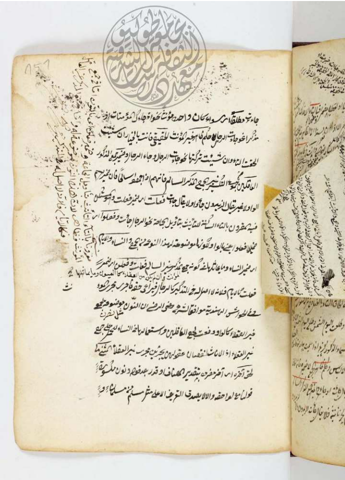
جاءت

وهم اربعة اقسام الاول حقيقي مظهر مثل ضربت امراة والثاني حقيقي مضمر مثل امراة ضربت والثالث لفظي مظهر مثل جاءت ظلمة والرابع لفظي مضمر مثل ظلمة جاءت والله اعلم

اسناد الفعل الى الظاهر المؤنث اللفظي [illegible] طلعت الشمس [illegible]

بخلاف الشمس طلعت [illegible]

[illegible] المؤنث اللفظي المضمر [illegible]



جاءت مطلقاً اي سواء كان واحد مؤنث نحو اخواتك جاءت المؤمنات او
مذكراً نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت اثبت
الحقت التاء وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر
العاقلين بجمع التكسير لجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا اسمياً فان ضميرهم
الواو لا غير يقال الزيدون جاءوا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو مستكن
فيه مقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي
ضمير فعلوا اعني بالواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام
اي ضمير النساء وما عاملها في كونه جمع المذكر غير السالم فعلت وفعلن اي ضمير
مؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وما يماثلها
فعلت كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجري مجرى كونه
في الحواشي الهندية موافقاً لشرح رضي الرضي ان النون موضوعة لجمع
مثل نحو
غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين واستعمالها في النساء للحمل على جمع
غير العقلاء اذ الاناث ناقصات عقول فجرين مجرى غير العقلاء كثيراً ما
لحق آخره اي آخر حرفه بتقدير المضاف او قدر بعد فوات نون مكسورة
فولا مع الواحد والالا يصدق التعريف الاعلى مثل مسلم مسلمان و



وقسميهن لما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الفى حالة
الرفع او ياء مفتوح ما فيها اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالة النصب والجر
ليشعر عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون هو عوض عن الحركة
او التنوين متحركة لئلا يلتقي الساكنان عند سقوط الرفع والفتحة ما قبل الالف والياء لف
المتوسط حاكم الفتحتين [redacted] وفتحة النون ليدل ذلك الحرف اولا على وحدة او
مع الملحق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقهما على ذلك لانه
على تقدير سلبه اذ اد اعرات في امور تكثيرة على شيء صح ان يقال هذه الامور اللثلثة
عليه حاصلة في الكتاب ان يكون دل انها بواسطة هذين الامرين على ان
معه مع مفرد مثله في الوحدة الوحدة حال كون ذلك ممثل من جنسه اى من جنس مفرده
باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد مشترك بينهما
ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه
وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز
تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض
بل يراد بهما طهران او حيضتان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت يرد

يشير

يشتمل بالابوين للاب والام الصحيح فيه تغليبهم والقمرين للقمر والشمس فانه
ثني الاب باعتبار معنى يجتمعان فيه هما الاب والام وكذلك ثني القمر باعتبار معنى
يجتمعان فيه هما القمر والشمس فلما جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب او جاز لفظه
التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى ان
فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر
فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء التسمية للطهر
والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى ليحصل مفهوم يتناولهما ولهما
فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية
المشترك اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه وهو اختيار عدم جوازه
وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة وادعاء وجمعها فزيد مثلا
اذا كان علما لكثيرين يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما لابي
عاويا لابي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورد بعضهم وقال ان ولي ان
يقال الاعلام الكثيرة للتثنية لها وكون الحقيقة ملحوظة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها لغة
المشترك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس ففي قوله هذا اللفظ ينبغي ان لا يكر

في تعريف التثنية فيه قد عرفته ولما كان آخر الكلام في الجمع الذي يلحقه علامة التثنية
في بعض مواده مما يتطرق اليه التغير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق
اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال والمقصور والكلام
المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة وسمي مقصورا لانه قصر عن مده
او لانه محبوس عن الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة
كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل لم يمل كالى ان في اسمي بابيه وهو متلاقي
اسم الحال ان وكان المقصور ثلاثيا او غير ما في اربعة احرف فصاعدا من
الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما
وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يؤثر فيه لمكان الثقل والا اي وان ٥
لم يكن كذلك بان كان ~~مجهول الاصل او حديثه وقد امثيل الفه~~ حقيقة
كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او حديثه وقد اميل كمتيان
في متى حيث جاوز محالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية
كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي فالفه منقلبة
بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما تخفيفا فيما

زاد

زاد على ثلثة احرف كليم الممدود ان كان الهمزة اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة
عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء
جيد القراءة او المتنسك من قرا اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو
قراوان وان كان الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها
ها كان حمراء بالفين احدهما للمد في الصوت والثانية للتانيث قلبت الثانية همزة لوقوعها
طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف
فينبغي ان لا يجمع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء
لثقلها وبهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صحح فقيل حمراءان
وحكى المبرد عن بني مازن قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اي وان
لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق
و بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي
ة ساغ الوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصور
ة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا الهمز
قراء فثبت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان حال الهمزة في الصورتين

ليست باصلية حسنا بحذف الهمزة حمراء فانقلبت منها واوا وفي الترجمة
الشريفية ان اللام من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء والا رداوا
ينبغي ان يقول الهمزة والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة
وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام
لكن قد تفحصنا كتب الثقات كالمفصل والصحاح والكافية فما وجدنا فيها اثرا مما
حكم بالاشتهار غير ما وقع في شرح الرضي انه قد تقلب الهمزة التي اصلها ياء او واو ثم
من ان يكون من الاصل واوا او ياء وحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي
لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها
والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذف تاء التانيث التي
قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان ونمرتان في خصيان واليان على خلاف
القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه هذا فيهما
ان كل واحد من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها بالاخر بحيث لا يمكن
الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع في حشوه وقيل
حذف لكثرة الاستعمال وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما

والمكان

154

ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة التي في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف
حذف تاء التانيث اذ ليس قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا
التي في بيانه بالفعل الماضي المجموع ما دل اى اسم دل على جملة احاد مقصودة ان يتعلق بها
القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة بين مادة بمفردها الذي هو الاسم الدال على
واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة بتغير ما بحسب الصورة اما
بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار
في قوله بحروف مفردة اما متعلقة بمقصودة او بقوله ما دل او بهما على
سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما
جمع السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تتمته وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة
بهذه الزيادة الى صيغة اخرى وقصدا دل على احاد جنس ليشمل المجموع واسماء الا
جناس كتمر ونحو فانها وان لم يدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء
الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقيد مقصودة بحروف
مفردة خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا الافراد فقوله
مقصودة واذا قصد بها الافراد فليس فقوله بحروف مفردة وكذلك قوله

بجموع

بحروف مفردة خرجت كلمة والجموع والعدد فنحو تمر مما هو الفارق بينه وبين

واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني

اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس

يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة و

الكلمتين مع انه اسم جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على ان الاخير في التزام كون

الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع

التي لها احاد من تركيبها كباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة

ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه كابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق

ونحو فلك جمع الواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير موضوع فيه من

ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا كضمة قفل واذا كان جمعا

كضمة اسد وهو اي الجمع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون بمذكر وتارة

يكون بمؤنث فالجمع الصحيح لمذكر ما لحق آخره اي مفرده واو مضموم ما قبلها نحو حال الرفع

او ياء مكسور ما قبلها نحو حالتي النصب والجر ونون عوض عن الحركة او التنوين على سبيل منع

الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق او الالحاق فقط

اي اللحوق



او مع الملحق فعلى ان مقام ما مع مفرده الوحدة من حيث هي مقام الكثرة مفرده ولم يقل من جنسه

الكل و بما ذكر في التثنية فان قبل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه

ولا كثرة في الواحد قبل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض

كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر مفرده ياء

ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع

قاض فان اصله قاضيون نقلت الضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها

طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالة النصب والجر مثل

قاضين فان اصله قاضيين حذف كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين واليائين

فسقط لالتقاء الساكنين وان كان آخره اي آخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي

الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان

قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير لتدل الفتحة على الالف مثل مصطفون

في حالة الرفع ومصطفين في حالة النصب والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين

قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه

اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان اسما الاسم

الكائن صفة افعل فعلاء ان عندكم اخبر مستوفى بصيغة الصفة الكائن في الاسم
ان يستوي مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء
فلا يقال احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل في فضلون ولم يعكس لان معنى الصفة
في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان
فعلى اي مذكر اخبر مستوفى تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث
على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين ما كان
نث فعلان فعلانة كندمان ندمانة ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث
للفرق بالتاء وهو منها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه
في تلك الصفة بتأويل الموصوف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور
وامرأة جريح [illegible]
بالمذكر [illegible] المؤنث [illegible] جمعا مخصوصا [illegible]
جمع [illegible] مثل جرحى وصبر [illegible] ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا ا
فت [illegible] التاء [illegible] مثل علامة لانه [illegible] اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث [illegible]
[illegible] تكون الجمع [illegible]

مكبر



[illegible]

اسماً كان اسماء محضا او غير محض وصفه فيه فمذكر علم اي فكونه مذكراً اعلم
يعقل حيث قسم لانه حيث لفظ واما اشتراط ذلك لكون هنا الجمع اشرف
الجموع لكونه بناء الواحد فيه المذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف
راد فان فقد فيه الكل كالعين او اشتمل كالمراة او احدهما لم يجمع هذا الجمع واما
ما بالمذكر ما يكون مجرداً عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو كادة فانه لا يجمع بالواو
والنون خلافاً للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن
كيسان بفتحها ويدخل حطوط فيه ورقاء وسلمى بحليين فانهما يجمعان بالواو
ں والنون اتفاقاً لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يجمع الجمعية بالواو والنون
لان للممدودة تقلب واو وصورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها
دالة عليها وشرطا ان شرط الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان الصفة منهم
من الصفات غير علم كالاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اي له شرطان الشرط
الاول كونه مذكراً يعقل كمر وهو كون هذا الجمع اشرف الجموع والمذكر العاقل اشرف
من غيره والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم صفة افعل فعلاء اي مذكراً غير
مستوفي صفة الصفة الكاين وذلك الاسم ابانا مع المؤنث يكون المذكر على صفة

افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل كانه لا
يقال فيه احمرون التفضيل كافضلون ولم يكمل لان معنى الصفة في افعل
التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك
الاسم فعلان فعلى ومؤنث على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى كانه لا يقال
فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة ولم يجعلان
فعلان فعلانة اصلا في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه في باب التاء وحده ههنا
الشرط الرابع ان لا يكون ذلك الاسم المذكور المذكر مستويا فيه في هذه
الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور ويقال رجل جريح وصبور
وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر
ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مختصا باحدهما بل لا يناسب ان يجمع جمعا يستو
يان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور المذكر متلبسا
بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت
التاء لزم اللبس بحذف فحذفوا نون الجمع بالاضافة كما في البنت وقد
تحذف بكسر السين جمع سنة بفتحها و ارضين بفتح الراء وقد جاء اسقاطها

جمع

جمع ارضا بسكونها وان اتى حكم بشذوذ نحو لانتفاء التذكير والنقل وعدم كون
نحوها علما او صفة وقد ادرج صاحب الكتاب بعض هذه الامثلة تحت قاعدة
كلمة اخر حيث جاء من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها
ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث اي الجمع العلامة المؤ
نث ما لحق اخره علامة اي اخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع العلامة
ن المؤنث ان كان مفرده بالواو والنون لئلا يلزم مزية فرع على الاصل يعني
وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرطه
صحة جمعية ان لا يكون مجردا عن تاء التأنيث كما قالوا انه قال في جمع حائضة
حائضات فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والاصطف
على قول الحيان صفة اعاد ان لم يكن الاسم المؤنث صفة بل كان اسما
جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل كلمات وزينبات في جمع كلمة
وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بجيد لان الاسم
المؤنث بتاء مقدرة كدار في شمس ونحوهما من الاسماء التي تأنيثها غير حقيقي
بيان لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات او الكائنات

وذكر الخفاء هو التاء الثابت لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر الدلالة جمع
التكسير ما تغير فيه بناء الواحد من حيث نفسه وامور الداخلة
فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض الجمع السالم لتغير بناء واحده بلحوق الحروف
الخارجة الزايدة ايضا متبادر من تغير صيغه يكون بحصول الجمعية فلا ينتقض بها
بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه ليس بعد حصول الجمعية واما التغيير الذي كور
في تعريف الجمع مطلق اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث
الامور الخارجة الزايدة كما يدل عليه الابهام المفيد للعموم في قوله بتغيير ما
سواء كان ذلك التغيير حقيقيا كرجال او مقدرا باعتبار كالفلك كما مر
وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون
على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال
كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس فعلى البواقي وافعلة كارغفة جمع
رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح ما سلم مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا
كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق
الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما واما عدا امثلة المذكور

من

من الاوزان الجمع كثيرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له او فيه مستعملا
للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم
الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي
او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد القائم بالطو
يل يجري بانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له وبيانا
لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجِلسة وجَلسة فخرج القادرية
والعالمية وبلاله وويلاه مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا
وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد
سماعي اي سماعي وبين تفي عده الى اثنين وغيثي كما بين في كتب
التصريف وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي
المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول كلما ماضيه على افعل
فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على
استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك
مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله اي فعله
الفعل الا عنصر الاوني حال بستة المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني

ضرب زيد عمروا امس وحال كونه حاصلا غير اى غير ماض مستقبلا
ان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لما
سبق من الاشتقاق بينهما الا باعتبار الشبه فلذا اشترط فيه الزمان
كاسم الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر
عمل فعله بالشرط شرط فان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا
كان مفعولا مطلقا فهي حكمه ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه
لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني
عمروا ان ضرب زيد ولا يضمر اى معموله فيه او يكون الظرف مفعول ما لم
يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع فيما على الواحد فيلزم ٣
اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية و
جمعا راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة لا يلزم فيه محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية
وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه معمول اذا
كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار

فيه



قيد الاستتار على حده لا يجوز مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي
فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان الفاعل عنه
مأخوذة اي موجودة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف
الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل
مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولو
لا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به
او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد
وضرب يوم الجمعة وضرب التأديب واعماله اي اعمال المصدر
متلبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا
يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر
المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة وبين المقدر به قيل لم يأت
في القرآن من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل ومفعول صريح
نحو جل قد جاء عاملا بحرف الجر لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان المصدر
مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل

حسنه بحيث يجوز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال التفضيل مع وجدان الفعل
قوله ان كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا جوازا نحو ضر با
زيدا او ان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل
وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا ورعيا له وشكرا له واحمد
الله فوجهان اي فيجوز فيه الوجهان عمل الفعل لاصالته وعمل المصدر
للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمل البدلية فحينئذ فوجهان و
وجهان واما فصل بين قسمي المصدر سائغ ما لم يكن مفعولا مطلقا
وما كان ليليق بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل
المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين لتوهم خطا
متعلقها بالقسمين اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا
لذات من قام اي الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل لو قال لما قام ٢
به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد
التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا ١
باحد الازمنة الثلثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل

يدخل



160

بحدث فيه الحدوث وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك
وقوله لمن قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام
به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان
تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الحد الذي حكم
عليه بانه اسم لمن قام به والحق خلافه لان اعتبار ما فوق تمام المشتق
لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون لمن قام به
تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل
معنى آخر كالزيادة فيه موضوعه كاسم لا يصدق على هذا الاسم انه
موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف الكثير
الشارحين المصنف اسند واخرج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث
٣٣ اسند واخراج الصفة المشبهة اليه ... نعم ان الاشتقاق لمن قام
شامل لاسم التفضيل ولم ينتبهوا انه زيدة موضوعا لمن قام به بل موضو
ع لمن قام به مع الزيادة بل له مع الزيادة ويحدثه وان صيغة
المبالغة على هذا التقدير يخرج عن التعريف ولا يبعد ان يلتزم

ذكره ويحمل عليه حصره فيه صيغة اسم الفاعل فيما حصره وجعل احكام صيغ المبالغة
مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقائل وخاش والحق هي ما اشتق من
مصدر الثلاثي لمن قام به على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل صفة
مشبهة وافعل التفضيل او الصيغة المبالغة كحسن واحسن ومطراق
وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على وزن فاعل ومن غير
الثلاثي ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضا
رع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة
سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن
فيما قبل اخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل ومجاو
ضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع
حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستفعل كان مثالا
الكسر الغير الواقع في ما قبل اخر المضارع ايضا شاملا ويعمل اي اسم الفا
عل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم

فكما يكون لكل من فتح الميم مثال يكون لكل من فتح الكسر منه

وان كان

كان متعديا الى مفعول واحد فهو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان
كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك لان فعله يتعدى الى الظرفين
والحال والمصدر والمفعول له والمفعول فيه وسائر الفضلات لذلك يتعدى
هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال
كونه متلبسا بشرط اى بشئ مشروط عمله به من معنى هو زمان الحال
او الاستقبال فالاضافة بيانية وانما اشترط احد هذين لمشابهته
المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا
الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا
او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط
ههنا وان كان ماضيا لكن المراد او حكاية عن الحال ومعنى حكاية
ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في
ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان وبشرط
الاعتماد اى الاعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى على المنصوب به
وهو المبتدا والموصول والموصوف او ذو الحال لتقوى فيه
جهة الفعل لكونه مسندا الى صاحبه زيد ضارب ابوه وجاءنا ا
عتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او حا   الكافية

وتحو يا حرف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا
بما اشبه الفعل نحو اقايم زيد واقايم الزيدان وما قايم زيد وما قايم الز
يدان فان كان اي اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقبا
او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اسم فاعل
الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل
زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب
اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز
ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنو يه
لانها عنده من قبيل اضافة اللفظية الى معمولها او تمسك الكسائي بقوله
وكلبهم باسط ذراعيه وقدم الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل
معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فيعمل مقدرا اي فانتصابه بفعل
مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصو
باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطى فقيل درهما اي
اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى
الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس
كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة

عدل عن صيغة الفعل الى صيغة كثر بتمامه اوبعثا اللام عليه وما وقعت منه اى
من اسم الفاعل بتغير صيغته الى آخر بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل
للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب او مضراب و عرض و حذر بمعنى
كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل
اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عليه هذا على تقدير ان يكون
صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه
عل العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفا
اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الان او غدا او مررت
بزيد الضراب ابوه عمرا الان او غدا وامس وما فيه معنى
المبالغة نائب مناب ما وقع عن المشبهة اللفظية ومررت بزيد الضراب
الآن او غدا او مثله من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع
منهما مصحيا كان ومكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا
في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالـ
لحاق علامة التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربو ن
عمرو الآن او غدا او الزيدان الضاربان والزيدون ضاربون
الضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون

اى لنون المثنى والمجموع مع الكمل فى الحكم لنصبه على المفعولية بخلاف
ما اذا كان مضاف الى كل واحد منهما فحذفها واجب مع التعريف
تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها موجود بهذين الشرطين
لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرا والمقيم الصلوة بنصب الصلوة
على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب
فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام مما لا اعتماد عليه اسم
المفعول هو ما اشتق من فعل حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات
ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه
الضرب واعتذار اقامة من مقامه ما فى اسم فاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل
لجميع الاسماء المشتقة منه من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا
المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع
لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة
على غيره فى الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته
من الثلاثى المجرد على وزن مفعول و من غيره اى غير الثلاثى المجرد صيغة
اسم الفاعل ما قبل الآخر لخفة الفتحة والكثرة المفعول كمستخرج بفتح
الراء وامره اى شانه وحاله فى العمل اى عمل النصب والاشتراط اى

ويشترط

163

اشتراط

عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كان
معنى الفعل او مثل شأنه وحاله وان كان موصولا بالالف يعمل بمعنى
الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل وان كان هناك مفعول
آخر ينبغي على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او معطى
غلامه درهما الآن او غدا او اسم الصفة الا المشبهة باسم
الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث فالمشتق من فعل
لازم احترازا عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين لمن قام على
معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قايم وذاهب
مما اشتق من لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة
مشبهة واللازم والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه اعم من ان يكون لازما ما
ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين
بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اي
صار الرحم طبيعة له كالكريم بمعنى صار الكرم طبيعة والمراد
بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه
نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض
لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصفتهما اسم صفة المشبهة

صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف في جانب اعمالها مخالفة لصيغة
اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو متغير اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب
السماع اي كائنة على قدر ما ثبت لا ينبني وزنها الظرف منصوب
على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة المصدر محذوف اي
مخالفة كائنة على قدر ما سمع ونقص مخالفتها لصيغة اسم
الفاعل بالبيان مع ان ما في الخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزياد ة
اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به وكونه عملها الماخوذ
منها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد نحو عمل فعلها مطلقا
اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها
واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى
فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم
مسائلها اي جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم وتبيين حكم قسم
مثلثة لانه يسأل عن حكمه يجب عنه ان يكون الصفة فيه
باللام او مجردة عنها وكل من التقديرين معمولها اما مضاف او

متلبس

764

او متلبسة باللام او مجردة منها اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام

ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول اي معمول الصفة

المشبهة في كل واحد منها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة

ومنصوب ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية

عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلاثة التي للمعمول من حيث

الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية للصفة والنصب على التشبيه بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا في

المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز

في الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه

بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل والجر في

المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل

هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه

بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصب على التشبيه

بالمفعول او بحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة
اي ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة وذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار
اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب
في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن الوجه
على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة للحسن
الوجه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه عطف
بالتشبيه على المفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العا
طف اشارة الى انه شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة
السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام
الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه فانما
قدم الصفة الكائنة باللام مع ان تقديم الماثل على الصفة
المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعلى الترتيب
في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما
واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام
ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من

تلك

تلك الاقسام ثمنتان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافا
الى معمولها المضاف الى ضمير موصوف بواسطة او بغير واسطة مثل
الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان
الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه
بالاضافة او بحذف ضمير موصوف من فاعل الصفة لوجه انه في
الى الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه
الغلام ادخله فيهما معا ولا خفة في واحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة
باللام مضافة الى معمول مجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه
غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف
الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة
الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة
تشبه بعكس المقصود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة
فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير موصوف
مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرور

الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح انهم
لما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن
منه وينبغي ان تقتصر على اهون التخفيفين مراعي حذف التنوين ولا
تتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما سكن
في الصفة والذي اجازها بلا قبح النظر الى حصول الشيء من التخفيف
في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر
التي خرجت منها الاقسام الثلاثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما
ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة
ع الاقسام الحسن الوجه بنصبهما والحسن الوجه بجره وحسن الوجه
بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجهها وحسن وجهه برفعه فيهما اي
بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه فهما قسمان وا
لمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من زيادة ولا نقصان
وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول نحو حسن وجهه
والحسن وجهه بنصب فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج
اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه

منها

منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه الحسن
وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولى كان وجود
الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول اقبح الى قاعدة بظاهرها
وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمولها الصفة بها فلا ضمير فيها اى في
الصفة لان معمولها فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل في
اى تلك الصفة حينئذ كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر
وجمعه كذلك تلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اى
وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف فليكون ال
فاعلا لها فتؤنث انث الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة
وجه او حسنة وجها وتثنى اى الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل
الزيدان حسنا وجه او حسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان
الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه وحسنون وجها واسم
الفاعل واسم المفعول الغير المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى المفعو ل
واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى المفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى
لا الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول

مقام الفاعل فيبقى غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة
في ذلك اي فيما ذكر في الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل
ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما
تقول زيد قايم الاب ومضروب الاب بنصبه وجره واذا
كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا برفع الكل
يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب
اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في مثال الاول
مفعول ثان بمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفا
عل نصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف
وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد
تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل
ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصو
ف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد
شمول قسمي اسم التفضيل عني ما جاء

للفاعل

الفاعل و ما جاء للمفعول بزيادة على
غيره فخارج اصل ذلك الفعل والصفة
قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف
اى الذات متصفة بتلك الزيادة او
ظرف مستقر الموصوف فتلبس بتلك الزيادة
فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع
المشتقات وقوله الموصوف يخرج
اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد
بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فى
تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره
يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وهو سوى اسم التفضيل من حيث
صيغة افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان

جميعه الاصل فيه خير وشر لكو
نهما في الاصل اخير واشر فخفف بالحذ
ف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الا
صل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل ممن
حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليعلم ان
بناء افعل وفعلى منه اذا البناء من الرباعي
والثلاثي المزيد فيه انما فظة على تمام حر
وفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة
على ثلاثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الا
لتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي
او الثلاثي المجرد والمزيد
فيه فان هذه الحروف
الثلاثي تحمل ان يكون
تمام حروف ثلاثي مجردا

او بعض

من زيد قلت عمرو الافضل اى الشخص الذى قلنا شخص افضل من زيد فعلى هذا لا يكون
اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس
او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين منها
نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى
وانما العزة للكاثر فمحمول من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى
ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله
اكبر فيجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شيء وانه من محذوف
اى اكبر من كل شيء فاذا اضيف اى اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان
يقصد به الزيادة اى احدهما زيادة موصوفة المقصودة به على من اضيف اليه
اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل
الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره
فالاولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفا بعضا منهم
داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود
من استعماله هنا تفضيل موصوفه على مشاركيهم في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس
اى افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن
اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد به زيادة
مطلقة اى ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على
المضاف اليه وحده ويضاف اى اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح
اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن الوجه
مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان يضيفه
الى جماعة هو داخل فيهم كقولك نبينا عم افضل من قريش وان يضيفه الى جماعة

نبي

من جنسه ليس من اضلافهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لايدخل
في جملة اخوة يوسف وان يضيفه الى غيرجماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم
مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه او مسكنه وجوز في النوع الاول
من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به الزيادة على من اضيف
اليه الافراد اى فرد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا
وكذا التذكير وان كان موصوفا مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون
او هند او هندات او الهندات افضل الناس وهذا لانه اى الافضل يشابه
افعل من الذى ليس فيه الا الافراد والتذكير فى كون المفضل عليه مذكورا معه
والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنيه وجمعا وتذكيرا وتانيثا
لمن هو اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضل الناس

169

وحق فيروزت بالمجرد ولكونها اصول او يكون له حروف الزيادة [illegible]

اصول او تزاد زائدة او خبر جامعها فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتقابل

الغلب يلون من اسماء الثلاثي كما لو البحث ولا يجب خلاف ذلك لان

منهما اشتق افعل التعجب [illegible] اسم التفضيل [illegible] ونحو يلو اشتق

اسم التفضيل منهما لا انك اراد فهو حمرة وعورة او اشد حمرة

او العور وسبب التعليل ان تتم اذا بيان ان افعل الصفة مقدم بناء ووضع

افعل التفضيل وهو انك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع

على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة [illegible] وموافقة الوضع الطبع احسن

مثل زيد افضل الناس معنى افضل مشتق [illegible] ولا يعرف [illegible]

الفضل فان قصد غيره [illegible] غير الثلاثي [illegible] ان يراد [illegible]

[illegible] التفضيل [illegible]

مثل الثلاثي المزيد فيه [illegible] اللون [illegible] للعيب وحيث قيدنا

العيب الظاهر [illegible] ويمكن [illegible] القصد [illegible]

المحقق [illegible] التفضيل فانه لا فرق بينها الى [illegible] والحق [illegible]

[illegible] والمراد بالحق ما يبدو ومن

[illegible] تعليق [illegible] وخطام [illegible]

[illegible] فلا يعرف [illegible] والاخضر

ويعلم وجه اثبات الحمق اي اخوه بعلاوته على الصحيح قال بل الرضي ان
انا قيل بجيء حمق بنيه اي الحمق ابن بسنعه فانه يقتضي ان يكون اشتقاق
احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور فيلمع وان يكون المشتق في الحمل لا ابلد
لم يكون اما رجل وبلاده ظاهرة على سبيل التشديد وهو لا يقول بذلك
احد عاملي وشارح الرضي عنه احمق من قبيل الطرحيت قال يشبه ان يقال
في الالوان والعيوب الظاهرة كان الباطنة بني منها افعل التفضيل فلان
ابلد من فلان احمق وقد تبين ان القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه
للفاعل لا للمفعول لانه لو اشتق لكل منهما فيشابه ولا يتميز لا لتباس
فاشتهر ورع الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس نحو اقلع
قلبه كما اعذر ملمه هو اشهر مفعوريته والوم لمن هو اشهر ملومية و
على هذا القياس اشغل واشهد وازهى وشمل اي اسم التفضيل
على احد ثلثة اوجه اي استعمال الاضافة او من او اللام على سبيل
الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لانه وضع لتفضيل الشي على
غيره فلا بد من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه واو لفظا او
داود حقيقة ظاهرا واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا
لانه اشارة باللام الى معين المفضل
عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل

من زيد

افضل الكل والزيدان افضلهم وهي فضلى النساء والهندات فضليات او فضل
فضلياتهن الخ تانيثه بالالف واللام مع كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم
التفضيل المضاف وهو الذي قصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه
فلابد فيهما من المطابقة لاسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه
بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه فيهما واسم التفضيل لم
استعمل لمن معه مفردا مذكرا لا غير لا غير لفظا والتذكير لتمام كونه او لكل التثنية والجمع
والتذكير والتانيث لانه ينشا المخففة بالاخر بل هو اخر فكانا تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل
في اسم مظهر الرفع بالفاعلية لغرابته لمشابهته واما في المضمر لانه يعمل في المضمر بلا
شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل مد
لانه لا يتبع المضمر سواء كان مظهرا او مضمرا بارزا وجد بعده ما يوهم ذلك فاما معمر
دال على الفضل الا استعمال الشيخ هو اعلم من يضل عن سبيله الا انه يعلم من كل
احد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بكل شرط لان
الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز
ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا واما انه يعمل الرفع بالفاعلية
ومن هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل نحو عمله عمل الفعل لان الشيء يعمل بمعنى في
الزيادة ليعمل عمله ولانه ما كان فعلا هو الاصل فيه وهو استعماله من الا يعنى ولا يجمع

ولا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع شيئا عن اسم الفاعل فلا يعمل في مظهر الا اذا كان اسم التفضيل
صفة لشيء وهو في اللفظ لشيء مقدم عليه بان يتبع نعتا له او خبرا له
او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب
باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اي نفس
ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي بغير ذلك الاول فيكون باعتبار
الاول مفضلا وباعتبار غيره مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمها او صفة لمصدر
محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين
عين رجل وعين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما شرط
ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد
عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة
لا اختلاف الا في رتبته فان مرتبته اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعد شرط به كان من متعلقات
الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرو وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشترك
مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه [illegible] ما رأيت [illegible] مثل قولك ما رأيت
رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانه مختلفان بالذات بخلاف الكحل فانه
مطلق التقييد تارة بالعين وتارة بغيره فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار
والقياس يقتضي ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات

بين المفضل

بان المفضل والمفضل عليه ليس من افراده عن المعنى التفضيلي بالكلية
يستقيم فائدته واما اشتراط ان يكون اسم التفضيل منفيا فلعدم ان منفيا
يكون نفي الفعل حينئذ عموما لما علمت انه عند كونه منفيا يكون نفي الفعل
لانه ابلغ احسن وفي هذا المثال المعنى حسن وكذا الحال في الاعلام في نحو الا لا فرق
في نفي وبعض العبارات تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا
مع النفي بمعنى حسن لانه او المستوي النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيد
الزيادة فيقتضي انه احسن كما يقال رجل رايت احسن كحل عين
زيد فيفيد اصل حسن كحل عين رجل غير زيد ساويه او ان
يكون دونه والمساواة بمقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في
ما رايت كحل احد اكمل حسن في عين زيد فيكون احسن مع النفي
بمعنى حسن ثانيهما ان يجعل حسن قبل تسليط النفي عليه داخلا الزيادة
ان نفي الزيادة لا يلائم المدح نفي اصل الحسن ونوجه النفي الى حسن
رجل مقيد في عين زيد او يكونه دونه والقياس يكون دونه
لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد ما نفي المساواة والزيادة بطريق الادنى كما اقتضاه المقام ولا
يعلم ان يقصد نفي المساواة نفي الزيادة مساواة مطلق ولزم نفي الزيادة
ما نفي الزيادة ايضا فيحصل في نفي ذلك ان احسن لكنه لكن معاني

على من رجل دون احسن لكن في عين زيد وفيه كمال التصحيح فان قلت لو كان
زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في الظاهر
ينبغي ان يكون عمله في نحو ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا الى
في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه
في المثال المذكور متحدان بالذات مع صورة الاتحاد فتعقل معنى التفضيل فانا
قلنا بالنفي زالت العلة ولم يبطل قولك ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف
ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلف
بالذات فلا تعقل معنى التفضيل فيه قوله ان يعود حكمه بعد الزوال
وهو معنى ما جوز عليه في النظائر مع انهم لم يرفعوا الاسم الظاهر به والكحل لابد له انه
معمول بين احسن معمول الذي هو فاعل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل بمعنى
الفعلية وذلك المعمول فاعله في عين زيد اجنبي وهو الكحل الا الكحل ليس
معمولا من بين المختلفة فهو اجنبي من بين المختلفة لا يجوز الفصل بينه
وبين معمولا زمن بين المختلفة ولا يجوز ... بين الاجنبية ما ذكره من
الابتداء فاعل العامل في المبتدأ والخبر كان العامل بالحقيقة في جميع الاشبه اسم
التفضيل بخلاف ما لو اعمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا
فان معمولا من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قبح فيه من عين زيد
على الكحل كما يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم

بيان الفعلية

تفضيل

تفضيل ولكن في معناه تنقيصه لكيف وكذا لو وصف بفضله على ما رأيت رجلا
احسن من الكحل في عينه سواه الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة
وتفضيل ايضا مع انهما ليسا بسبيل العبارة المشهورة الواردة في اجراء
مثل هذه المقصود الكلام فيها حاصلا في مسألة الكحل وبعض شرايطها
وما يعتبر به فيها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه
على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارات اخر
منه وعلى ترتيب غير ترتيب ويتعلق بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه
والاستشهاد به في اثبات هذه المسألة وتطبيق بعض هذه الصور عليه
فقال والكحل تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
بالكحل من زيد كما شئت في عين زيد وهو اخصر منه بقدر ضمير فيه وكلمة في
الرابع انطباق في الباب وانفي عين زيد كان اخصر مع ظهور المعنى
المقصود مع تقدير ما المعنى على ما كان عليه فيما سوى التعبير بان حصله من كحل
عين زيد والمعنى على ما في المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل
تفضيل الشيء على نفسه باعتبار المحل وكان ما وجب عمل اسم التفضيل
في الظاهر الذي كان الكحل فيها معلقا عليه وكذا ما رأيت كعين زيد ابدا
احسن فيها الكحل ان اصلها ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في
عين زيد على ذكر عين زيد فقد ما عليه فيستغني عن ذكر ما بعدها وتقديره

ما رأيت عينا ما حلته كعين زيد في اصل التكلم احسن فيها الكحل منه في عين زيد
ويقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها
ويلزم من هذا البليغ وجه ان الكحل في عين زيد حسن ليس في عين غيره وان
جازت بهذه الصورة وان لم يكن فيها فعل ظاهر لو رفعت الفعل بالابتداء لما
كما في الاول وان من التفضيل يتجرور بما مقدرة فيها ايضا كما ذكره بعض
ولان منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي ما حكمت بما رأيت لعين زيد
الخ قولا ما قيل ان الاصل [illegible] تركه لمصدر ليت ليكون مبتدأ لها هو مبتدأ لها
نكتة وتركه موصوفا احسن في المثال وان كانت الملاحظة العامة في ذكره او
هو في سياقه في حدود او هو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار
في الحال المذكور ولا ولا تمام البديع ما يليه بما مرت على واه بالسماع
ولان كذا قوله السماع حاجب يعلم واه يا اقل به ركب [illegible] ثم نابغة وخوف
الامام في الشيء [illegible] بما [illegible] للار واه يا قبله ركب نظام [illegible] واه بالسماع
فقهم [illegible] من ذكره في بناء الركب [illegible] جماعة الكرب وهو
مخصوص بركب الابل والحاكية من الاوامر التي من حيث ادهي
وهو الكلف [illegible] من السراب وهو الخضر الليل [illegible] من
رؤية البعد ومن رؤية الشفق [illegible] الاول [illegible] على التقدير
[illegible] حاجب نعلم ظرف التشبه المشتق ومن الكاف [illegible] لا ارى

لعلا عتبر خوف

اما عشر اخبه او حالية وامل صفة واما بادا لي ونحو متعلق بانحل الجزم
عليه الاداة باو كيت ما محل انحل جملة اتبوه صفة لو حالية تمنيز من نسبة انحل
الى كب او مفعول مع المصدرية اما اسيتان ما ثبته واخوف عطف على انحل
وهو بمعنى المفعول اسندا لي الضمير باو للصلح واما باحل به ركب متام بواو السباع
واخوف منصوبا في مصدرية وسارسا اما راكبا سائرا يا اما راكبا سائرا
مفعولا فيه والمستثنى مفرغ اي واما باحل الخوف في كل وقت الا في وقت ركبه
التي سارها بقوله رب على واو ما نسبوا الى السبع لكثرتها فيها والحال انه لا
انس بها ولا السباع حين احاطة الظلام واما يكون نتوقف الركب على
ما يتوقف ما بوادي السباع ويكون قوى الوادي الخوف من واد السبع
في كل وقت الا في وقت ركابه التي سير الكبار السائرا بالليل فيه
عن الامانات والتي كانت ولو عبرت ما بالعبارة الاولى الخلف ولان سارها
اقلابه ركابه منام بواد السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لعل الاذات
واما باقل به ركابه من واد السباع وكان من البعض الحكمة الى نقصها
الحكمة على وجه علم من دليل الاختصار وحكمه والحصر معا ولم يكتف بذلك
القدر بل جمع رسالات الامم بتعريفه علما وهذه المنوية ان يصادف
الفصل بشكل تلك النعمة بالطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل
اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه ما دل على معنى الكلمة

قوله اي في نفسها ... الكلمة في التفسير ... الفعل

الكلام المعهود ... في الكلمة ... الفعل

بيان الفعل ...

والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة
اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى
بكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فيرجع كون المعنى في
نفسه لكونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق
لما ذكره بعض ارجاع الضمير الى الكلمة لا يخفى عليك ان الفعل يشتمل على ثلثة
معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل
الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي ما هو آلة لملاحظة حال
طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بالمعنى في تعريفه ليس تلك النسبة وما وقع في
ولكن المعنى بالاقتران بالزمان يقتضي ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى
بالمعنى ليس مستقلا بالمفهومية فالمطابق للمراد لكن لا يخفى
والمعنى التصحيح في شرح هذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن الا
وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو مستغن عما بعد
مستقبلا للمعنى يخرج به الاسم عن هذا الحد وبقوله وضعا يخرج الاسم
الافعال الا انه حيث انها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق وهو
النسخ عن الزمان نحو عسى ولا اقتران مضارع به بحسب الوضع
ويصدق في المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجوده في الاثنين
ولانه اقترن في كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع

ومن خواصه



ومن خواصه

أيضا ومن خواص الفعل دخول قد لأنها إنما تستعمل لتقريب الماضي إلى
الحال والتقليل الفعل أو تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق إلا في الفعل
ودخول السين وسوف لدلالة الأولى على الاستقبال القريب والثانية على الاستقبال
البعيد ودخول الجوازم لأنها وضعت لمعان في الفعل كلم ولما ولام الأمر
أو النهي وكلمة المجازاة والتعليق الشيء بالفعل كأدوات الشرط وكل من
هذه المعاني لا يتصور إلا في الفعل ولحوق تاء التأنيث عطف على دخول
قد والاختصاص لحوق تاء التأنيث الساكنة لأنها تدل على تأنيث الفاعل ولا يلحق
الا بماله فاعله والصفات استغنت عنها بالمتحركة التي هي أخص منها لأنه الدالة
على تأنيثها وتأنيث فاعلها فلا يرد الاختصاص بالفعل بالساكنة حال
عن تاء التأنيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو
تاء فعلت أراد بنحوها وفعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة
نحو فعلت فيه تاء فعلت أيضا وذلك لأن ضمير الفاعل لا يلحق إلا بما له فاعل
والفاعل إنما يكون للفعل وفروعه وحطوط به منع أحد عن الضمير
[illegible] والأصل وخص البارز بالمنع
لا لكلمة أخص وأخص وهو بالضمائر الستة واحد الماضي لما هو أول
فعل الحقيقي الموضوع ما أنه المتبادر من الدلالة في قسم ما لكل الكلام
الذي أنت فيه حقيقة فإنه تكون بأن أجزاء الزمان ما تقدم بعض أجزاء

الزمان على معنى انما يكون بحسب الزمان لا بحسب ... فلا يلزم ان يكون ...

شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل

فلا ينتقض بنحو المصدر ... بالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض بنحو

نعم وبئس وحبذا ... ضرب ضرب مبنى على الفتح خبر مبتدا اى هو ماض او هو مبنى

اما مبنيا فلعدم ... على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو ... لكونه حالا للحركة دون

السكون الذى هو الاصل فى البناء لمشابهته المضارع فى وقوعه موقع الاسم نحو

زيد ضرب فى موضع ضارب ... ان ضربت ضربت فى موضع ان تضرب

واما على الفتح فلكونه اخف الحركات مع ... كان مبنيا على

السكون معه نحو ضربن ... احترازا عن اجتماع اربع حركات متواليات

فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله ... او ضم

بالمتصل احترازا من مثل ضربا فانه ايضا مبنى على الفتح مع غير الواو فانه

يضم ... لتناسب لفظ الواو وتقديرا ... المضارع ما اشبه ان

فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت ان ... لكونه متلبسا باحد حروف ... همس

فى اوله يعنى الحروف التى جمعها لفظ نايت ... انما يكون فى قوله

مشترك ... بين المعانى المتعددة كالعين تخصيصه ... على

وقوله ان ذلك ... انما يكون لوقوع الفعل مشترك فان ... هو الذى

من زمانى الحال والاستقبال يعنى الاستقبال بالسين فانه للاستقبال

يكون زمان الحال والاستقبال على الصحيح ... مشترك ...

[illegible]

المضارع



الوجوب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان اللهم تقع بعد ما اشبهها
القرائن واما فرق المضارع لست ابنه الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لذلك
او يعني المضارع في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين ارتضعا
من ضرع واحد فكانا اخوان رضاعا فالمقصود من تعلق الجر في الاربعة التكلم
فتقول المتكلم كان او مع غيره شمل الجر والنون لان المتكلم ان كان وحده اتى
كان معه غيره واحد المخاطب [illegible] او اكثر شمل [illegible] وان كان ما اخوه
ان يا يا مخاطب [illegible] المضارع [illegible] لذكر [illegible]
والمؤنث الواحد والمؤنث [illegible] والمؤنثين غائبات
او دون غيبة والياء للغائب غير [illegible] القسمين المذكورين
واحد المؤنث ومثناه [illegible] ما اسمه غير القسمين المذكورين بالجر
على البدلية من الغائب [illegible] بالاضافة معرفة لكنه [illegible]
على الفاعلية [illegible] النكرة الموصوفة او بالنصب حالا وهو الاولى [illegible]
الخ [illegible]
الثلاثية [illegible] ولا يعرب من الفعل غيره
اي غير المضارع [illegible] الاعراب [illegible] هذا الكلام [illegible]
واما حرف المضارع [illegible] ان يتعلق به [illegible] لم يتصل به نون تاكيد
ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع مؤنث لانه ان اتصل به

احدهما ما يكون مبنيا لكن نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل
الاعراب قبلها يلزم الاعراب في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم وقوعه على كلمة
اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها
ساكنا بناء على انها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب والاعراب رفع ونصب
يستدعي الكلام فيهما وجزم يقتضي به كما جزم بالاسم فالصحيح وهو عند النحاة
ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة الا في ضمير بارز مرفوع متصل بالتثنية مذكرا
كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث
مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فانه اربع صيغ
يعرب صيغ الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائب
المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع
الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي كون الضمة
والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب
ولم يضرب والمضارع المتصل به الا الضمير البارز المرفوع والا فحسبه
مرافقه بالنون حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون حالتي الجزم و
والنصب تابع للجزم كما انه في الاصل تابع له مثل يضربان وتضربان
ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الخ والمضارع المعتل
الاخر بالواو والالف والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو

والياء

والياء الثقيلة نحو لن يغزو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب نحو الفتحة نحو لن
يعدو ولن يرمي والحذف اي حذف الواو والياء في حال الجزم لما لم يجد حركة اسقط
الحرف للنصب لما نحو لم يغزو ولم يرم والمضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة
والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول لن يرضى ولن يرضى والحذف اي
بحذف الالف في الجزم تقول لم يرض ورفع المضارع اذا تجرد عن الناصب
والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه سبه المعنى كما هو المختار من عبارة
وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في
زيد يضرب مضارعه او مررت برجل يضرب ورايت رجلا يضرب والعامل
بوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم [illegible] اعطي اعراب الاسم واقواه
وهو الرفع وذلك مذهب البصرية [illegible] ورد عليه انه يرفع في موقع لا يقع فيها
موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم
وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان والجيب يحال ان يضرب
ديقوم الزيدان [illegible] موقعه لانك تقول الذي ضارب [illegible] خبر
خبر مبتدا او مقدم عليه وكذا [illegible] الزيدان [illegible] موقع
الكلام وان كان الاعراب مع تقديره [illegible] سيقوم [illegible]
ونحو كاد زيد يقوم لان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما
[illegible] اعمال المقاربة [illegible] وينتصب المضارع بان

ثم تقدير اسما غيره

بان سيقوم مع السين وانه موقع الاسم
لا يقوم [illegible] السين [illegible]
اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين م

مضمر ... لا تعمل لا الف تنوبا وحال تعمليل ... لان

نحو ليس في الشيء وقال سيبويه انه حرف برأسه وادوات قبيل العلة او ان مخفف

وقيل اصله او الظرفية فيكون عضاضين عن لفظ الربح وابان مقصور فيمتنع نحو سرت

قدراه خاصا وبعده لام كي نحو سرت لادخلها وبعده لام الجحود وبعد لام الجارة للزايدة

... كان الممتنع نحو كان الله ليعذبهم لان بعض الثلاثة جوازه فيمتنع وضع لتلك

الفعل الاول لجعل بعد الاستفهام ان المصدر ... وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد

الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي وكان

الفاء والواو ... واقتضان بعد كلها ... وقد يمتنع حذف الخبر على

الاستثناء فيجعل ... السكون من عطف المفرد على المفرد ... من ذلك الاشتعاع

فيكون المعنى نحو زرني فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام مني اياك ونحو لا تاكل

السمك وتشرب اللبن لا يكون منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي

تنصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن حرف ان

المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف

الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن

ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان

المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التحقق يلايم ان المصدرية ... في

وقوع كليهما فيجوز ... ان التي بعدها الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها ان

مفضى لن

[illegible]

[illegible]

معنى لن نفي المستقبل نفيا موكدا لا مؤبدا ولا يلزم ان يكون مؤبدا مع قوله تعالى
ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي فقيل لان انتفاء ابيد وحتى ياذن الانتهاء
واذن ما الى نصب الفعل المضارع اذا لم يتقدم ما بعدها على ما قبلها اي ان لم يكن
ما بعدها معمولا لما قبلها نحو اذن اكرمك بعد ما قبلها لا يستقبل الا
المضارع لا تعمل ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سقط
حتى كان معطوفا على اذا لم يعتمد انتصب الفعل المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء
والحال لا يكون الا غير الاستقبال اي ان فقد احد الشروط نحو انا اذن
[illegible] من حيث انه [illegible] او ما او كلام [illegible]
لمن يحدثك [illegible] وجب الرفع مثل قولك من قال اسلمت
اذن تدخل الجنة مثل لا يحتمل الاستقبال [illegible] مبتدا [illegible] اذا لم يتقدم
ظرف لا انتصاب المعطوف معها كما [illegible] البيع [illegible] فقل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا
فتقول اذن بهذا المثال على طريقة [illegible] الا انه كان انتصاب المضارع
[illegible] خبر المبتدا والخبر واذا وقعت اذن بعد
الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب على ضعف الاعتماد بالعطف كانفصال
المعطوف [illegible] والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكذا النصب
بالفعل مثل اسلمت فادخل الجنة ومعناها السببية ما سببيه ما قبلها

الى ... بما قبلها ما بعدها كسببية وكقولك رفعوا البتة في مثال المذكور وحتى التي تجب
بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان زمان المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان
كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى الى او كان كونها بمعنى
كي السببية لا انتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي والا
ستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت
حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى الى واستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر
الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب
الشمس مثال لحتى بمعنى الى الاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذي
دخل حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون زمان
التكلم بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت
امس حتى ادخل البلد يا ادخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت
في زمان الدخول [illegible] العبارة وتحكي في زمان التكلم عما كنت [illegible] وكان
ما بعد حتى في هذه العبارة [illegible] حالا ماضيا [illegible] وحكاية [illegible] زمان الماضية
ايضا يكون [illegible] الا [illegible] تقدير ان لانا نعلم الاستقبال كانت
اي حتى حينئذ [illegible] حرف ابتداء [illegible] ومعنى كونها حرف
ابتداء ان الكلام مستانف لان [illegible] بعدها ابتداء يكون الفعل خبره
ليكون حتى داخلة على الاسم كما تقول [illegible] فرفع اي ما بعد حتى [illegible] ان [illegible]

والجازم

وان تمادى وجب السببية ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها فيحصل
الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل رضي عنك فلان حتى لا يكون
الان مثال ما اريد به الحال التحقيق فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ثم
ثم انه من اجل تجدد الامر ان يكون حتى مستمرا الى الحال حرف النفي اذا وجب
بسببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى
في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول الكان التامة في هذا القول
فان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء القطع
ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيضعف المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر
الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها الانه يكون ما بعدها خبر استفهام
فعلى ما بعدها وما قبلها ان بعده وهو مشكوك فيه لوجود همزة الاستفهام
فلم يكن الحكم بوقوع المسبب المشكوك فيه وقوع السبب محال وجاز في وقت حصول
كان الناقصة نحو كان سيري حتى ادخلها بالرفع فان معناه بان نوع ثبت
سيري ما اداه حتى الان وقت فيه وجاز ابهام سار حتى تدخلها ما بالرفع
لان الفعل في هذا المقام محقق الحصول فيه ابهام فعطف تقديره ان يكون حاصلا في الناقصة
لا على سببه حتى اتصل ما حصلا حتى فسيد تقديره الى التامة لما لا يطلع عليه
في بعض النسخ هذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة او جاز الرفع
في هذا الشرط في وقت حصول كان التامة فعلى هذا اتصال ابهام سار

ابهام سائر متعلقاته فان يسير والثانية الامر الى التي تنصب المضارع
بعدها بتقدير ان مثل اسلم تدخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لا انها
جازمة والامر الجواز التي تنصب الفعل المضارع بعدها بتقدير ان مع لام تأكيد النفي
بعد النفي لكن انفصاله وما كان الله ليعذبهم او نفي نحو لم يكن ليفعل
وهو ايضا جارة وليعذبهم يقدر بعدها ان فان قيل اذا كان الفعل
المصدر جرها بان المقدرة فكيف يصح الحمل بل هذا المعنى الكلام
الساكن حيث انه يعذبهم او من من الحمل ما كان الله ليعذبهم او على
حذف المضاف ما اريد تعذيبهم [illegible] ما كان الله معذبهم والفاء
التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لا تنصب المضارع
بشرطان احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان
العدول من الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير
المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة والثاني ان يكون قبلها
احد الاشياء الستة [illegible] بعد يتقدم عليها الستة او ما في معناه
من النفي [illegible] جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة سابقا
الرابعة الامر [illegible] فان لم يكن [illegible] زيارة فما كرام [illegible]
نحو لا تشتم [illegible] الا ان يكن [illegible] تشتم تتقرب منه فيندم في باب الدعاء
نحو اللهم اغفر لي فوزه والافتد [illegible] او استفهام نحو [illegible]

علامة التمرينا

ما قال الشيخ هاهنا امر سهل يكون مشكل ما هو شرب منه او نفي عنه نحو ما انا فعلت مثال
ليس مشكل اتيان فتحديث منه وسندرج فيه التعجب نحو لولا اشر اعليه مشكل لكن
منه نديم الاستقراء تعل فعل ينبدرج في النفي او شر نحو ليست الا ما حققه
الاليت اي ثبوت مال ما نفاق منه ويدخل فيه ما وقع على صيغة التردي نحو
ليما بلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على ان جواب حظو
ادعو في نحو الاشر فتحيب جبرا الا تسلبون منكن تزوروا فحاجته خير من
من ذلك منها الموضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وسائر الاوجه
ثم انها اي المصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء والمعاني
ساخرك مثل ليتني خير والحق بالجملة ما سيجابون تقديم احد الاشياء
الستة ثم قوله الواو في الشعر الواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير
ان مقرره ما بشرط كون احدها الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها
والافعال او بالجمع الاربعة ما نبي لها ان تكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك
اسما باستقل الواقع قبل الفاء وفي الاوجه احد الاشياء الستة المذكورة وانتصبها
امثلة الفاء عينها بابدال الفاء بالواو كما تقول لا تزر واكرمك الي
لتجمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا تجمع
على اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس والتي ينتصب
المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان استشرط

ان تكون بمعنى الى او الا لا على ان المقدرة بعدها لان ان
المصدرية لا تحل في مقامها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار [illegible]
وتخطئة [illegible] ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي ليس يوجه تقديرها بالا تقدير
مضاف اي الا زمان الاوقت ان تعطيني حقي وهو بتقديرها بالى يكون مصدر
مجرورا بالى التي بمعنى الى لا لانه يحتاج الى تكلف واو العاطفة اي الحروف
العاطفة مطلق سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم
واذا ثبت منها ثم بغير الشتر الا ماذكر من الشروط الخمسة تقدير ان بعدها
تنصب بالمضارع بتقدير ان اي ان المعطوف عليه اسما صريحا
نحو اعجبني قيام زيد او تشتم او ثم تشتم ثم ليس من حروف
العاطفة المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء والتي هي ليس
من ذلك بالشروط المذكورة فيهما فيها والعاطفة اذا كان
فعلا فهو معطوف على اول المعمولات الخمسة بتقدير ان [illegible]
[illegible] اذا كان مستقبلا او [illegible] وهو اي [illegible] معنى الى ان
وقيل [illegible] معطوف على [illegible] منصوبا بان مقدرة بعد حتى وكلام
ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على
التقدير الاول ان جعل العاطفة [illegible] يلزم ان يذكره
في التفصيل مالم يكن في الاجمال وان [illegible] بحكمه

وليس

وايضا الواقع مخصوصا بما كان سبق من جوابه وعدم المضاد بيرد على ذلك بأن
التسبيح ذكر بارئين وهو في الاجمال وهو في التفصيل برجاء ذكر ويجوز
اظهار ان مع لام كي لخروج الحروف العاطفة على الحق فيما تكون ان تذهب لا يقوم و
لان يسير الثمرة يدخل على الاسم صريح نحو جئتك للاكرام وللحق فيه ضربا زيد
ومنعه وارادت لصرفه مجاز ان يظهر معها ما يعلق الفعل الى الاسم صريح ولو
ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها
ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهو بهذا المعنى لا تدخل
على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب والتي يليها
المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصبا بعدها
للتنصيص على معنى الجمعية والانتفاء صارت كعوامل النصب فلا يظهر
ان بعدها وتحركت فظار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب
بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين
المتوالي بين لام كي ولام لا وقد تقدم التنبيه عليه واعلم ان ان الناصبة
تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير جعل ضعيفا نحو قولهم تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه او مع موضع الشدة وكذا قوله الا ايها الاخفر
الوغى في رواية النصب ولكن لا يتعلق على تلك المواضع ولذلك لم يذكرها
ويلزم ان المضارع بلم ولما ولام الامر ولا الاستغاثة في معنى النهي

احترازا عما استعمل في معنى النفي ويسمى العلامات ثم لم فعلا واحدا وكلم المجازات
ابدا ويجزم المضارع بكلم المجازات اى كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء
وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والجزوم بها فعلان واحب الى
كلم المجازات ان ومهما واذ ما وحيثما وانى وحيث كذا بان المضارع مع
ما او ما بعدها وتمامها لا وابن ومتى يجزم ان المضارع مطلق سواء كان
مع ما او لا وما ومن واى والتي والذي واما الجزم المضارع مع كيف ففي واوا
ف ورايها في كلامهم على وجه الاطلاق الا ان الجامع كيف فلان معناه عموم
الاحوال فاذا قلت كيف تقرا اقرا كان معناه على اى حال وكيفية
تقرا انت انا ايضا اقرا عليها ومن المنفرد استواء قراءة في بين
في جميع الاحوال الكيفيات والجامع الا افعال كلمات الشرط لا ان
نحو لم تفي معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر
المقطوع به وبان مقدرة عطف على لم اى ويجزم المضارع
بان مقدرة وسمي ايها نون شاء التي فلم الحقت المضارع ماضيا وكثر
نفيه اى نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير راجعا الى ما هو اقرب اى
ماضيا منفيا استعمل في هذا النفي ويختص بالاستغراق
اى استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بل
تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار

وتمامه

الندم النيم

انتفاء الندم الى وقت التكلم بها واذا انكت ندم ولما ينفعه الندم
اما لم اكرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل [illegible] وتحقق
ايضا لا يجوز حذف الفعل لكتفى بها ان دل عليه دليل بخلاف رتبت
الدنية وما اسى او فعلها وتحقق ايضا بعدم حصول اداة الشرط
عليها فلا تقول ان لما يضرب وكان ذلك لكونها اي هذه تحويه بابه الفاعل مع تحول
وتحقق ايضا بانتفى انها تعلما في المتوقع ان ينتفي بها فعل حتى يتوقع فتقول من
يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد تستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم من ذنب
ولما ينفعه الندم ودوام الاخر من الامام المطلوب بها الفعل [illegible] فيما الى
الدنيا لو ليقولون الروم بكسرة وفتح الفه [illegible] سكن بعد الواو والعاطف
ثم فلو [illegible] بلفظ [illegible] لم يجلو فليجلا او ثم لتقصوا ولا
النهي [illegible] بالترك [illegible] ترك الفعل وفي بعض النسخ والانتهاء
ضد [illegible] الانتهى التي [illegible] هذه الاقسام الادوات التي يطلب بها ترك
الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول حاضر
او غائب او متكلم وتكلم بها كان المذكورة في [illegible] تدخل على الفعل حين
لسببية الفعل الاول وسببية الفعل الثاني ان يجعل الفعل الاول
سببا والثاني مسببا [illegible] شرح [illegible] وتكلم [illegible] اما يدخل على شيئين
يجعل الاول للثاني سببا [illegible] ان [illegible] لا يجعل الشي [illegible] سببا

لشيء فما المراد بجعله سببا للشيء ان المتكلم اعتبر سببيته للشيء اي
ملزوميته لشيء وجعل الكلم الذي ادخلت اليه علمها والشيء عليها والاظهر ان
يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا والا فمنها ما يصح
ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يورد اما في الصورة الا
وان لا يلزم والملزوم واللازم فقولك ان تكرمني اكرمتك ما الشرط فيه سببا
حقيقيا للاكرام والاكرام سببا حقيقيا للاحسان والاخبار لكن المتكلم
اعتبر تلك النسبة بينهما اظهار المكارم الاخلاق يعني انه منها يكاد يغير التسمية
الاول سوى الاباية عند الكل سبب الاكرام عنه ويسمى الفعلان اولهما شرطا
لان شرط التحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء
على الفعل بان كان احد الشرط والجزاء مضارعا بين نحو ان تزرني ازرك
او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك او الجزم واجب في المضارع
لدخول الجازم وهو ان وما يتضمن معناها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا لح
فالوجهان اي نصبه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع
لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اتيه
او اتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل الماضي نحو ان فرحت
فرحت او معنى نحو ان فرحت لم افرح ويحتمل ان يكون تفصيل لقدما لم
يقترن بقد سواء كان مقدما ملفوظا لقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من

قبل



من قبل او معنى بان قصد الكلام نحو ان كان قد من قبل نحو فقد ثبت انه فقد
صدقت لم يكن افاد في الجزاء التحقيق تاثير حرف الشرط لانه لا يحيل معناه
الى الاستقبال ما يستغنى فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني وان اكرمتني لم
اكرمك واما ما كان بغير ما يحتاج فيه الى الفاء فالتحقيق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط
تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه
وان كان امر الجزاء او مضارعا مثبتا او منفيا بلا احتراز عما اذا كان منفيا
بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم
تاثير اداة الشرط فيه فيجب فالوجوب الاتيان بالفاء وتركها لان اداة
الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء ووجه اثرت
في تغير المعنى حيث جعلت معنى الاستقبال فيتبين ان الوجوب جاز فيه شيء من وجه
وان يكن قد رتبكم فيلزم ان يكون منكم الفعل بالفعل وبين ... فيقع
الشرط الاداة وان لم يكن الجزاء ماضيا والمضارع المذكورين فالفاء
لازمة فيما اذا الجزاء ماضيا بقيد لفظا كما تقول ان اكرمتك اليوم فقد اكرمتك
مثلك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم اكرمتك امس
بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين لا تاثير لحرف الشرط في الماضي
فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام
او مضارع منفي بما او لن او غير ذلك كما تشهد الفرق من جميع سهو

المواضع لانها تشبه حرف الشرط في الجزاء اي احتياج الى الفاء وبين اذا التي للمفاجأة
مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء
لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر كما في الفاء التعقيبية ويكون الفاء اكثر
وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها لان اذا الشرطية مختصة
بالفعلية فاشعرت هذه بالاسمية نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما
قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وان التي تجزم بالمضارع حال كونها مقدرة
انما تكون مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل
الشر يكن خيرا لك اي ان لا تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ما
اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ما اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان
المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل
تصب خيرا او ان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالح لان
يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له في تقدير
ان مع مضارع يوافق ما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه
الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل
على الطلب والطالب انما يتعلق بمطلوب يترتب عليه غاية يكون
ذلك المطلوب سببا لها ووسيلة اليها فاذا ذكر المضارع الو
اقع بعد ما ذكرناه من الاشياء وقصد سببية الفعل المطلوب لتلك الاشياء له

تقدير ان مع

فدل الشرع على ان تلك الافعال وعلى المصالح الواقعية بعد ما جزاء فيجزيهم بما نحو اسلم تدخل ا
لجنة فان المطلوب بأسلم هو الاسلام وهو المطلق يدونه دخول الجنة فهو سبب لها ومقصود
لكل السببية فقد صح الفعل المأمور مأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة خبرا له فقيل
ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان الشرط قرينة
الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي
فانه لا يمتنع ذلك عنده ما تشاءم عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان تكفر تدخل
النار وهو خلاف الغرض واما عدم الامتناع عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب
العرف ان تكفر تدخل النار لعرف من جهة المرفوع قرينة الشرط المثبت والعرف
قرينة قوية بهذا او قطعة السببية واما اذا لم تقصد [illegible] قطعا [illegible] يجب
الرفع اما بالصفة ان كان ما قبله نكرة صالحة كقوله تعالى فهب لي من لدنك
وليا يرثني فيمن قرأ بالرفع [illegible] او الحال [illegible] كقوله تعالى ذرهم
في طغيانهم يعمهون او بالاستيناف كقول الشاعر وقال
[illegible] فكل [illegible] يعتقد الامر هكذا في
بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر [illegible] الامر [illegible]
امثلة اللفظ [illegible] المصالح [illegible] في بعض الشروح [illegible] قال
ومثال الامر لان الامر [illegible] في هذا النوع من الافعال اشتمل على لفظ المصدر ايضا
ايضا تارة النحوي [illegible] الفقهيون وسوغ اصطلاح النحويين والاصوليين

بعض النسخ

مجهولا مع اللام كالمفعول لذا ذكره المصنف في شرحه فيجب اللام في الفعلين مثل ليعلم او كان
كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا الامر الذي على صيغته من المجهول مطلقا فانه
يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب الذي على حكم المخاطب اخصر من الغائب والمتكلم
بحذف حرف المضارعة احترازا عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فانه قرئ على صيغة
الخطاب مع اللام مثل ضع ودع وره وقه ورد وهم اخره اسم الامر في الحقيقة عند البصريين
الوقوف الذي على السكون لانتفاء مقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان
سبب مشابهة الاسم المقتضية للاعراب انما هو بسببه وفي الصورة حكم
المجزوم اما مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الاخر وسقوط نون الاعراب وحرف
العلة لانه علامات به ما فيه اللام من المجزوم بمعنى ان يعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا
او اخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا او لم يخش ولم يغز ولم يرم
وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعد
اسا بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن اخره وجعل ما بقي امرا
نحو ان تعد عد وان تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان
كان بعده حرف ساكن وليس المضارع من باب الافعال زيد همزة الوصل ما يكون
مانعة عن ابتدائه حرف ساكن من الزيد فيه والثلاثي باب افعال للتعدية زيد همزة
هل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن
حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي الساكن ضمة

للالتباس

لالتباس بالمضارع على تقدير الفتح جائز او تجعل في اخص امثلة بفتح التاء و
الباء بالواحد المتكلم الى سواه باضافة المجهول من الرباعي او تجعل في امثلة
امثلة بكسر التاء وسكونه فيما سواه اسم كسوب س لمن بعده ضمة سواه اى ما
بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب لالتبس بالمضارع المجهول من الافعال ب
ولو فتح لالتبس بالمعرفة ولو ضم في مثل اسم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس
بالمضارع الرباعي مثل ما يكون بعده كسرة او ضرب مثال ما يكون بعده
كسرة لازمة مثل ما يكون بعده ضمة وان كان ربما تعجبه ضمة اسم الى قوله
مفتوحة لانها اخترها اصل رفعت لا ارتفاع موجب حذفها واما اجتماع
ثم يرى في التكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك حينئذ فعل ما لم يسم
فاعله اسم فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله والثالثة العامل اليه لا دم في حكاية
او على حذف مضاف اسم على فعله الواقع عليه الا بعد ان يراد بالموصول
المفعول الذي لم يتكل به القيد اكتفى بذكره فيما سبق فان كان المفعول
مقامه ولم يذكر الزائد ينبغي فاعله وان اقيم المفعول مقامه ما فيما غيرت
صيغته رفعا لالتباس فضم اوله وكسر ما قبل اخره مثل ضرب ودحرج واعلم واختير
هذا النوع من التعبير لان معناه ضرب فاختير له وزن مخصوص لا يوجد
في الاوزان بالخروج من الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة
الى الضمة وان كان ربما يوجد الضمة الى الكسرة لكن بالخروج من الكسرة

لم يذكر فاعله ويكون الاضافة البيانية او ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه او لم يذكر فاعله

الا التعدية نقل الفعل الى المفعول في القياس بعد حصول المقصود بما نقل منه ويعم
الثاني مع حذف الفعل نحو انطلق واختير وستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر
من حكمه بعينه مضارع علمت وجاهلت ويوجب حذف الملتبس بلية الهمزة
ويعم الثالث والثانية بما ومعتل العين ان ما يكون عينه حرفا معتلا اعلا
بره على مثل طول وروس من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يخف بالاجتماع
الاعلالين في يروي ويطوي قيل الاصوب ان يقال معتل العين المتعلقة
بالذكر المزيدة في نحو واختلاف في اعتبار للتخلل فيه كما ذكر وسبعة اذا
هل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكر الافصح فيه قيل
وبيع المسلمين قول وبيع تنقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف
حركته فصار بيع وقول بابدال الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار
قيل وبيع والاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة
الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتمال الكسرة بعد تابحو الواو قليلا
اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع
وقال بعضهم الاشمام حالة الوقف ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء
خالصا وهذا ايضا غير مشهور عندهم والفرق بين [illegible] بجعل فالحة
بعدها [illegible] وهذا ايضا غير مشهور عندهم والاوضح من الاشمام الابدال
بان الاصل [illegible] واثر الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف

فصل



نقيل تقول ويبيع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها
ومثله المستقبل الغائب اي المجهول من معتل من الثلاثي المجرد وباب افعال المجهول
من المعتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد فيه ثلاث لغات
الاول فيه اختير وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم
او لك ذلك مثل قيل وبيع سكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل لان اصلهما
استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا اسكن ما قبلها ان
ينقل حركتها اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة
واحدة وان كان الفعل الذي اريد حذف علته واتانة الفعل منه مضارعا رعا
ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلزم ويستخرج ويدحرج
وفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة ونقل المضارع بالزيادة ونقل العين
الى المفعول ونقلب العين في الغاية اذا كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار
ويستباه ويستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها
المتعدي وغير المتعدي الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق
اسماء غير الفاعل من متعلقات الفعل وما يتوقف فهمه عليه فانه كل فعل
لا بد له من الفاعل وضما ما هو موقوف عليه فهمه ولكن نسبة الفعل الى
الفاعل بطريق الصدور والقيام الى هذه فيقال في الفعل جاوز
عن الفاعل وقام به فلا يقال في الاصطلاح انه متعد

المتعدي وغير المتعدي
نعت الذي ذكره المتعدي وغير المتعدي

فان التعلق بسببه الفعل الى غير الفاعل فالى مثل ان تم الفعل ان كان موقوفا

حاله فهم غير الى مثل [illegible] المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب

بحيث لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والعلة والهيئة

الحال او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي

بخلافه اي المتعدي بمعنى لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل مما له وان كان

له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والعلة والهيئة الفاعل لكن لا يمنع

التعقل من هذه التعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة

نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة

نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت

بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام

كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين

الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم

اصلهما نحو هذا القسم فانهما كانا قبل [illegible] حال الهمزة متعديين الى

مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يعني الى المفعول الاول

اما الافعال الاخر [illegible] انبأ واخبر ونبأ وخبر وحدث فغلبت

اصلها التعدية الى ثلثة [illegible] بل تعديتها الى اثنين انما هي بواسطة

استعمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل

مفعول بها

مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت
زيدا او الثالث منه كقولك اعلمت عمروا منطلقا مع الثاني والثالث [illegible] كمفعولي
علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا افعال
القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكما [illegible] وبيان الظن
والعلم [illegible] هذه الافعال بعض الافعال التي [illegible] ان دخلت
ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت والتي تكون تارة
للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل
اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تكون الجملة في حيث
الاخبار ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك
علمت لبيان ان ما نشأت عنه الجملة وهي اي تكلمت بها من قيام زيد
واخبرت عنه انما هو العلم وكذا اذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت
لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن ولذلك سميت الافعال
فتنصب هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند
اليه على انهما مفعولاها ومن خصائصها اي جمع خصيصة وهي ما يختص
بشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر
احدهما ذكر الاخر لا يقتصر على احد مفعوليها او ترك مع كونهما

كمفعول بيان

تكلمت

من افعال القلوب

في الافتراض مبتدا او خبرا وحذف المبتدا اذا الخبر خبر فقليل ان المفعولين
مع ابتنائه على ... واحد لان مضمونهما هو المفعول به في الحقيقة فحذف
احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد
ذلك مع القرينة في كلمة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على الوجه ولا يحسبن
الذين بالمنطوق تحت ... ... هو بخلهم هو خيرا
لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول وحذف الثاني كما في قول الشاعر
لا تخلنا على غراتك انا قد ... تحلم جاز ... ما بين الذي هو
المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احد مفعوليه
يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى او يعطي الفقراء من غير ذكر
المعطى وفيه جواز ... فلان يعطي ويكسو ... فايدة
... المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت ... لا تجوز ...
علمت وظننت لعدم الفايدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم
وظن ... القرينة فلا بأس ... من يسمع ... مسموعه
مساو ... فصار ... افعال القلوب جواز الالغاء ... ابطال عملها
اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم

ظننت

ترجمه
بتو لكونه بر كوزل سوزدر سوردم بوكي
سابلي الا بكر يا ننده ببستانده
نكين يلكي آجان كوره بكر زيد

قلت لما جاز الالغاء مع التقدم من كان لاستقلال الخبر ببيان الفعل المجئ
لان يكون مبتدأ وخبرا او مفعولين اربا كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلها
مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر نعل الالغاء عند التقديم
ايضا قلت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز نهوه الا الغاء في تقدير
العامل بمعنى الظرف فحينئذ زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفيه تجوز
انما ايضا ما في تقديم التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى
على تقدير التوسط وفي بعضها انهما سيان والالغاء اولى على تقدير التأخر
نحو يقع الالغاء فيما اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ظننت ضرب
زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا او بين معموليه
ان قولك زيد احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب
يقوم زيد وبين المعطوف عليه والمعطوف نحو جاءني زيد
احسب وعمرو ولا شك ان الالغاء في هذه الصور
واجب فلذا قيد جواز المنع عن الاعمال ايضا بقوله
اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تأخرت يعني
عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه
ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من
خصائص افعال القلوب انها تعلق اي تعليقها حصاب [illegible]
صدورها [illegible] بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله

او بواسطة كما اذا وقع المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت
غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل لام الابتداء الا
بتقدير القسم فيما معمولها مثل علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد
منطلق وانما علق فعل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة
وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الثلثة الافعال توجب
تغيرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر
معنى فمن حيث اللفظ اوجب الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث
المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة
معلقة اى مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج
لفقدانه ولا بلا زوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى
وتقديرا لان معنى ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزءاها على الجملة التعليقية
نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق
واجب الالغاء غير واجب لما بينا ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق
ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في
اللفظ لا في المعنى ومنها اى ومن خواص افعال القلوب انه يجوز
ان يكون فاعلها ومفعولها اى فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين
لشيء واحد انما قال متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز

اجتماعهما

اجتماعهما بخلاف صورة فعلا آخر كخوابك ظلمتني علي ... معناه

عليه ... لا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بمعنى ضربت

وشتمتني بمعنى ضربت نفسي وذلك لان الاصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا

والاصل ... ان يقال المؤثر غير المتأثر كره اتفاقهما لفظا ومعنى

اي ذاتا ومعنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فلم يقولوا ضربتني وقد يقولوا

ضربت نفسي فان الفاعل والمفعول به ليسا متغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما ذاتا

كون كل واحد منهما ضميرا متصلا ... ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم

صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول

فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس في

الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فيجوز اتفاقهما لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا

به وكما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضان وجدتني

محمولا على النقيض على النقيض وكذا ما اجري مجرى رأى البصرية والحلمية على رأى

القلبية فيجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول

الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي ... اراني اعلم

... البعض ... افعال القلوب ... في خلاف ... معنى

قريب من معانيها الاول ... العلم او الظن ... يمكن ان يتوهم انه بهذا

المعنى ايضا متعد الى المفعولين ... للتخصيص بالبعض

لان ... اخر فانه ... وجدت ... وجدت ... بمعنى

... بمعنى الآخر الى مفعول ... اخذ ... الوجهين

لو يجي لو هم نحو من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى
عرفت نحو علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس الشيء من غير حكم عليه ورأيت
بمعنى ابصرت وبمعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحالة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا
ترى ووجدت بمعنى اصبت نحو وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحالة
ولما كان مراده ان لها معان اخر قريبة من معنى العلم والظن لم يتعرض الا للعلم بمعنى
صار مشقوقة بمعنى غضب من حياتها الشعبة العليا كلها وجدت جدة ووجدت
موجدة ووجدت جدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن
والافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كما لا افعال الغير الناقصة
ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي العمدة فخالف غيرها من
الافعال فهو تقرير الفاعل على صفة وذلك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقدير
الذي هو العمدة في المواضع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة وهو
فكل من طرفيها خارج عنها في جميع الافعال الناقصة لانها موضوعة لصفة
ولتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير جزء منها وضعت للتقرير
وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لا
تمامه ولكن استعمالها على معان زائدة في ذلك التقرير كالزمان في الكل والاستقبال والدوام
والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيكان حسنا مثلا
موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا
فعلى هذا يكون كل جزء من ذلك تمام الموضوع له بالنسبة ولا يبعد ان يحمل الكلام
في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا اصالة الوضع فكان الغرض من وضع الافعال الناقصة

بل وقته بزيد كوكر الصدح بخلاف الافعال التامة فان الغرض منها
دلسيرها لمجموعهما التعريف بكبير نسبة في جهت من حد مالحظ من جاذكر ان انهنا لكن لا
يحتاج الى قيد زايد لاخراج الافعال التامة اصلا لان الافعال الناقصة كان وصار

واصبح وامسى واضحى وظل وبات واض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ
بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار
وما دام وليس ثم ان فيما كان كونهن من الافعال مما لا تستغني عن الخبر فالنظر انها غير
محصورة وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا
عشرة اي صيرته عشرة وكان زيد عالما اي صار عالما كاملا وقد جاء في قولهم
ما جاءت حاجتك كما قعدت شحذتها كالحربة ما حاجتك بضمها لما ان يكون ما نافية
وجاءت بمعنى كانت وضميرها المستتر لما تقدم من الفردة وتكون ما ابتدائية يتضمن قد يليه
اليه اي مستفهما به والضمير في جاءت يعود الى ما وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت
امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء البصا قعدت ناقصة في قولهم ارهف
شفرته حتى قعدت اي صارت شفرته كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جاء
وقعد بعض المواضع التي استعملها العرب فيه خلاف للفراء وقد تقدم ذكر بعض الافعال
وما كان يدخل على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر ما جد اعلام
اليه الخبر وحكم معناه ان يعني ... الافعال بمعنى ... الانتقال
وحكم معناه ان يكون الخبر منتقلا اليه فيما دخل على الجملة الاسمية يعني زيد غني
ولا دام معناه الذي هو الانتقال لعطاء الخبر وهو انه بعد ذلك الانتقال وهو كون
الاسم منتقلا اليه فانه يدخل في هذه الافعال الخبر لا الاول لكونه فعلا فيتصف الجزء الثاني

لشبهه بالمفعول به في توقف الكلام عليه نحو كان زيد قائما فكان ناقصة كائنة
لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما نحو كان الله
على عدم سابقه وانقطاع لاحقه نحو كان زيد فاضلا او مع سابقه والانقطاع نحو كان
زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة
كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسيم له كقول
الشاعر بتيهاء قفر بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها
ضمير شان بمعنى انها ايضا عطف على قوله لثبوت اه اي كان يكون ناقصة يكون
فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا لضمير الشان كقوله
اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون
تامة عطف على قوله يكون ناقصة اي كان يكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة
الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله تعالى
كن فيكون وقد يكون زائدة عطف على قوله وجوده وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله
تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من في المهد حال كونه صبيا
فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين
مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالها وصار للانتقال اما من صفة الى
صفة نحو صار زيد عالما او اما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا
دخول نحو صار بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى
نحو صار زيد من بلد كذا او من بكر العمر ويلحق بصار ما كان بمعناه كرجع واستحال وتحول
وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال ان عدن العدى لك تستحيل مودة

وقال

وان اتصف الكون جميع اليوم يقال لن ابو ... او اصبح داخلا واطل اقتران
مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بمواد هذه الافعال نحو اصبح زيد
قايما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فانه يدل الاول على اقتران مضمون الجملة
وهو قيام زيد بوقت الصبح وعلى هذا القياس كسائر الاخران وقد تكون بمعنى
صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار في الصباح
والمسا او الضحى على هذه الصفات وقد تكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات نحو
اصبح زيد اذا دخل في الصبح فكذلك بات لاقتران مضمون الجملة بوقتها فاذا
قلت ظل زيد ساهرا فمعناه ثبت له في جميع نهاره واذا قلت بات زيد ساهرا
فمعناه ثبت ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار
وقد يجي هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت بمكان طيب
لكن لما كان مجيئها تامتين في غاية القلة جعلها في حكم العدم ولذا لم يذكرها تامتين
وفي فصلها عن الافعال الثلثة السابقة واض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال
الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك اض او عاد زيد من سفره
ان رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو بعد
الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام الا حار
وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات وكذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال الشارح
اللبيب ... الحق واغتدى وعاد وراح مسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتماد
بها لانها من الملحقات وما زال ... ما برح وما انفك ...
... البارحة ... وما انفك

مما انفصل لاستمرار خبرها لفاعلها اي تلك الافعال التي تعملها قبلها سمى اسمها كان علامتها
على ان الاسم الذي يتسمى حرف النفي ونحوه كان خبرها قسيم على حرف النفي منحيث
منذ قبلها ان قبلها على خبرها ان زمن وقت يمكن ان يقبله عادة نحو ما زال
زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابلية وصلاحية للامارة اما دلالتها على الاستمرار
فلان النفي مأخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت اداة النفي عليها كانت
معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم
عقلا ويلزم انها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بحضور
او دخلة عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي
لا تفتؤ فانه لو لم يقدر ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار
المقصود منها وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت
تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظ ما مصدرية في نحو ما بعدها في تأويل المصدر
وتقدير الزمان قبل المصدر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد بعدها من حصول
كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشارة بقوله ومن ثمة اي ومن اجل انه لتوقيت امر
بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه
مع اسمه وخبره ظرف والظرف وحده غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد
ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوسه فما دام مع متعلقه ما دام جالسا في
المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع
اسمها وخبرها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ورائها وليس لنفي
مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الآن وهذا هو المذهب

الجمهور

الجمهور فقيل لانه يعني مضمون الجملة مطلق وانه كمتصف بما تحته بزمان الحال كما تقول
ليس زيد قائما الان وتارة بزمان الماضي كقولك ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل
كقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم
الاختيار بيان — اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيه الا تقديم المنصوب
على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده
وعدمه فينبغي ان تقيد بمثل قولنا مالم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخرها
عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان تقيد بمثل
قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم ويجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة
في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم
اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب
على المرفوع في الافعال القوية وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو ما في اوله
كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي لانه
يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر
وقد خالف هذا الحكم فلان نابتا ابن كيسان بان يكون هذا الحكم خاصا بما من جانبه
الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة المتعدية فكانه لا مخالفة منهم وكذلك الخلاف في غير
ما دام لان ادوات النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت
فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي وقسم مختلف فيه وظهر فيه الخلاف
من الجمهور مع بعضهم مع بعض فان الافعال سيما بعض النحاة على المقتضي مشاركه
امر من فاعل الفعل يجري ادخلها في القسم مختلف فيه كلمة ليس والكوفيون وابن السراج

وابن السراج وابن جني على انه لا يجوز رفعه للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي
عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على اصل وجه
ان تقديم معمول الفعل عليه بين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة
وهذا الدفع ما قيل كان من الواجب ان يجعل ما في اوله ما النافية من
القسم الحكمي لوقوع الخلاف فيه ايضا من ابحاث افعال المقاربة ما وضع ان الفعل
وضع لدنو الخبر اي لدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية
بتقدير مضاف في ذو رجاء وبان يكون ذلك الدنو بسبب رجاء المتكلم وطمعه حصول
الخبر لا الخبر منه به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد
بسبب ان رجاء ذلك وطمع الا انه جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل
حصولا اي وضعه حصولا بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصول
للفاعل فكاد في زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لتخبر متكلم بقرب حصول او
وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون
ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتقدير بقلما يقتضي اليه فطفق
في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج له بسبب جزم المتكلم بشروعه
فيما يقتضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق
فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه كقولك عسى ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو
غير منصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر واسم فاعل وغير ذلك من الامثلة وانما
لم يتصرف عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني
الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون

بعد



بعده اسم ثم فعل مضارع منصوب بان الاستقبال فيه بقرينة تقويه بمعنى الترجي الذي هو
توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبر نحو
ان عسى زيد ان يخرج ادخلها جانب الخبر ان عسى زيد والخروج لوجوب صدق الخبر
على الاسم فعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول لان ليس
بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وان كان المعنى الاصلي
قارب زيد ان يخرج الخروج ثم نقل الى الانشاء الطمع فالمضارع مع ان لم يبق
على المفعولية في صورة الانشاء فهو شبيه بالمفعولية الذي كان في صورة
الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعلى مثل هذا اشاره وقال الكوفيون ان يفعل في محل
الرفع بدلا فبدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا في ابهام الشيء وتفسيره
وقع عظيم لذلك الشيء في النفوس قال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه
قريب وتشتمل على الاشتمال الامر على ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو
ما كان منصوبا في الاشتمال الاول استغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب
والمنسوب اليه استغنى في المطلب ان زيدا قائم عن المفعول الاخر لقيام مقامهما
نحو هذا الاستعمال تامة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامة مقام المرفوع
والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه
اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد الا يخرج في محل النصب … خبر على اخره وهو
ان يجعل ذكره … التنازع بين عسى ويخرج زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم
عسى وان يخرج خبرا له وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما لا يمكن فيه ضمير …
وضمير ان يخرج فيها على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا … الفاعل … سع

اعتبار نفي الاتحاد الاول مشتبها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج يريد يذكر فيه انه كاد
ان زيد يخرج لا يذكر فيه كقولهم عسى اللهم الذي ليست فيه يكون وراده يخرج
قريب كان الاصل ان يكون مراده محذوفا لان ورود الاستعمال الثاني لعدم شبهه
قوله عسى ان يخرج زيد فيكون كاد زيد يخرج والثاني ان ماوضع له انما يخرج حصول
كاد مثل كاد زيد يخرج فنحن عن دنو الخبر لكن يكثر فيه على خصوص الاستعمال
فعلم انه مختلف سوا الاصل وخبره مضارع على قرب حصوله
في الحال باعتبار اخرى عينه من غير ان لا لانه على الاستعمال المشاكل لكن وقد يحصر
ان معنى خبر كاد من طول الزمان يمضي فان كان حكى واحد منهما شابها الاخر لعطى
لكل منهما حكم الاخر من وجه واذا دخل النفي عليه كاد فمنهم من قال كاد الافعال
كسائر الافعال في ان معناه اذا دخل النفي نفي مضمونها على الفعل الاصح ماضيا
كان او مستقبلا ومنهم من قال ان نفيه ان نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا
اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل الا انه بعد
فذكر ما اما في المستقبل فلتخطئة الفراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من
حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى والتنبيه لتخطئتهم وتغيره فقصة
الكلام بقولهم لم اجد فلولا ان نفي كاد للاثبات لما خطاؤه ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول
ان قصة كاد وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت
وقلت انه تحقق قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه فلا
تنافي بين انتفاء الشي في وقت وثبوته في الثاني فلتخطئته بعض العقلا وخطئه
ذي الرمة في تخطئته رد بما حكى عنه انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه

193

ابن شبرمة متغيرا قال عنبسة هذه سنة بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه
واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها او لم يكد يراها وقيل
يكون ان النفي الداخل على كاد في الماضي لنفي مقارنة الاثبات وفي المستقبل لا
فعال كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه كما ان لبيد الدعوى للاطلاق
كقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثاني بنبه
بقوله في المعرفة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب البرح وهو كناية عن البراح عن الزوال
فالنفي الداخل على كاد كالنفي على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا
يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح
فيه ومع تمسكه عليه والثانية لكنه وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل
وهو اخذ وشرع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل وقال طفق يطفق
كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بمعنى
الرابع بمعنى وقرب كرب الشمس اذا دنت الغروب وفيه بمعنى طفق
واخذ بمعنى شرع وكلها ان هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في
كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد واخذ وكرب يفعل و
جعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى الشرع عطف
على طفق وكيف كان اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى
على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال

استعمالها دائما بعد ان لم يكن او شك فيه لكن يحسن فعل التعجب ما في الانشاء التعجب في
بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية واراد الفعل
بالنظر الى ان التعريف للجنس وجه النظر الا كثير افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغة وجمع
كل نوع في التعريف للجنس اسم مفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع لان فعل وضع لان
الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض بنحو لله دره او محاله لكن ينتقض بنحو قاتله الله من
شاعر وكاسك شعره فانه فعل وضع الانشاء التعجب ولم يختص الدعاء الا ان يقال هذه الافعال
ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع الانشاء التعجب
في تعجب لا تستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض كثيرا ما يستعمل في الدعاء له ان الفعل التعجب
اولا وضع الانشاء والتعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيبا ما افعله وثانيها
صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكون في هذين التركيبين وبهذا اي فعلا
التعجب غير منصرفين فلا ينصرفان الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض وبهذا اي افعال التعجب
غير منصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل وقد
شذ ما اشتهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغ التعجب من رباعي الطعام بيانه
او ثلاثي مزيد او ثلاثي مجرد ومعانيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه او بتو صل
بناء بنهما من فعل لا يمتنع بناءهما منه وجعل معمولا له مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما بتقديم وتوسيع
التعجب بتقديم اي تقديم جائز فيما عداهما صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل
ولا تأخير اي تأخير جائز فيما عداهما كتأخير الفعل منهما وانما فسد التقديم والتأخير عليهما
لئلا يلزم عدم التعريف بهما حذراي صيغتي التعجب ان مقام يقتضي بيان الاحكام كافة

بهما

بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما لعلة نقلهما الى التعجب صار جاريا مجرى
الامثال فلا يغير ان كما لا يغير الامثال وقيل لعدم التعريف بالتقديم يستلزم عدم التصرف
بالنسبة وخبر وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخيره انما هو للتاكيد للاستاذ بسبب ان
كل واحد منهما ما دام لم ينفصل عن الاخر بالوضوح لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر
القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع وفصل بين العامل والمعمول كقوله ما احسن في الدار
زيد او اكرم اليوم بزيد لان ظرف لا يجوز الا منا كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف
تمسكا من كلام العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثر الفصل لكنه
لكن حسن ما كان احسن زيدا وحسنه انه كان لغير الحدث هي واقع الدائم لا لم
انه يتصل بزمن التكلم بل يكون ذا قابلية معنى ابتدائية او انشائية ان يكون
المصدر بمعنى اسم مفعول او ضدا ابتدائية ويقدر الحقائق وفي بعض النسخ وابتدائية
ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء الا ان النكرة تناسب التعجب لا يجوز فيها حذف عند سيبويه
وما بعده انه بعد ما الخبر في محل رفع الخبر لها وذا اعتبر موصولة كتقديرنا ما موصولة عند الاخفش
والخبر محذوف اي الذي حسن زيدا يحصل في احسن شيء عظيم فقال الفراء استفهامية
ما استفهامية وما بعده خبر قال الشارح الرضي وهو قول قوي من حيث المعنى لانه كان جهل
سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك
ما يوم الدين وما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعال بمعنى صار
ذا فعل كاغد البعير اي صار ذا غدة والباء زائدة في فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازم
الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها كما احسن ان ينتهوا او رأيت تنوى ... القياس
فلا ضمير عند سيبويه في الفعل لان الفاعل واحد ليس الا والباء مجروره منصوب عند الاخفش

لا احسن بمعنى ما احسن على ان يكون همزة افعل للتعجب ونفي دال الهمزة للتعدية الجعل
الا انه متعد بالباء بمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه
ويكون همزة احسن للتعدية كما خرج فيما ارغب الفعل ضمير هو فاعل احسن انت
بزيد اي زيدا اي اجعله متصفا بمعنى صفه به وقال الفراء والزمخشري ان احسن امر لكل واحد
حال كل بعد زيدا احسن او انما يجعل كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت
فان فيه جهات الحسن كلها ما يمكن ان يكون في شخص افعال المدح والذم جمع الافعال
المشهورة عند النحاة بهذا اللقب فاو منع ان يسمى ومنع لانشاء المدح والذم فلم يكن
منسوبة وفيه معها اللام بو منع لانشاء فمنها نعم وبئس واصلهما الاصل فعلان
على وزن فعل بكسر العين وقد طرده في لغة بني تميم فعل اذا كان ثانيه حرف حلق
وفيهما حينئذ اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل
والثانية فعل باسكان العين وفتح الفاء والثالثة باسكان العين مع كسر الفاء اتباعا نسخة
كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم او اقتصر بالجمع
او الزم كسر الفاء واسكان العين وقال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة
بني تميم وشرطهما ان شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني
وهي لواحد غير معين ابتداء ثم يفسر بعد ذكر المخصوص بعده فيكون في الكلام
تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى
المعرف باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس
غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة
منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او حرف السابقة لفظية نحو نعم رجلا او صاحب

رجل

رجلا او زيد حسن الوجه انت او ضميرا كما في نعم المنصوب [illegible] على الضمير المستتر نحو

اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي ما موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة محذوفة

في نعما هي ونحوه فانه لا يجب خصوصية الرجل الذي بعده بل الصفة وقال سيبويه والكسائي

معرفة تامة بمعنى الشيء ومنه فنعما هي اي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام ويجب

خصوصيته وسعته كون الفاعل مع المخصوص بالمدح او الذم وبعديته اياه ليكون الغالب لانه قد تقدم

المخصوص فيقال زيد نعم الرجل جرح في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدا او ما قبله الى

الواقعة قبله خبره ولم يحتج منها الجملة الواقعة خبرا الى العائد لقيام اللام [illegible]

الجنس مقامه او خبر مبتدا محذوف هو فيكون نعم الرجل جملة [illegible] من انها اما مبتدا

او نعم الرجل مقدما عليه خبره او اما خبر مبتدا محذوف تقديره هو زيد فانه لما قيل نعم

الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة

واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرط المخصوص [illegible] وتوجه تخصيصا

مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او [illegible]

وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى

نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة هند ونعمت

المراتان الهندان ونعمت النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المراة هند [illegible]

المراة [illegible] في العلامة [illegible]

بئس مثل القوم الذين كذبوا [illegible] حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا

جمعا مع افراد الفاعل [illegible] مثل القوم [illegible] لا يطابق الفاعل المخصوص [illegible]

بتقدير مثل الذين ويجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم

لا يبقى مسلم لام وقد يحذف المخصوص إذا علم بالقرينة مثل نعم العبد أي
أيوب بقرينة أن ذكر قصة أيوب عليه السلام ... ساء مثلا بئس
في إفادة الذم والشرائط الأحكام ... من الأفعال المدح والذم حبذا
أو سواء أي حبذا مركب من حب فاعل الشيء أو حب أي صار محبوبا جدا ... فاعل
هذا الفعل ... لا يتغير أي حبذا ... أو جمع ... عليه ... يثنى ولا يجمع ولا
يؤنث إذا كان المخصوص مثنى أو مجموعا أو مؤنثا ... بالأمثال التي لا تتغير
فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده أي بعد حبذا المخصوص
وإعرابه أي إعراب مخصوص حبذا كإعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز
أن يقع قبل المخصوص أي قبل مخصوص حبذا أو بعده أي بعد مخصوص تمييز
أو حال على وفق مخصوص في الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث نحو حبذا رجلا
زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين راكبين
الزيدان وحبذا الزيدان رجلين أو راكبين وحبذا ... العامل في التمييز
أو الحال في حبذا من الفعلية ... إلا أنه يخصص لا يرجع إلا بعد
تمام المدح والمركب تمام ... الحرف ما دل
على معنى في غيره أي كلمة دلت على معنى حاصل في غيره ... بالنسبة
إليه إلا لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث لا يصلح لأن يحكم عليه أو به بل لا بد
له في الحكم من انضمام أمر آخر إليه ... في غيره احتاج
في جزئيته للكلام ... كان الاسم ... معناه بالنسبة إليه ... البصرة
أو ... كله ... فإنه ... إلى ... مع

وما عدي بالباء فصار مستقاها الايصال او معناه اي معنى الفعل هو كل شيء استنبط منه معنى
الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير
ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا نحو مررت بزيد او ما في تاويله نحو مررت بما يزيد او كان في معنى الاسم كقوله
تع وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة
ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لانه
اثر ما فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي وذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه
ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما الموجود لهما وكذلك
ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اي الواو
التي تقدر بعدها رب في عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاء القسم وعن وعلى
والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا يكون الا حرفا والخمسة التي بعدها
يكون حرفا واسماء والثلاثة البواقي يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد
بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ معنى الابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقونه
بالغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده
ويعلم الابتداء اما في المكان نحو سرت من البصرة او في الزمان نحو صمت من يوم الجمعة
وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فايدتها مقابلتها نحو سرت من البصرة
الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجي اليه والتبيين اي
عطف على الابتداء اي ويجي من للتبيين اي للبيان لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته

بحث بيانية

وعلامتها صحة وضع الموصول موضعها مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانه لو قلت
فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان لاستقام المعنى والتبعيض اي قد يكون من للتبعيض و
علامتها صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على
الابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد
وهل جاءك من احد هذا عند الكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا
مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه
مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض
مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية كأنه قيل هل قد كان من مطر فاجيب
بقوله قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن
سواء كان في المكان نحو ذهبت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما
نحو قلبي اليك فان قلت انما طلب انتهائه اليه باعتبار الشوق قلت وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى
ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية
وبمعنى مع كثيرا لكن يختلف في كونها بمعنى مع شبيها بالى كما اختلف في كونها لانتهاء الغاية
بالتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا تدخل
حتى كما يدخل الى لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز دخولها
بعدها خلافا للمبرد فانه يجوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب
على سبيل الندرة والجمهور يحملونه على شذوذه فلا يجوزون دخولها للنظر فيه ان اللفظ فيه مدخوله

لشذوذ



لشيء بعينه حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق ويجيء على قليلا
كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق اي الصاق
الشيء بالشيء اما حقيقة نحو به داء او مجازا نحو مررت بزيد فان الباء في تقييد لصوق مروري
بزيد اي بمكان يقرب منه زيد وللاستعانة اي الاستعانة العامل في صدور الفعل عنه بالمجرور
نحو كتبت بالقلم وللمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة
السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس
متصلا به كالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس وللمقابلة اي لافادة وقوع
مجرورها في مقابلة شيء اخر نحو بعت هذا بذلك وللتعدية اي لجعل الفعل اللازم متعديا
بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب
عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية
بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص هو
لها بحرف دون حرف وللظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام
بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال زيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب
وبما نحو ما زيد براكب ثم اشار الى ان الخبر في هذه الصورة قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع
في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا او القى
بيديكم اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا او القى يديكم او كان خبرا لكن لا يكون في الاستفهام
والنفي نحو حسبي زيد واللام للاختصاص ملكا نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس

والتقليل الى البيان علامة انه يا لكم فرحت لها او ادخارها لكم فرحت لمن فتك

وبمعنى من مع القول نحو قلت لرب انه لم يفعل الشر بكم اى قلت منه وزائدة نحو فبكم الى ركم

وبمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو ولله ذو الاجد انما يستعمل فى الامور العظام فلا يقال

لله لقد طار الذباب ورب للتقليل الى الانشاء والتقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام

كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها للانشاء والتكثير وتختص بنكرة لعدم احتياجها

الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار

اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا

مذهب ابى علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المحققين الوجوب وهذا الذى ذكر

من التقليل اصلها ثم تستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة

وفعلها اى فعل رب يعنى الذى يتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتحقق

ذلك الا فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم اره وقد يحذف اى ذلك

الفعل الماضى غالبا اى فى غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اى لقيته

وقد تدخل اى رب على مضمر مبهم اى لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير

مفرد وان كان التمييز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان التمييز مؤنثا نحو ربه رجلا او

رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز فى الافراد

والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربه رجلا وربهما رجلين وربهم

رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء وتلحقها اى رب ما الكافة الكافة

عن العمل



من الفعل فتدخل بعد لحوقها على الجمل كقوله يا بوسا للذين كفروا وقد يكون مقدرا بان
فتدخل الكلام ونجره كقوله اضربت بسيف صقيل وواو كان او رب في حكمها فتدخل
على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وقيل
الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف
ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف وعند الكوفيين انها واو عطف
ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها الجر في رتبتها بمعنى رب فلا يقدر لها
له معطوف على انه ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف
الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله لكثرة استعمالها في القسم
فاكثر استعمالا من اصلها اعني الباء ولغير السؤال يعني لا تستعمل الواو في
السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني فحط الواو عن درجة
الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم
الظاهر اسم الله تعالى او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله
او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبة الاصل وهو
الباء بتخصيصه بالغير وهو الظاهر لا بالاصالة والتاء وهي مثلها
اي مثل الواو في اشتراطها حذف الفعل وكونها بغير السؤال مختصة
باسم الله من الاسماء الظاهرة فحطت عن رتبة اصلها الذي
هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو الاشرف في القسم
وهو اسم الله والباء اعم منها اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما
ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او

او على اسم الله فاختص فيها بكونه اختص صدر النعم تكون عند ذكر الله بالله وابن الله
ولا تكون لغير السواد ان يعترض السؤال العيانحو بالله لافعلن والله اجلك كما ترحم
على المطهر يتدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبه لافعلن وبحياتك لافعلن وفي الدخول
على المطهر لا يختص باسم خاصة نحو بالرحمة لافعلن بجلال فيهما فانهما اختصا بالجميع
بهذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص هو
فلا يرد انه لا يصح الا ان يقال ان الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان الثاني
ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي ما ولا
فاللام في الموجبة اسمية كانت نحو والله لزيد قايم او فعلية نحو والله لافعلن
كذا وان فيها في الاسمية نحو والله ان زيدا قايم وما ولا في المنفية اسمية
كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقايم ولا يقوم زيد وكثيرا يحذف حرف النفي
لوجود القرينة كقوله تعالى بالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وانما
سوا ان فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قايم زيد
وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض حق ان يتوسط القسم بين اجزاء
الجملة التي تدل عليه جواب القسم او تقدم على القسم ما يدل على جوابه
جوابه نحو زيد والله قايم وزيد قايم والله لاستغناء عن الجواب في هاتين الصورتين
لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه
اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب
القسم وعن للمجاوزة اي المجاوزة شيء او تبعديته عن شيء اخر وذلك اما بزواله
الشيء عن الشيء الثاني او بوصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الا الصيد بالوصول

وحـ



وصلة نحو أقربت عنه الذين وعلى للاستعلاء أي الاستعلاء لم يتصف على شيء نحو
زيد على السطح وعليه دين وفي نسخة بكونه ما كان أي عن وعلى اسمين ينكشف ذلك بدخول من
عليهما نحو من عن يمينه أي من جانب يمينه ومن عليه أي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالأسد
وزائدة نحو ليس كمثله شيء إذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون
أي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم أي عن أسنان مثل البرد
الذائب اللطافة وتختص أي الكاف بالظاهر أي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه
استغناء عنه بمثله ونحوه وقد يرد في الوسعة على المرفوع نحو ما أنا كأنت خلافا
للمبرد فإنه أجاز ذلك مطلقا نظرا إلى ما جاء في بعض أشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي
والحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني إذا أريد بهما الزمان الماضي فلابد أن يراد
زمان الفعل المثبت أو المنفي سواء لك الزمان الماضي الذي أريد بهما لا بجميعها إذا
قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا أو ما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط أن يكون
بهذه السنة ماضية لا تكون فيها في البلد ولا رأيت فيها فلانا كان معناه أن
مبدأ مسافرتي أو عدم رؤيتي كان بهذه السنة وامتد إلى الآن والظرفية عطف
على الابتداء أي الظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر أي الذي
اعتبرته حاضرا أو أريد معنى بعضيه يعني إذا أريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا كأن يراد
أن جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا
أي جميع زمان انتفاء رؤيتي هو هذا الشهر واليوم الحاضر عندنا ه

لا نعلم مقتضيا بعدم تقديره لان الفعل الا حاد ودرائهما فكر ض بعض اعتبار
هما مبتدا او زماني الفعل فالكسائي لان المذكور ان كليهما كلاهما للظرفية
ويكون انه يحقق الاول ومثالا لا ابتدائه كما يتوهم صاحب الطاهر لكن بتقدير
مضاف اي ميلاديته منذ اخول سهرنا وحاشا وخلا وعدا للاستثناء اي
لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها تكون حروفا جارة وبهذا
الاعتبار ذكرت ههنا كقولك جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد
واذا نصبت بها تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل وجه شبهها
به اما لفظا فلاتصالها بالضمائر ... والبناء على الفتح
مثله واما معنى فلانها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت
وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة
على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة
مثلا بجمع الكثرة لم يتجوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال الكثرة
من صيغتي جمع القلة والكثرة في موضع الاخر على انها اذا لوحظت
مع فروعها اي مخففة نونها ولغاتها لعل تبلغ جمع الكثرة وهي
ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخرها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة
السابقة ولها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي
قسم من اقسام الكلام اذ لو تاخرت عن الكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك

من الحروف المشبهة بالفعل

والتمني



والثاني والترتيب سوى أن المفتوحة في حكم [illegible] على حذف الظرف
بأن يقتضي عدم الصدارة إذ مع اسمها وخبرها في [illegible] فلا بد لها من التعلق بشيء
آخر حتى يتم كلاما [illegible] أو وقعت في الصدارة [illegible] في صدر الكتاب [illegible]
على اقتضاء المقام الصدارة [illegible] الصدارة لأنه مجرد [illegible]
[illegible] الكافة [illegible] عن العمل [illegible] الكافة على الأفصح [illegible]
اللغات مثل إنما زيد قائم وقد تعمل على غير الأفصح كما وقع في بعض أشعارهم وقد قيل [illegible]
[illegible] الأفعال لأن ما الكافة أخرجتها عن العمل فلا يلزم أن [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] معنى الجملة [illegible] كونها جملة فإذا قلت إن زيدا قائم [illegible]
[illegible] زيد قائم مع زيادة [illegible] المفتوحة مع جملتها [illegible]
باعتبار [illegible] المذكور [illegible] الفرق المذكور [illegible] الكسر
في موضع الجملة أي في مواضع تقتضي الجملة [illegible] الفتح في موضع المفرد أي في موضع تقتضي
المفرد فكسرت إن مبتدأ أي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو إن زيدا قائم وكسرت أيضا
بعد القول [illegible] لأن مقول القول لا يكون إلا جملة نحو قال زيد إن عمرا قائم وكسرت بعد
الموصول لأن صلة الموصول لا يكون إلا جملة نحو جاءني الذي إن أباه قائم [illegible] حال كونها مع جملتها
[illegible] نحو إن زيدا عالم لوجوب كون [illegible] كونها مع جملتها [illegible]
لوجوب كون [illegible] كونها مع جملتها [illegible] لوجوب كون [illegible]
[illegible] إلا أنك [illegible] بعد لولا [illegible]

لكون المبتدأ او مصدرا او جب كونه اي لكونه في موضع الانطلاق وكذا بعد لولا التحضيضية [illegible]

مع اسمها وخبرها بعده بالمعمول الفصل الواجب وضول لولا التحضيضية ان مع معاذ [illegible] لو ان

تمت اي مع معاذ [illegible] وكذا القول [illegible] او فتح [illegible] لانه لا ما بعده لو فاعل الفعل

المحذوف والفاعل [illegible] مفردا كقولك [illegible] قائم اي لو وقع فيك كان جاز في موضع التقدير ان

تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران او الفتح والكسر ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها

مفردا والكسر على تقدير جعلها مع معمولها جملة [illegible] فان اكرمه [illegible] بعد [illegible]

المراد من تكلمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع [illegible] وان كان المراد من [illegible] فجزاؤه اني اكرمه

اذكر [illegible] وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ [illegible] مثل قول الشاعر

اذا انه عبد القفا واللهازم [illegible] بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر [illegible] مع اسمها وخبرها جملة واقعة

بعد اذا المفاجأة والفتح على [illegible] او حذف الخبر [illegible] عبد القفا واللهازم [illegible]

الجمهور [illegible] الثاني [illegible] الثالث [illegible] فيه معنى كونه عبد القفا واللهازم [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ال ثم الصعد [illegible]

[illegible]

صح

مع جملة ان لما هو من جنس المفرد لكونه اي لاجل ان الكسر لا تغير معنى الجملة فان اسمها والمنصوب
في محل الرفع لانه في حكم المعدوم اذ فائدته تأكيد ... فيعطف على اسم ان المكسورة من جهة
انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المعطوف في حكم المكسورة
وقت العطف مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة
لفظا لكنها مكسورة حكما حيث يكون مع ما عملت فيه بتأويل المفرد فيجوز ان يرفع المعطوف على اسمها
حملا على محله ومن ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها ما غير معنى الجملة
ويشترط في جواز العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبر ان قبل
المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو ونحو ان زيدا وعمرو قائم ... ان زيدا قائم وعمرو
قائم لانه لو لم يمض قبل لفظا لا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا
وعمرو ذاهبان فانه ... فذاهبان خبر عن كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه من حيث
انه خبر اسم ان يكون العامل فيه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمها يكون العامل في
رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين الخبر ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين
فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر لان عندهم لا تعمل ان في الخبر بل هو مرفوع با
لابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ... لكون
اسم ان مبنيا جواز العطف على محل اسمها قبل مضي الخبر عند المبرد والكسائي ...
انها ... ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي
فانهما يجوزان ... الكوفيين ... ذاهبان العطف على اسم ان بلا ... ظهر ...

في اسم سوا قطعت بتا يتعلق بانه لم يتغير فيلزم الحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسم

كذلك اي مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة معها بل تفيد وضوحها ان معناه الاستدراك

لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمها وعطف شيء عليه بالرفع

مثل ان المكسورة كما تقول ما خرج زيد لكن عمرا خارج وبكر والكوفيون في ساير الحروف

المشبهة بالفعل العطف على اسمها لعدم تغير المعنى الاصلي فيها فلا يجوز محل اسمها اي اسما

كذلك اي لا جواز ان المكسورة لا تغير معنى الجملة و المفتوحة تغيره وقد تدخل اللام التي للتاكيد

معنى الجملة مع ان المكسورة انه ايضا كذلك التاكيد فدخلتها اي دون المفتوحة لكونها

مع المفرد فلا يجتمع معها ما هو للتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت

اللام مع ان المكسورة على الخبر نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا

فصل بينهما اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما

اي اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خصص دخول اللام بهذه الصور الا في غيرها

لئلا يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهو مكروه لكن في اكتفا

تقديم ان ودون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل وهو اللام في الكل على اسمها او

خبرها او جزء ما او على ما بينهما خصيصة لانها ان لم تغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام

فيوافق في معناه الذي هو التاكيد وقد صح تخفيف ان المكسورة كقنع جنسها للتمهيد وتخفيف

ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام وقد يجوز الغاؤها اي

ابطال عملها وهو القياس لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كقوله الذي ذكرناها

اخرف

احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل لكنه لم يذكره هنا لانه يعلم مما ذكره في كلا التقديرين لا يلزم ان المخففة

اما في الاول فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيدا قائم وان زيد لقائم وانما في الكثر

فلظهور الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعرابه لفظا لكون اعرابه تقديريا او لكونه

مبنيا وفي هذا اختلاف من سيبويه وسائر النحاة فانهم لو الحقوه لا عمل الا بلزمه الا ملحوظ الفرق

بالعمل وتجويز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا والخبر من الافعال

التي تدخل على المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها

عليهما فاذا فاتت هذه الشرط وان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية

للاصل الا امكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين

في تجويزهم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه باحد المبتدا والخبر لان اصل الدخول

على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون لعموا البصريين في تجويز دخولها على

غيرهما واحتجوا عليه بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت

عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة

فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير الشان المقدر وانما قدر

المفتوحة بالفعل اكثر من شبه المكسورة به كما سبق اعمال المكسورة بعد تخفيفها في

سعة الكلام واقع لقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فاعمال المفتوحة بعد تخفيفها

لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك

غير جائز فقد واضمر الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها الجملة خبره

لضمير الشأن خبر لها يكون عاملاً في الخبر المسند إليه كما كانت في الأصل في الإنزال علامة تخفيفه

المكسورة فإنها تكون عاملة في الاسم والعمل في الظاهر وإن كان أقوى من العمل في المقدر

لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر من وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الأضعف

على الأقوى فتدبر فصل أن المفتوحة على الجملة الصالحة لأن تكون خبراً لضمير الشأن مطلقاً سواء

كانت فعلية أو اسمية وما هذا لا يدخل على المبتدأ أو الخبر إذ دخل وقت شرط إعمالها أي إعمال

المفتوحة ونحو أي خبر الضمير الشأن ولكنه حكي بعض أهل اللغة إعمالها في المضمر في

السعة كقولهم أظن أنك قائم واحد أنه ذاهب [illegible] ورواية [illegible]

وكما في الضرورة فجاز في المضمر فقط قال الشاعر فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل

وأنت صديق [illegible] أي المفتوحة المخففة حال كونها مفردة مع الفصل أي الفصل مفرد

بخلاف غير المتصرف مثل أن ليس للإنسان إلا ما سعى وأن عسى أن يكون منكم قد اقترب أجلهم [illegible]

السين كقوله علم أن سيكون منكم مرضى أو سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف

يأتي كل ما قدرا أو قد كقوله لنعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم أو حرف [illegible] الأمور الثلاثة للفرق

بين أن المخففة وبين المصدرية الناصبة ولكونها كالعوض عن النون المحذوفة أو حرف النفي

كقوله [illegible] أو لا يرون أن لا يرجع إليهم [illegible] حرف النفي إلا بكون كالعوض عن النون المحذوفة

فإنه لا يحصل بحرف [illegible] الفرق بين المخففة والمصدرية لأنه يجتمع مع كل منهما فالفرق بينهما

أما من حيث المعنى لأن ما بعده الاستقبال في المخففة والأولى المصدرية وأما من حيث اللفظ لأن

إن كان الفعل المنفي منصوباً فهي المصدرية وإلا فالمخففة وكلام [illegible]

أي لم يكن الفعل المنفي منصوباً

قوله للفرق بين المصدرية الناصبة [illegible]

أما الأولان فلأن المصدرية للاستقبال أيضاً [illegible]

فلا يجتمعان للتنافي مولوي [illegible]

بخلاف غير المتصرف [illegible] لأن المصدرية لا تدخل على الأفعال غير المتصرفة [illegible]

203

برهنه على الصحيح حملاً على اخواتها ولأن الاصل عدم التركيب خلافاً لمذهب الخليل
انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصله كان زيداً الاسد اي زيد كالاسد قدّمت
الكاف ليُعلم انه من اول الامر للتشبيه وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة
وانْ خرجت عن حكم الجارة والجملة لا تدخل المفرد من حيث الصورة ففتحوا الهمزة
وان كان الحمل على الكسر وخففت اي كان فيلغى عن العمل على الافصح [illegible]
عن المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر [illegible] كأن ثدياه حقان
وان [illegible] كأن ثدييه حقان لكنه على الاعمال الغير الافصح [illegible]
واذا لم تعملها لفظاً ففيها ضمير الشأن مقدر عنه كما في أن المخففة
ويجوز ان يقال [illegible] تقديم الضمير الذي [illegible] كان في ان ولكن
[illegible] عند البصريين [illegible] الكوفيون [illegible] مركب
من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت
كسرة الهمزة [illegible] الى الكاف [illegible] الهمزة [illegible]
لا تغاير ما بعدها لما قبلها [illegible] نفياً
واثباتاً [illegible] وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها لا غير [illegible]
ومعنى الاستدراك رفع [illegible] التوهم [illegible] عن الكلام المقدم
فاذا قلت جاءني زيد [illegible] توهم ان عمراً [illegible] ايضاً جاءك [illegible]
من الالفة [illegible] فذكرت [illegible] الوهم بقولك لكن عمراً لم يجئ [illegible]

حرف ان اشبه الصحيح [illegible] عدم التركيب

الالفة بالضم انس [illegible]

بينا كلامين متغايرين نفيا واثباتا [illegible] الى [illegible] وآخر دون المجد

ولهذا افترق [illegible] حرف العطف فيكون [illegible] جاءني زيد لكن عمرو لم يجي

[illegible] المخففة [illegible] العمل [illegible] اشبهت العاطفة

لفظا [illegible] المخففتين فانه ليس [illegible] ما اجري [illegible]

بعض النسخ على الاكثر [illegible] اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش من انه يجوز اعمالها

[illegible] اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا [illegible]

[illegible] المخففة الواو [illegible] اما العاطفة [illegible] واما اعتراضية [illegible] الشارح الرضي

الا فهو اظهر وليت [illegible] فتدخل على الممكن كقولك ليت زيدا قائم وعلى المستحيل

كقوله الا ليت الشباب يعود [illegible]

[illegible] فانه قيل [illegible]

[illegible] الكسائي [illegible] ايام الصبا

رواجعا [illegible] يقول [illegible] ايام الصبا رواجعا [illegible] يقول [illegible] ايام الصبا كانت رواجعا

[illegible] رواجعا فنصب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها [illegible]

[illegible] ولا بد [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لعل

لعل المغوار منكر فرده او هي بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية لقد اتاك المغوار
في حديث انه وقع مجرورا في موضع آخر فاتى بحكاية على ما كان عليه ولكن
شهرة ذلك المصراع بالمغوار بالباء فيجب ان يحمل في الاحوال الثلثة بالباء واصل مراد المصنف ذكر
من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان يكون من قبيل تنوين اللفظ ان شذ وان الافراد حاجة الى
التاويل بعد ما جزم بجواز الجر به حكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة
ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف على ما قبله سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى
واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المفسرة منها وعند الاكثرين
ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض الى ان بل ليست منها بعد منفي نحو جاءني زيد
بل عمرو وما جاءني بل عمرو وكذا لكن لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وفيه ان الغلط بدونها
غير فصيح واما هي ففصيح وهو في كلامهم لانه موضوع لتدارك مثل هذا الغلط فان قلت
الاولى للجمع اي فالواو للجمع مطلقا او مع ترتيب وهو مراد النحاة بالجمع بها انها لا تدل الا على الاجتماع
كالاشياء التي كانت ادوات ام ولا بل المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل
في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او ثم عمرو او حتى عمرو حصل
الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله
لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه
انه لا يفهم منها الترتيب وجودا او عدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب
بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في الترتيب بمهلة ميزان المهلة في انكل منهما

في ثم فإن [illegible] بين [illegible] لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة و

معطوفها أي المعطوف بحتى [illegible] جزء [illegible] قوة أو ضعف

من جهة أنه قوي أو ضعيف من متبوعه أي متبوع معطوفها ليفيد العطف

بها قوة في المعطوف أو ضعفا فيه أي [illegible] القوة والضعف

عن الكل فصار كأنه غيره فيصح لأن يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل

فقال [illegible] الفعل [illegible] شمول جميع أجزاء [illegible] الناس حتى الأنبياء وقدم الحاج حتى المشاة

والأول [illegible] بعد [illegible] جميع [illegible] كون المعطوف

جزءا من متبوعه [illegible] في [illegible] الحاج في [illegible]

زيد ثم عمرو [illegible] الذين [illegible] الأنبياء

وتعلق [illegible] بالأنبياء [illegible] موت الأنبياء [illegible] الحاج في [illegible] وسائر

[illegible] في الذهن [illegible] قدم الحاج [illegible] وإن كان في بعض

الأوقات [illegible] قدم الحاج حتى المشاة [illegible] الأشهاد

بالجزء الأقوى أو الأضعف كما [illegible] عموم الفعل جميع أجزائه [illegible] كذلك الأشياء بالملاقي

للجزء الأخير [illegible] العموم كقولك [illegible] البارحة حتى الصباح [illegible] شمول النوم جميع

أجزاء الليل [illegible] استعملت حتى الجارة في [illegible] جميعا [illegible] في العاطفة

ما يلاقي الجزء الأخير [illegible] أصل [illegible] تكون جارة لكثرة استعمالها [illegible] العاطفة

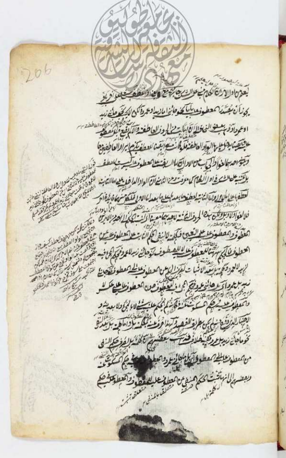
عندهم على الجارة [illegible] جميعا [illegible] الأصل

على

على الفرع من بعض صحاحه وانا كنت علمت انه اذا اجتمع معيبها وشكوك [illegible] منه حصولها جزءا لان
اتحاد الاجزاء وتعلق الحكم اعرض في الفعل والكثرة في الوجود من اتحاد والكثير [illegible] فهذا في
بعض الشروح ومن هذا اظهر وجه اختصاص معطوفها بكونها جزءا من المستويين وعدم اي جمة
لان فعلها طلب التعيين من ان يكون حقيقة او حكما كما يستعمل كما مر كما وقع في بعض الكواكب
ذا اراد اتاوانم اي كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي لاثبات حكم على احد الامرين
او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا نسلم ان اذا
في حكم فصريح ولا نظنه منهم انما او كقوله [illegible] الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على
ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المنفصلة
لانها بمنزلة الاستفهام اي غير مستعملة بدون همزة يليها اي تذكر بعدها بلا فصل احد المستويين
الامرين والمستوى الاخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين
عند المتكلم الطالب التعيين [illegible] اي المتصلة يليها احد المستويين والاخر
الهمزة بعد ثبوت احدهما الطالب التعيين لم يجز تركيب اثبت زيدا ام عمروا [illegible]
في زيد معمر [illegible] ولي ام لكن الاقرب يلي الهمزة [illegible]
الا انها جائز نحو [illegible] فصيح [illegible] رأيت ام عمروا افصح وفصيح [illegible]
زيدا ام عمروا احسنها فصيحا او لم يكن احسن [illegible] في الترتيب [illegible]
بعض النسخ الكافية المفرد [illegible] على [illegible] احد المستويين والاخر الهمزة
على الافصح ومن [illegible] ارأيت زيدا ام عمروا ولا يخفى ان الحكم بضعف التركيب من مرتبة الافصحية

لا الفصيح فيه بينهما الا ان يكون احدهما فضلة لانه يعد ضعيفا بالجملة فكلام المصنف هذا ايضا يخلو
عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وابن هشام من تساويهما لاجل ما ذكر بعض المحققين
جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي تعيين احد الامرين لان السؤال بها
صدق بنعم او لا لا سيما لا يفيد ان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك
زيد او عمرو وا جاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا او نعم لان المقصود بالسؤال
احدهما لا على التعيين اجاءك احد ام لا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد
المتكلم بوجود احدهما فان قيل السائل في الموضعين اي بام واو لكن بما كان
مستعملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة وتوقف على باعتبار كل واحد منهما حكما
افرد وجعل بلا اشارة في كل موضع الى الشرط الاول ... اقتصر
على قوله ومن ثمة لم يجز في اول الكلام ... فكان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز ... وتعليق كل
حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى ام المنقطعة كبل في الا
عن الاول ومثل الهمزة في كونها للشك في الثاني والكوفيون قيدوا ما قبلها مثل قولك انها لابل
ام شاة اي ام القطيعة التي رايتها لابل وهي جملة خبرية فلما تحملت انها لابل باعتبار ت
عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة اكثر اخرجت استفهمت منها بقولك ام شاة
استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو وقع يقصد الاهم اين الاستفهام الاول بالاستفهام
الثاني وايلاء قبل المعطوف عليه مع اما ... مستعمل الا معها ... اذا عطف شي على اخر
ما يلزم ان يقصد المعطوف عليه اولا بالمانم عطف عليه المعطوف بالماخو جاءني اما زيد واما عمرو

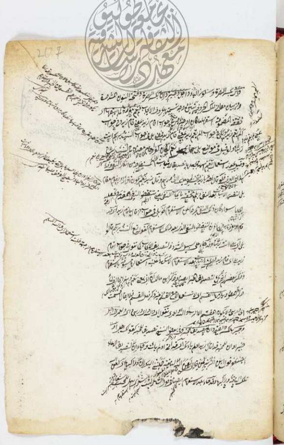
ليعلم



يعلم من او الا ان الكلام مبني على الشك حتى جاز مع او ان العطف بحتى او بل
يجوز ان يقصد المعطوف عليه بالحكم نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجوز نحو جاءني زيد
او عمرو واذ ذهب معنى الشك الا ان اما ليست من حروف العاطفة والا لم يقع قبل المعطوف
عليه فانها قد دخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد العاطفين معا
وتيقنوا احدهما لغوا ولكن يجب من الاداة الكلام السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف
بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت ومن الثاني ان الواو الداخل عليها اما الثانية
لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة او
فلا لغو ان لا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحد مجامعيها اي لتستلزم الى احد من الامرين
المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت على المعطوف عليه عن
المعطوف نحو الحكم اثباتا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو وفي الحكم الجائي
لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني
زيد بل عمرو اي جاءني عمرو والحكم الجائي للمعطوف دون المعطوف عليه فالمعطوف عليه حكم
والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالجائي ولا بعدمه و
الاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد وكذا ... كلمة بل واما كلمة بل بعد النفي
نحو ما جاءني زيد بل عمرو وفيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي
من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه ... في حكم المسكوت عنه
وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم

في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه نحو ما جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو دون زيد واما
في حكم المسكوت عنه او المحكي منفي عنه ولكن لازمة للنفي حين تستعمل بعد ونحوه اذا كانت لعطف
المفرد على المفرد فان نقيضه لا يستعمل لا يجاب واما اشتغل عن الاول قيل لازمه للنفي الحكم
الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو جاءني قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فان نظيرها
يوقع بينهما بعد النفي والاثبات جنسه بعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات النفي ما بعدها
نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ او ما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير تستعمل
بين الدال في حروف التنبيه الا واما وها تصدر بها الجملة كلها لئلا يفوت المخاطب
شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد
ما بعد وقد تدخل ها على المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة
اليه لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهذان وهؤلاء حروف النداء
يا وايا وهيا واي والهمزة فيا تستعمل للنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح
الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وذكر ان المراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه
المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قرب متصف باصل القرب من غير زيادة
وذلك اذا والى الاقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له
مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب ... المتوسط
بين كمال البعد ... وكمال القرب حروف
الايجاب نعم وبلى

واي



207

قال بكسر الهمزة وسكون الياء وأجل وجير وإن بكسر الهمزة وفتحه النون المشددة
وفي بيان معاني الكلمة [illegible] تسميتها بحروف الإيجاب نعم [illegible]
[illegible] المضمون [illegible] في جواب أقام زيد [illegible] قام زيد وفي جواب
ألم يقم زيد [illegible] في جواب ألم يقم زيد [illegible] قام زيد [illegible] في جواب ألست بربكم
ربنا ولو قيل في موضع بلى [illegible] نعم لكان كفرا [illegible] لست ربنا
وقيل يجوز استعمال نعم [illegible] الإثبات [illegible] المستفاد من إنكار النفي ولذا
هذا الوجه [illegible] قال [illegible] وقال سيبويه نعم يكون إقرارا [illegible] مقام
بلى لنقض الإثبات بعد النفي وبلى تختص [illegible] النفي [illegible] تنقض النفي المقدم وتجعله
إيجابا سواء كان ذلك النفي مجردا أو مع الاستفهام [illegible] في جواب [illegible] أما قام زيد [illegible]
[illegible] لتنقض النفي الذي بعده [illegible] الاستفهام كقوله تعالى ألست بربكم قالوا
بلى أي بلى أنت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ التصديق الإيجاب كما تقول في جواب أقام
زيد بلى أي قام زيد [illegible] الإثبات بعد الاستفهام [illegible] استعمالها [illegible] بالاستفهام
وذكر بعضهم [illegible] للتصديق [illegible] وذكر ابن مالك [illegible] بمعنى نعم [illegible]
[illegible] ويلزمها القسم أي لا تستعمل إلا مع القسم [illegible] ذكر فعل القسم فلا يقال أقسمت
أي [illegible] أي [illegible] أي وربي أي ولعمري [illegible]
وجير بالكسر والفتح [illegible] تصديق للخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك [illegible]
جير [illegible] أو [illegible] التصديق [illegible]
[illegible] قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني إليك إن وراكبها أي لعن
تلك الناقة وراكبها وقد جاء بعد الاستفهام [illegible] شعر [illegible]

من حيث فصيح ... ان الفعل ... في هذين الموضعين خلاف ما ذكره
المصنف لكونها تعرف حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة
لا لانها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة انه لا يختل اصل المعنى بتركها لا انها لا فائدة
لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية فالتأكيد كما في من الاستغراقية
والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهو تزيين اللفظ وكونه بزيادتها
افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او
غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام
الفصحاء وخصوصا في كلام الباري سبحانه وتعالى وان وان وما ولا ومن والباء واللام
فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي نحو ما ان رايت
اي ما رايت زيدا
زيدا وقلت اي زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان الجلوس القاضي اي قدر جلوسه
وقلت زيادتها مع لما نحو لما ان زيد قام قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد
مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين الواو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام
زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطوا الى ناظر السلم على تقدير رواية
ظبية بالجر وما تزاد مع اذا واذ ما ومتى واي واين وان شرطية مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما
اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان
نحو اما ترين من البشر احدا لكون ان المذكورة مع ما شرطا اي اداة الشرط ومع بعض
حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل ونحو صديق
كما ان عمرو ذي وقلت زيادتها مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم ورايت الاحلين
وقليل ما فيه بالكلمة ... بعد ... الا كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي

لفظا

ان كان مثل زيد لا عمرو او شيء نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين او زائدة وجعلها الجمهور نحو قوله
تعالى فلما ان جاء البشير اي المرتبطة الى ان شيء وقعت زيادة لا قبل القسم نحو فلا اقسم بيوم القيامة
ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها ان جلاء البشير تنفي من
القسم فيتبين لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف
كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور اي هلكة جمع حائر اي هالك
من فكر الى الياء اي تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا
حاجة الى التكرار بها حروف التفسير ان في تفسير كل مبهم من المفرد كجاء زيد
اي ابو عبد الله كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان المختصة بما
في معنى القول اي بفعل متضمن معنى القول ... في اللفظ غير منفك عنه
فلا تقع بعد صريح القول وبعد ما في معنى القول لانه لا تفسير في الاكثر الا مفعولا
مقدرا لا لفظا غير صريح القول او ما في معناه كقوله تع وناديناه ان يا ابراهيم
قوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابر اهيم
وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف اي على ان
ان ائت تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقوله تع ما قلت لهم الا ما امرتني به
ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به في امرتني معنى القول وليس
تفسير الحاكي قولها امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد تفسير به المفعول به الظاهر
كقوله تع اوحينا الى النحل ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى
الذي هو الظاهر لاوحينا حروف المصدر ان وما المفتوحة المخففة وان المفتوحة
المشددة فالاول يأتي اي ان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية الى

أي يدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم

الأرض بما رحبت أي برحبها بالضم الراء وسعتها وهو نحو قولك أعجبني أن خرجت

أي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية إنما هو عند سيبويه وجوز غيره

بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وإن كان قليلا كما وقع في نهج

البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وأن المفتوحة المشددة للاسمية خاصة إلا إذا كفت

بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية أنها تعمل في جزئها فتجعلها

في تأويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو أعجبني أنك قائم أي قيامك أي في معناه

نحو أعجبني أن زيدا أخوك أي أخوة زيد فإنه تعذر قدرت الكون نحو أعجبني

أن هذا زيد أي كونه زيدا حروف التحضيض هلا وألا والأمثلة هلا وألا ولولا ولوما

لها صدر الكلام لأنها على أحد أنواع الكلام فتقتضي أن تدل بصدر الأمر على

أن الكلام من ذلك النوع ويليها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو

هلا ضربت زيدا أو لا تضرب زيدا أو تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وألا زيدا تضربه

فمعناها إذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع

الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الأمر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي

قد فات إلا أنها تستعمل كثيرا في اللوم أي طلب على أنه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه

في المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع

والتقريب قد سمي بهما لمجيئها لهما فإن هذا الحرف إذا دخلت على الماضي أو المضارع

فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم إنه يضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى في الماضي

التقريب أي ... التوقع أي يكون مصدره متوقعا لمن طلب أفعال قريب

كما تقول

كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب أي حصل من قريب ما كنت تتوقعه وكقول
قول المؤذن قد قامت الصلوة فيفيد إذن ثلثة معانٍ مجتمعة التحقيق والتوقع
والتقريب وقد يكون مع التحقيق والتقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد
لمن لم يتوقع ركوبه ودخل في مضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف التنفيس
للتقليل أي يستفاد التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد
يستعمل للتحقيق مجازا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز
الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بتُّ ساهرا



حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما شيء من حيز جملتهما لدلالتهما
على احد انواع الكلام كما مر وقد تدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية
ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد
الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل
فانها لا تدخل على الاسمية خبرها فعل فلا يقال هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان
اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان
اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فاذا رأيت فعلا في حيزها
تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المعتاد لوقوعها في عانقته وان لم
يكن في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار
استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت
بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول
تقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لا لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار

ودان هل تقتضي انه الان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة
لان اصل الكلام ترى ضرب زيدا او هو غيره مستحسن منك وسكت ضعيف
في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام
عمرو ان يجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانك لما قصدت الاستفهام عن احد الامرين
نعود المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى في
انسب واليق فيقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام
المنقطعة لم يتعدد لانها الا فرضت عن السؤال الاول واستيناف سؤال
اخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك
عمرو وتقول ايضا اذا ما وقع داخلين كان واو ومن كان بالا فالهمزة على ثم والفاء
والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها
حروف الشرط ان ولو واما لم يذكر اذا لانها ليس في الكلام ظاهر فان للاستقبال وان دخل على
ولو عكس يعني الماضي وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال
ولو للمضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخل على المضارع والماضي نحو ان تكرمني
اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع
منك اكرام في الاستقبال وقع مني ايضا اكرام فيه وكذلك لما ضمنه على ابهامه وقلت
كلو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب معنى واحد اي لو وقع منك ضرب في الماضي
فقد وقع مني ضرب ايضا فيه وقد يستعمل كان في المستقبل كقوله تعالى ولامة
مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الاول
وهذا الازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي اخر مقدر فيه وما كان

للانتفاء الثاني

حصوله



حصوله مقدرا في الماضي كان منفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفاء ما علق به فيهما
فاذا قلت لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء
مقدرا فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء وهذا
المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم
الثاني للاول مع انتفاء الاول ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا يدل على لزوم الفساد للتعدد
الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال
توهم الحصر ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وفهم ان على المشهور ولم يدر به
ان ما ذكروه من الفصل الذي في مقام الاستدلال بانتفاء الثاني المعلوم على انتفاء
الملزوم المجهول واما المعنى المشهور فيها فانه لبيان سببية الاول انتفاء بين معلوم مبين
للاخر بحال الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك
لم يقصد ان نعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين
معلوم الا انه قصد تعليله بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء وربما استعمل
ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين
عنه كقولك لو اهانني لاكرمته فانه لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم
الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ويلزم ما ان ادخلوا الفعل لفظا
كما من الامثلة او تقديرا كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم
تملكون اي وان استجارك احد من المشركين ولو تملكون انتم فاجره وانتم مرفوع عامل
بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فقط واما انتم

فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس كذلك الفاعل للفعل
المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمة اى ومن اجل
ان لزوم الفعل بعدها قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لان ان
مع معموليه فاعل الفعل المقدر بعد لو والفاعل لا يدل عليه سوى ان المفتوحة
لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل موضع منطلق اى
المخصوص يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد
ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال
لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر
هيهنا لابد من مفسر فانه لكونه دالا على معنى التحقيق والثبوت نوع
معنى ثبت المقدر هيهنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبر
عوض عنه من حيث اللفظ فليس شئ منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر
بل كالعوض وبهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل منه اشتقاقه من
مصدر وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم اى الجامد
خبر ان لتعذر اى لتعذر وقوع الفعل موضع الخبر كقوله تع ولو ان ما في الارض
من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعل في موضعه واذا تقدم
القسم اوائل الكلام اى في اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه لكونه ظرف زمان
فاعتبر تعينه بتوسط القسم بتقديم غير الشرط واحاط الشرط وما تعلق بتقديم لزمه
الماضي اى لزم القسم بكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون
الشرط على وجه لا يعمل فيه اداة الشرط فيكون الشرط الجواب حيث يبطل

عمل

211

على اوان الشرط فى نحو ان كان الجواب للقسم فقط لا للقسم و
الشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال والمعنى فهو جواب
للقسم لكون اليمين غالبا للشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله
ان جئتني مثال الحالف لفظا وان تاكيد مثال الحالف حقا لا لكرمتك وان توسط
اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه وغيره اى تقديم غير الشرط
جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويجعل
ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط و
يعتبر القسم نحو انا والله ان تأتني اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم
غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير
ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط
فيكون اللف باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط
على ترتيبه وان تأتني والله اتك ادرج فيه امثال الشرط بجعله مثالا على
خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المعنى فى الشرط فى صورة اعتبار القسم
على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم
الشرط وجواز اعتبار القسم فيكون باعتبارهما جميعا نشرا على غير ترتيب اللف
وعلى المعنى الثاني مثال التقديم الشرط وجواز الالغاء فيكون نشرا باعتبار الاول على غير
ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففى كلام المصنف لف ونشر
الثاني افتراق بين اعتبار ... هذا على الاول ... عليه اولا وعلى تقدير ... عليه

وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم كمال الدين على الاول
لكنه تكرار اراد اتصال الامثال بالمجمل له بقدر الامكان على تقدير تقديم اللفين على
نشر بهام بحيث مثال لها وتقدير القسم للفظ الا كلفظ به او مقدر كما
كملفوظه في صدر الكلام فلام في الشرط الذي بعده يمضي وكان الجواب للقسم نحو
قوله تع لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماضي ولا يخرجون جواب
القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى اي لا يخرجوا وكذا
قوله تع وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط
ماضي وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان
الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي لتفصيل ما اجمله المتكلم
في الذكر نحو قولك جاءني القوم اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فقد اعرضت
عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بمعونة القراين وقد جاءت للاستئناف
من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب وغيرها ومتى كانت للتفصيل لابد
وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد
الشيئين الضدين على الاخر كقوله تع فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه
فان اما تقابلها اما كونه سورة هاهنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم
زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط اللازم
اي في جوابها الفاء وسببه للاول اللاشيء وانتم حذف فعل الذي هو الشرط ادعوهي
بينها او بين اما وبين فانهما الواقعة في جوابها جزاء جزءاه فاخي خبرها اي في جوابها

ظ اما



212

او خبر اما لان خبر الفاء كما يصلح خبرا سواء كان ذلك الخبر جملة او مفردا نحو اما زيد فمنطلق
او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق اي نحو فيها مطلقا غير مقيد
بحال تجويز التقديم وكذا الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه
لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقال المبرد هذا ان وقع
بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيد
بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء
واقيم اما مقامه فجاء توسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط
والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما نرى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن
من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول فعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار
اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل
القائل الثاني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع
النظر عن اما كالمثال المذكور فهو من قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء
الجزاء قدم على الفاء كما الا وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن القائل
انضم اليه ما في اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في خبر ان لا يعمل فيما
قبلها فهو من قبيل الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف ذكر القائل
بين بين ان يكون وراء الفاء مانع اخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة لرفع حكم الامتناع

عن الاول وان الثاني ففي تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان
مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق
اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ودخل زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار
اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن
زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق
فزيد فاعل للفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق
بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره
على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة
منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق
بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع
يوم على تقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما اختار
بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور اشكال كونها مرفوعة لكثرتها
حرف الردع كلا الردع الزجر والمنع تقول اشتمني فلان فيقول كلا ردعا
لك اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا
كلا اي لا اجيب الى ذلك وقد جاء كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله
تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكون لفظه
كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه والاكثر على انه حرف على انه لتحقيق

لفسده

لتعذر لكون الكلمة حينئذ في حكم الحرفية اذ لكان بمعنى حرف ايضا على انهما من لوازم المقصود

في تحقيق مضمون الجملة بكمال المقصود فان قيل لم خرجه في تلك من الحرفية على علامة التانيث

الساكنة لا المتحركة لانها بالاسم تلحق الفعل الماضي الساكن من اول الامر

علامة التانيث المسند اليه على كان او مفعول ما لم يسم فاعله فانما

جعلت في الفعل التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب

واصل الفعل البناء وفيه من اول الامر سكون يبنى على البناء وما تقدم و

الحركة تلك على اعراب ما قبله لانها كالحرف الاخير مما تلحق به فان كان

المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فانت مخير بين

الحاق تاء التانيث وبين عدمه اي هو الحاق تاء التانيث محل مخير

في الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم

من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث

واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمع المذكر والمؤنث في مثل قاما

الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها

الى هذه العلامة مثل احتياج المسند اليه علامة التانيث لان التانيث

قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ما هي في غاية

الظهور واذا الحقت على ضعفها فلبيان انه لئلا يلزم الاضمار قبل

الذكر من غير فائدة بل هي حروف لبيان حاله انه من اول الامر حال اواخر

كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا مما اتى في الامتحان وجعلها حروف

فهما يرد البدل الظاهر مشهود القائل في مثل هذا البدل ما هو في بدل الكل من
الكل وان يكون الجملة خبر المبتدأ او المؤنث والغرض كون الخبر منهما التنوين
في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي ما به تنوين الشيء اعني النون
تنوينا اشعارا بالحدوث وعروض فانه في المصدر من مظان الحدوث ولهذا
سمي به المصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها
فلا يغيرها الحركة العارضة مثل عاد الاولى شاملة نون من ولدن ولم
يكن وامثالها واخرجها بقوله يتبع حركة الاخر اي اخر الكلمة فان نون هم
اواخر تلك الكلمات لا تتابع حركات اواخرها وانما قال يتبع حركة الاخر
ولم يقل يتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها بعده من غير تخلل شيء
ويتخلل الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين فان حركة اخر الكلمة هي
الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة حينئذ المتبادر من اخر الحرف الاخر ولم يقل
اخر الاسم ليشمل التنوين الترنم في الفعل لا لتأكيد الفعل فخرج
فخرج بنون التأكيد المخففة ولا يستقض التعريف بالنون في نحو يا رجل
انطلق لان الرا ليست حركة الاخر تطفلها لها في الوجود و
تطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا
المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون
الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وحينئذ لا يتصور
معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال

بيان التنوين

على ان

على ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت سكوتا ما فى وقت ما ولما صه
بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين فى نحو احمد
وابراهيم للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضى وانا لا ارى مانعا من ان
يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين فى رجل يفيد التنكير
ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما يلحق الاسم عوضا
عن المضاف اليه فانه يلحق اخر الكلمة كيومئذ وحينئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم
مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التى كانت بعدها فلما حذفت الجملة
للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك
حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت
بكل قائما اى بكل واحد قائما امتاز ذكر المقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر
السالم كمسلمات فان الالف والتاء فى جمع المؤنث كما ان الواو والنون فى الجمع المذكر
السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون فزيد التنوين فى اخره ليقابله
وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة ثبت
فيه التنوين ولو كان للتمكن لزال للعلتين العلمية والتأنيث وقال [illegible] انه
لا تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم ما
حذف ولا تنوين الترنم لوجوده فى غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان
يكون للمقابلة لانه اشبه ما يناسب بالتنوين على والترنم وهو ما يلحق اواخر الابيات
والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت فى الخيشوم وذلك
الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر ما يلحق اواخر الابيات والمصاريع

فان قلت كان الحروف والكلمات الواقعة في اثنائها حايرا بل واقعا كما شت بنو
من اصحاب الغناء لان محل التغني انما هو الاخر قيل لتحل سلك النظم بتخلل بين
كلمات الابيات والمصاريع ولا بخيل بتفهيم المعاني وهو اما ان يلحق القافية
المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مشبعا باشباع حركته واحدا من الالف
والواو والياء وسميت تلك الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتداد ما ذكر في
التنوين بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر
اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فروى هذا البيت
البا وحصل باشباع فتحها الالف عوض عن الالف عند التغني نون التنوين واما
ان يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح
سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس لها حركة تحصل
من اشباعها حروف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق
خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روى هذه القافية القاف الساكنة
لا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون وتبين
المخترقن مع الخفقن وسمي هذا القسم التنوين الغالي لان الغلو هو
التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن وكذا
سقط عن حد التقطيع ولبس للقسم الاول اسم بخصوصه واعلم ان تنوين
الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لا لافادة معناه
الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني
فيقع عند تنوين الترنم من اقسام الحروف تسامح وتسامح ولما التنوينات الاخر

حصول عرضه عاشود رفعلو ولرشند احمد اوله بلاقي حفظه اولدورمدوم حفظ اولعلك بلده وبرمينجي حماد اسلام





فيقع



في اعتبار الموضع في بعضها ايضا فانما قيل ويحذف التنوين وجوبا من العلم
حال كونه موصوفا بابن حال كونه اى الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو
او ذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه
فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم
هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وتقييد في انه اذا كان صفة لغير العلم وكان
مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ
والالف من ابن من الخط لقلة الاستعمال وتقييد من قولهم موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة
نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكر
الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا تلتبس ببنت في خط نحو هند بنت
عاصم نون التأكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء
السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اى غير الف
التثنية نحو اضربان والف الجمع اى الالف الفاصلة بين نون جمع المؤنث و
النون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما تشبيها فيهما بنون
التثنية تختص اى نون التأكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن
الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي نحو لا
تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن و
العرض نحو الا تنزلن تصب خيرا والقسم نحو والله لافعلن
بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون
بهذه المذكورة الدال على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا فان

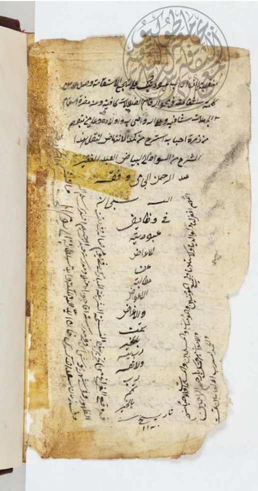
اي نون التاكيد في النفي فلا يقال ... الا قليلا لكونه ... من ضعف اللازب واما جاز
قليلا تشبيها بالنفي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي
في جوابه مثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بما
منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون
بعد صلاحيته لها في قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد
في ما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد
في مثل اما تفعلن اي في الشرط ما المؤكد حرفه بما فانه لما اكدت الحرف قصدوا تاكيد
الفعل ايضا اما ايضا لئلا ينتقض الغرض المقصود من غيره وما قبلها اي ما قبل
نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو
مضموم ليدل على الواو المحذوف لالتقاء الساكنين على حده ان
اشتر جائز التقاء الساكنين على حده ان يكون في كلمة واحدة فالنون الثاني مدغما
المشددة كلمة اخرى او ثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم
لم يشترط في الالتقاء الساكنين ما ذكر مع ضمير المخاطب وهو الياء
مكسورة لتدل على الياء المحذوف لالتقاء الساكنين او ثقل الياء
بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها في غيرها اي في غير ذلك المذكور من
ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان
او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان
ما عدا ذلك يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فنقول
وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان ... فتحت ...

216

فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع
المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات
متواليات ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء
الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده
ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الخفيفة
والثقيلة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع
المذكر وياء المخاطبة كالمنفصلة اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل
مع النون اي معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء وتحريكهما ضما وكسرا
وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النون بها وحاصل كلامه
ان النون في حكمها مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر وفي غيرهما على ضربين لانها مع ضمير
بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة
المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد
المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كا
لكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت
في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا
امراة بحذف الياء كما حذفت في نحو اغزي الجيش وارمي الغرض
وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع
المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما
كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كما في اخشي [illegible] فان لم يكن اي مع الضمير البارز

وهو في الواحد المذكر نحو اغزوا وارم واخش فكالمتصلة
ويعض بها البارز الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين — اي فالنون كالكلمة المنفصلة
برد اللام كمت وضمها كما تقول اغزوا وارميا واخشيا ونحوهم اي — قلت نسخ
ولاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصلة ومع الضمير البارز
كالمنفصلة قيل هل ترين في هل ترى كما يقال تريان بهما يقال
لغير البارز الذي تحرك حركة لامه بالفتح كما تفتح مع المتصلة
وهل ترون في هل ترون باسقاط نون الجمع والى ونون
التاكيد وضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا امثال ما فيه بارز — وهو صحيح
يضم لاجل النون وهل ترين في مثل هل ترين باثبات الياء
وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه بارز
يكسر لاجل النون واغزون اي عطف على هل ترين لا على هل
ترين واي ومن ثمة قيل اغزن برد اللام والمحذوف كما يرد
مع الضمير التثنية في اغزوا واغزن في اغزوا لحذف الواو المضموم
ما قبلها كما في يا اغزوا القوم واوي اغزن في اغزي بحذف الياء
المكسور ما قبلها كاغزي القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب
تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها مما هو مع الضمير البارز
كالمنفصلة وبعضها مما هو من غير الضمير البارز كالمتصل كما
اشرنا اليه والنون المحذوف المخففة تحذف للساكن الملاقي
مثالها لكن المذكور بعدها في بعض النسخ للساكن اي
كذا

اى لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك
ان تركع يوما والدهر قد رفعه اى لا تهينن حذفت النون
المخففة لالتقائها اللام الساكنة التى بعدها وابقيت فتحة
ما قبلها لتدل عليها والالماع للواجب ان يقال لا تهينن الفقير
ولم يحركوها كما تحركت التنوين فرقا بينهما واشار بقوله
حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما تدخل الاسم لكون الاسم
اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا المخففة فى حال الوقف
على ما الحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين
كذلك وما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا
واغزى وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا
وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت
اغزوا واغزى بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف
لاجله لان التنوين لازم فى الوصل والمخففة ليست
بلازمة فجعل اللام هو عن ته بابقا اثره على ما ليس بلازم و
المخففة المفتوح تقلب ما قبلها كقولك فى اضربن اضربا تشبيها
لها بالتنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب واذا انضم او انكسر
تحذف نحو اضربت خيرا واصابنى خير واختم الحجب اللهم
اجعل خاتمته نورا خيرا ولا تلحق بنا من نتجه شرورا ناضرا
واجعل ثباتا خفيفة او لا ثقيلة فى مواقف الاخرة



لنستغيث الى ارباب عبوديتك على النهج الاستقامة وصل على من
كلمته سنشاهده في حوار قائم الضلالات كافية وعن مضرة الاسقام
الجهلات شافية وعلى اله واصحابه واولاده وعلى تبعهم
من زمرة احبابه اشرح من كلمة الانتهاض لنقل هذا
الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير
عبد الرحمن الجامي وفقه
الله سبحانه

في وظائف
عبوديته
للاواض
عن
مطالبة
الاعواض
والاغراض
تمت
بالخير
ربنا يتمم
ولا تعسر
ربي تمم
بالخير

تاريخ ١١٣

~[1053] Abd al-Rahman Ibn Ahmad al-Jami عبد الرحمن بن أحمد الجامي :
al-Fawa'id al-wafiya bi-hall mushkilat al-Kafiya = al-Fawa'id al-diya'iya bi-sharh al-Kafiya الفوائد الوافية بحل مشكلات الكافية = الفوائد الضيائية بشرح الكافية
.An extensive commentary by al-Jami (died 898/1492) on Ibn al-Hajib's ابن الحاجب al-Kafiya الكافية (cp. ms. nr.15), with many glosses in the margin. Cf. GAL I 304 I nr.13; S I 533 I nr.13. .